

دكتورة نعمات احمد فؤاد

مشروع
هضبة الأهرام
أخطار اعتداء على مصر

مقدمة

بقلم : الأستاذ الكبير مصطفى مرعي

ليس لي أن أقدم الدكتوراه نعمات أحمد فؤاد إلى قرائها . فهم أعرف بها مني وهي تعطيهم منذ نحو عشرين عاما الكثير من عطائها الحبيب . وكتبها بين أيديهم تتميز بميزة رأيها بعيني ولمستها بيدي . فما تكاد تبدأ في أي كتاب منها ، حتى يخل عليك من الأنس ما يغريك بأن تشغل به عن أي شيء آخر . وما إن تصل إلى آخره حتى تشعر بشيء من الأمل لأن متعتك بما تقرأ موشكة أن تنتهي .

أما الذي لي فهو أن أضرم صوتي إلى صوت الدكتوراه نعمات أحمد فؤاد في كل ما قالت في خصوص هضبة الأهرام . وأن أضع نفسي في جانبها وهي تجابه بالحق الواضح من تجاربهم من خصوم مصريين كانوا أو غير مصريين . وإذا كانت هذه شهادة تشهد للدكتوراه بصحة ما قالت وكتبت ، فإنه مما يزكي هذه الشهادة ويحملني عليها ، أنني لا أقول في ذلك ما أقول ولا أكتب ما أكتب ، إلا بعد اطلاع دقيق على كل وثيقة يوجب الضمير الاطلاع عليها . وبعد تحرر واسع لكل واقعة أوردتها الدكتوراه أو أشارت إليها .

ورأس الأمر ووجهه أن هضبة الأهرامات لها عند علماء الآثار من الحرمة الأثرية مثل ما للأهرامات نفسها . وهي من أجل ذلك تقع بين أملاك الدولة في دائرة المال العام لا الخاص . وقد تجاهلت وزارة السياحة هذه الحقيقة القانونية أو جهلتها . فزعمت في مذكرة رفعتها إلى السيد رئيس الجمهورية أن هضبة الأهرامات ليست إلا مالا خاصا للدولة مثلها في ذلك مثل منطقة رأس الحكمة . وعلى أساس هذا الزعم استصدرت وزارة السياحة في ٢٥ مايو ١٩٧٥ قرارا من السيد رئيس الجمهورية : « بتخصيص » عشرة آلاف فدان من هضبة الأهرامات ، وعشرين ألف فدان من منطقة

رأس الحكمة للاستغلال السياحي ، على أن تتولى المؤسسة المصرية العامة للسياحة بنفسها أو بطريق احدى الشركات الى تساهم فيها تعمير واستغلال هاتين المنطقتين » .

وإذا جاز أن يكون هذا القرار الجمهورى صحيحا بالنسبة لأرض رأس الحكمة ، على اعتبار أنها ليست إلا مالا خاصا للدولة . فإن القرار نفسه يكون باطلا بطلانا مطلقا بالنسبة لهضبة الأهرامات ، على اعتبار أن هذه الهضبة مال مخصص بطبيعته للمنفعة العامة . ومتى كان ذلك ، فإن التصرف فى هذا المال على أية صورة ، لا يصح شرعا إلا بقانون . والقرار الجمهورى لا يغنى عن القانون فى هذا المقام .

ولأنه لمفهوم بداهة أن هذا البطلان لا يحجبه ولا ينال منه ولا يؤثر فيه أن تسكت عنه مصلحة الآثار . بل إنه لمفهوم بداهة أن موافقة مصلحة الآثار على القرار الجمهورى وانصياعها لأحكامه ، لا يحجب البطلان الذى ندعيه لأن منطقة هضبة الأهرام لا تستمد حرمتها الأثرية من قانون أو قرار جمهورى أو شهادة من مصلحة الآثار . بل تستمدها من الطبيعة والتاريخ وهذا يعنى أنها تستمدها من البيئة الأثرية نفسها . لأن لكل أثر ، بيئته الأثرية التى يكون لها من الحرمة ما للأثر نفسه . والرأى فى ماهية هذه البيئة وأبعادها المكانية ليس لمصلحة الآثار بل للأثرين وحلهم . وهؤلاء قد أجمعوا على النحو الذى تراه واضحا فى هذا الكتاب ، على أن هضبة الأهرام هى البيئة الأثرية للأهرامات . وأن الأهرامات وبيئتها تكون كلا واحدا لا يقبل التجزئة ولا الانفصام .

وقد حدث فى وقت من الأوقات أن شكلت وزارة السياحة لجنة لتحديد الأماكن الأثرية والسياحية . وكان من بين أعضاء هذه اللجنة الاستاذ عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة الآن ، والمهندس حسن فتحى . وقد تقدم هذا العضوان إلى اللجنة بتقرير أوردا فيه رأيهما فى المسألة التى

نحن بصندها . وكل ما فى هذا التقرير جميل رائع . وقد يكون أجمل ما فيه ، قوله ما يأتى :

« إن الأثر ليس مجرد مبنى مقام . ولا هو عمارة قديمة موروثه . ولكنه يمثل مجموعة من القيم والعقائد والجهود الإنسانى بكل ما ينطوى عليه هذا الجهد من تفوق وابداع . وكل ما يعكسه من حياة الإنسان وانفعالاته . »
« وما يقال عن الأثر ، يقال عن المنطقة الأثرية . بل إن المنطقة أكثر تمثيلا للحياة الإنسانية من الأثر المنفرد . فهى كيان ثقافى كامل ، يعكس حياة المجتمع وتقاليده وقيمه وطابعه المميز له فى عصر من العصور . »

ويعضى التقرير إلى أن يصل إلى غايته فيقول :
« إن الآثار لا تنفصل عن البيئة التى تقع فيها فهى جزء منها لا يتجزأ ولا يجوز أن يتجزأ . ولهذا فإن الولاء للآثر نفسه ، واحترام ما له من قدسية يقضى بضرورة توفير ما حوله من بيئة بحيث تكون متناسقة مع الأثر ، مؤكدة لما يعكسه من معنى ثقافى وحضارى عريق . »

هذه النصائح الغالية لم تجد من يقف عندها أو يلتفت إليها . وعلى هذا راحت المؤسسة المصرية العامة للسياحة تعباقي على أرض الأهرام كما لو كانت ملكا لها . ذلك على حين أن القرار الجمهورى على فرض صحته ، لم يعطها إلا حقا واحدا هو تعمير واستغلال هاتين المنطقتين استغلالا سياحيا . وصاحب حق التعمير والاستغلال لا يملك قانونا أن يبيع ، كما لا يملك قانونا أن ينشئ أى حق انتفاع .

وعثرت مؤسسة السياحة على شركة بريطانية الجنسية مقيدة فى هونج كونج هيئة القدر ، مغموزة السمعة . ولأبث الطرفان حتى اتفقا بعقد تحرر بينهما فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ على تأسيس شركة مساهمة مصرية اسمها الشركة المصرية لتنمية السياحة برأس مال قدره (٣,٤٠٠,٠٠٠) دولار. أمريكى موزع على ٣٤٠٠ سهم قيمة كل سهم منها ألف دولار على أن يكون للشركة البريطانية ٢,٠٤٠ سهم تدفع ثمنها البالغ ٢,٠٤٠,٠٠٠

دولار على خمسة أقساط سنوية (مليونين وأربعين ألف دولار) أما باقي الأسهم ومقداره ألف وثلاثمائة وستون سهما فيكون للمؤسسة المصرية العامة للسياحة مقابل ما ادعته لنفسها من حق انتفاع لمدة ٩٩ سنة على أرض مساحتها أربعة آلاف فدان في هضبة الأهرام وألف ومائة فدان في منطقة رأس الحكمة . ولم يفت العاقدان اللذان أبرما هذا العقد أن يحاولا الانتفاع بالمزايا التي يظفر بها المال المستثمر في مصر ، فحرصا على أن يعرضا مشروعهما على الهيئة العليا للاستثمار فأقرته . كما حرص العاقدان المذكوران على أن يستصدرا ترخيصا لتأسيس الشركة التي اتفقا على تأسيسها بشروطها المبينة في عقدهما الذي سلفت الإشارة إليه . وقد صدر هذا الترخيص بقرار من وزير الاقتصاد في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

على هذا النحو ظهرت عندنا في مصر منذ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ شركة يقولون عنها أنها شركة مساهمة مصرية . اسمها الشركة المصرية لتنمية السياحة . فكان همها الأول أن تبيع أرض الأهرام بواسطة مكاتب أعدتها لهذا الغرض . منها ما هو في مصر ، ومنها ما هو في بيروت ومنها ما هو في لندن . وهي لم تجد حرجا في أن تنشر الاعلانات المغرية بالبيع والداعية إليه في صحفنا المحترمة . كما أنها لم تجد حرجا في أن تدفع إلى وسطاء البيع ، عمولة بلغت ثلاثة دولارات عن كل متر يتم بيعه . ويجرى كل هذا دون أن يشفعه أو يقترن به أى اهتمام بالشتون السياحية إلى أن شاء القدر لحسن حظ مصر أن تظن الدكتور نعام أحمد فؤاد للخطر الذي يهدد تراثنا الحضارى . فتكتب أول مقال لها في هذا المعنى وتنشره الإهرام في ٦ يولية سنة ١٩٧٧ . فكان على الشركة أن تبدى بعض العناية بتمهيد أرض الهضبة وتقسيمها حتى لا يلبسها الاتهام بأنها إنما أسست لتبيع الأرض ، ولم تؤسس لتعميرها أو استغلالها استغلالا سياحيا .

والحق الذي أراه واضحا على ضوء ما رأيت من وثائق أن وزارة السياحة على وجه العموم ، والمؤسسة المصرية العامة للسياحة على وجه

الخصوص ، قد خانهما التوفيق حين وقع اختيارهما على الشركة البريطانية التي ظفرت بالعقد محل النظر . وأن مصلحة مصر كانت غائبة تماما عن ذهن السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة حين تعاقد مع الشركة البريطانية المحظوظة . وفي يدى أدلة كثيرة . على ذلك أذكر الآن منها ما يأتى :

أولا : إن مشروعا سياحيا يشمل آلاف الأفدنة موزعة على منطقتين إحداهما فى رأس الحكمة ، والأخرى فى هضبة الأهرامات يتطلب ما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار . ويكفى لدرء شبهة المبالغة عن هذا الرقم ما جاء فى عقد الشركة خاصا بأغراض إنشائها . وفى هذا تقول الفقرة الأولى من المادة الثالثة من العقد المذكور أن أغراض الشركة هى :

« القيام بتنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة فى حدود الخطة العامة المعتمدة عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم ، والملاهى وأماكن الإقامة للسياحة والقرى السياحية والنوادرى والمقاهى إلى غير ذلك من المنشآت السياحية » .

وتقول الفقرة الثانية من المادة نفسها أن :

« من أغراض الشركة خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والخدمات » .

وإذا كان ذلك وكان ما يلزم الشركة لتنهض بأغراضها لا يقل عن خمسمائة مليون دولار فكيف ولماذا عهد بهذه الأغراض لشركة رأسها كله هو ثلاثة ملايين دولار . وكل ما يستطيع الشريك الأجنبي أن يقدمه من هذا المال بالعملات الحرة هو مليونان من الدولارات وهو لا يقدمهما دفعة واحدة بل يقدمهما مقسطين على خمس سنوات .

ثانيا : حين تكون الغاية من تأسيس شركة سياحية هى خلق مناطق سياحية جديدة ومدها بالمرافق والطرق والخدمات ، فإن وضع خطة

زمنيه للأعمال المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الغاية يكون أول ما يجب أن يهدف إليه من يمثل مصر . ولو كان الذى مثل مصر فى عقد تأسيس الشركة التى نحن بصدددها ، قد فطن إلى هذا الواجب ، لأوجب على الشركة أن تسير فى أعمالها وفقاً لخطة توضع على ضوء مصلحة مصر . ولو وجدت هذه الخطة من يضعها لألزمت الشركة بأن تمت الطرق وتهض بالمرافق والخدمات قبل أن تبيع الأرض . أما وقد غابت هذه الخطة ، عن ذهن السيد رئيس المؤسسة المصرية العامة للسياحة الذى كان يمثل مصر فقد أجاز هذا الغياب للشركة أن تعمل على هواها لا على هوى مصلحة مصر .. وهوى الشركة هو أن تبيع وأن تمضى فى البيع حتى تملأ خزائنها ذهباً . وهى بعد ذلك حرة غير ملزمة ، إن شاءت أنفق على المرافق بعض ما حصلت عليه . وإن شاءت طارت بما تحمل من مال وليس لنا عليها من سبيل .

ثالثاً : يأتى بعد ذلك الترخيص والابتدال بل السفه والاستخفاف فى تحديد الثمن الذى باعت به مصر أرضها بل ثرائها . وهو ثمن لا يعدو ولا يتجاوز مائة وخمسين جنيهاً للفدان الواحد .. فإذا علمت أن الشركة المحظوظة تبيع هذا الفدان نفسه منذ نسلمت الأرض بسعر يبلغ فى المتوسط ثلاثين دولاراً للمتر الواحد وهو ما يوازى ٨٨ ألف جنيه للفدان ، سهل عليك أن تدرك مدى الغبن بل مدى الخراب الذى يصيب مصر على يد بعض أبنائها المصريين .

ولا يقف الترخيص والابتدال والاستخفاف عند هذا الحد بل يمتد إلى ما هو أسوأ وأفجع فقد التزمت مصر مقدماً بأن تبيع إلى الشركة المحظوظة فى سنة ١٩٨١ ، الباقي من أرض المنطقتين وهو يشمل ستة آلاف فدان فى أرض الهرم و ١٨,٩٠٠ فدان فى رأس الحكمة بنفس الثمن الذى تم على أساسه بيع ما يبيع فى سنة ١٩٧٥ . هذا مع العلم بأننا نعيش فى عصر من أسوأ عصور التضخم المالى فى التاريخ . وإذا عرفت أن نسبة هذا

التضخم عندنا لا تقل عن ٢٠٪ في السنة الواحدة . وعلمت أن ما كنت تشتره بمائة جنيه في سنة ١٩٧٥ لا تستطيع أن تشتره في ١٩٨١ بأقل من مائتي جنيه إذا علمت هذا وذاك ، استطعت أن تدرك ما أصاب مصر من غبن وضيم بسبب التزام باهظ وضعه المفاوض المصري على عاتق أمته بغير ذاع يدعو إليه وبغير مقتضى يقتضيه .

ودعك بعد هذا من قول الشركة أنها إنما اشترت حق الانتفاع بالأرض ، ولم تشتر ملكيتها كلها ، لأن حق الانتفاع إذا كانت مدته تسع وتسعين سنة يستنفد جوهر الملكية بحيث لا يبقى منها يوم انتهائه ، إلا عظاما نخرة بالية . أقف بعد ذلك وقفة قصيرة عند وجه آخر من وجوه البطلان الذي شاب عقد الشركة محل البحث . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من العقد المذكور على حق الشركة في إدارة الفنادق والكازينوهات والمطاعم والمقاهي والقرى السياحية في أى مكان داخل جمهورية مصر العربية . وكذلك حق شراء وتأجير ومنح التراخيص وخلافه . والقيام بنشاط التنمية السياحية وتطويرها في جمهورية مصر العربية . وهذا النص يمنح الشركة في لفظ صريح امتيازاً واختكاراً لمرافق عامه لا لمرفق عام واحد . ومتى كان ذلك هو التكييف القانوني للعقد فلا يكفي للتخصيص به أن يصدر بهذا الترخيص قرار من وزير الاقتصاد بل يجب أن يصدر من مجلس الشعب نفسه عملاً بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ وهى تقول : « يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدته أو نطاقه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة » .

وأمام وضوح هذا النص وصراحته لا يسعنى إلا أن أسأل السيد وزير الاقتصاد الذى أصدر الترخيص بتأسيس الشركة محل النظر . كيف ولماذا أصلره ؟

ولى أن يصلنى جواب هذا السؤال ، أثير ، ولا أخفى ، ما يثيره من مظنة تستحق أن تثار .

والحق أن هذا الوزير قد أبعد عن وزارته في تعديل وزارى جاء بعد أن أصدر قراره المغيب . والحق أيضا أن التعديل الوزارى نفسه قد أبعد وزير السياحة أيضا . وكان رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة قد أبعد عن منصبه قبل ابعاد الوزيرين . وهؤلاء الثلاثة هم أبطال المأساة . فهل جاء هذا الإبعاد جزاء لما كان ؟

وهل في هذا الجزاء ما يفي بحق مصر في مساءلة من تلحق به الشبهة أو تقف عنده المظنة من الكبار قبل الصغار ؟

وماذا تفيد مصر من إبعاد من أبعد اذا بقيت الحقيقة مطموسة المعالم مشوهة القسما ؟ وهل تقوم الأحكام على منطوق بغير أسباب ؟ وما فائدة الأسباب اذا بقيت مضمرة في صدر من أصدر الأحكام ؟

ماذا تفيد مصر من إبعاد وزير السياحة الذى أسهم في المأساة اذا جاء بعده الوزير الحالى وتورط في نفس الخطيئة وتصدى للحقيقة حين لاحث طلابها ليشوهها أو ليحجبها وراء ركام من الضباب !

اقرأ باسم ربك فى صدر الصحيفة الأولى من الأهرام ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ تحت عنوان : « اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر فى هضبة الأهرام » ما يأتى :

(تم اكتشاف مجموعة من الآثار منها مقابر فرعونية ترجع إلى عهد الأسرة السادسة والعشرين وبداية العصر الرومانى فى منطقة هضبة الأهرام بالجيزة فى مساحة أربعة أفدنه على بعد خمسة كيلومترات جنوب شرق الهرم الثالث . تم الاكتشاف أثناء قيام أحد عمال شركة هضبة الأهرام باستخدام البلدوزر لتمهيد الأرض ، لبناء فنادق وقرى سياحية على الأرض التى خصصتها الدولة . وأصدر المهندس أحمد عبد الآخر محافظ الجيزة قرارا بوقف العمل فى هذه المنطقة ، وتشكيل لجنة لتقييم الآثار المكتشفة . وصرح السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشى الآثار بمنطقة الاهرامات بأنه عثر على أوان فخارية وأخشاب فرعونية وهياكل لعظام بشرية تشير إلى وجود آثار ثابتة تتمثل فى مجموعة كبيرة من المقابر والمعابد الأثرية التى ترجع إلى خمسة آلاف سنة) .

ثم أقرأ بعد ذلك في اهرام ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ تحت عنوان :
« ٥٠٠ مليون جنيه دخل مصر من السياحة في عام ١٩٨٠ » ما يأتي :
(أعلن المهندس محب استينو وزير السياحة والطيران ، أن دخل مصر
من السياحة سيرتفع إلى ٥٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ بزيادة ١٥٠ مايونا
على الرقم الذى حددته خطة التنمية . وأن الطاقة الفندقية ستزيد عشرين
ألف غرفة خلال السنتين القادمتين ...) . ثم يمضى الوزير فى إعلانه إلى أن
يصل إلى غايته فيقول :

(وتحدث الوزير عن مشروع هضبة الأهرام فقال إنه من أعظم
المشروعات السياحية التى سيبدأ تنفيذها قريبا لأنه سيضيف طاقة فندقية
ضخممة بالإضافة إلى عشرين قرية سياحية . وسيتم خلال العام القادم تنفيذ
جزء كبير من المشروع . وأكد أنه ليس هناك أى داع للخوف على
أهرامات الجيزة من هذا المشروع) .

ألا ترى أن هذه المبادرة من الوزير إلى اعلان ما أعلنه فى ١٦ نوفمبر ،
تدل بزمانها ومكانها وملابساتها على أن المراد منها هو محو آثار الحقيقة
التي أشعت من النبأ العظيم الذى نشره الأهرام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ؟
ألا ترى أن هذه المبادرة لم تصدر من الوزير عن رغبة فى خدمة
مصر ، وإنما صدرت عن رغبة فى إرضاء الشركة المحظوظة بعد أن أفرعها
النبأ الذى نشرته الأهرام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ؟

ألا ترى أن ثياصرة الاعلان فى امبراطورية الأهرام قد أسهموا مع
الوزير فى خطيئته بقدر ما أفسحوا لها من مكان فى صحيفة الأهرام .
وزاد الأمر سوءا بعد أن امتنعت الأهرام وزميلاتها الأخبار عن نشر ما أرادت
الدكتورة نعمات . أحمد فؤاد نشره اتماما للواجب القومى الذى ألزمت
نفسها به ؟ ولولا هذا الامتناع ما كان هذا الكتاب الذى بين يديك الآن .
لكن رب ضارة نافعة . فالكتاب أبقي من المقال . وقارئ الكتاب
أقرب إلى الود والألفة والافتناع من قارئ المقال .

القاهرة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧

مصطفى مرعى

هضبة الأهرام الأرض والتاريخ

« انكر يارب ماذا صار لنا • اشرف
وانظر الى عارنا • قد صار ميراثنا
للغريباء »
(مراني ارميا - الامصاح الخامس)

إن هضبة الأهرام عمرها خمسة آلاف سنة ، والكشوف الأثرية لم تبدأ إلا منذ قرن . فهل يستوعب هذا الزمن القصير ما أودعته ألوف السنين الحضارية في أرض مصر ذات الأسرار أو الأرض المقدسة كما كان يدعوها أصحابها الأوائل !

لقد قسم دكتور ريزنر Reisner في كتابه : تاريخ جبانة الجيزة :
هضبة الأهرام إلى خمس مناطق :

A History of the Giza necropolis

(١) المنطقة الغربية للهرم الأكبر ، وبدأ البناء فيها في أوائل عصر الملك خوفو حتى أواخر الدولة القديمة .

(٢) المنطقة الشرقية للهرم الأكبر وبدأ البناء فيها أواخر عصر خوفو حتى نهاية الدولة القديمة كما استغلت بعض أجزائها واستعملت مقابر منحوتة في الصخر .

(٣) المنطقة الجنوبية للهرم الأكبر واستعملت ابتداء من عصر الملك خفرع حتى آخر الأسرة السادسة ويمكن اعتبارها كجزء متمم للمنطقة الشرقية السالفة الذكر .

(٤) المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية من هرم خفرع وتحوى مقابر منحوتة في الصخر .

(٥) المنطقة المحيطة بهرم منقرع وتحوى مصاطب ومقابر منحوتة في الصخر . وقد اعتبر دكتور ريزنر كل مجموعة من مصاطب متجاورة كجبانة رئيسية . وقد بلغت هذه المجموعات ستة موزعة كالآتي :

أربعة جبانات تقع في الغرب من الهرم .

واحدة إلى الشرق من الهرم الأكبر .

والسادسة واقعة إلى الجنوب من الهرم الأكبر .

ودكتور ريزنر هذا يقول عنه الدكتور عبد المنعم أبو بكر (إننا معشر الأثريين كنا نرتقب بفارغ صبر نتائج البحث العلمى للبعثة الأمريكية بإشراف الدكتور ريزنر نظرا لما كان له من مكانة سامية بين علماء الآثار) . ويقول كتاب (مصر تحت ظلال الفراعنة) نقلا عن الأستاذ سليم حسن ، إن هضبة الأهرام لا تقتصر على مقابر الموتى فحسب بل تضم مساكن الأحياء . وكانت النصوص الهيروغليفية تسميها «مدائن الأهرام» . ولم ننتد قبل الآن إلى معرفة أين كان موقعها . وقد أماطت حفائر الجيزة اللثام عن هذا السر . وعثر على أول جزء من هذه المباني . ومنها عرف أنها مساكن الأحياء . وقد دلتنا الأبحاث على أنها كانت مرسومة رسما تخطيطيا بديعا ، وكان من بينها المنازل القائمة بنفسها ، لها مدخلها الخاص ، وغرفها التي روعيت فيها الشرائط الصحية من وسائل التهوية والمنافذ التي تسمح بدخول أشعة الشمس وكانت تتسع لسكنى ألوف . مما يشهد بمهارة المهندسين الذين شيّدوا هذه المساكن ، وخلقوا بتخطيطها المنظم البديع هذه المدائن بكل ما يلزمها من طرق وشوارع وميادين ومساكن وأنفاق تحت الأرض وأحواض للمياه) .

يقول الدكتور أحمد فخرى نقلا عن الأثرى الأستاذ سليم حسن : ليست منطقة الأهرام إلا جزءا من جبانة منف العظيمة التي بدأ الدفن فيها منذ أقدم العصور ، وترجع شهرة جبانة الجيزة إلى وجود أهرام أكثر ملوك الأسرة الرابعة فيها ، إذ بنى هؤلاء الملوك أهرامهم وما يلحق بها من معابد وبنى أهلهم والموظفون وغيرهم بعد الحصول على أذن الملوك، مقابر لأنفسهم .

وظلت هذه الجبانة مستعملة في الأسر التالية حتى أيام الرومان .

ونظرا لعظمة بناء الأهرام فإن هذه المنطقة لفتت أنظار القدماء فكتبوا عنها الكثير (١) .

يقول الأثرى الأستاذ سليم حسن فى كتابه (مصر القديمة) :
(كانت تقام بالقرب من كل هرم مدينة مبنية باللبن للكهنة والخدم الذين يقومون بأداء الواجب نحو الملك المتوفى . وقد عُثر أخيرا على هذه المدن فى الجهة الشرقية من الأهرام وكشف عن جزء كبير فيها ، غير أن معظمها لا يزال مطمورا تحت الرمال ، وربما تكشف لنا عن صفحة جديدة فى الحضارة المصرية منذ ذلك العهد الغامض .

ورغم كل ما كشف حديثا حول أهرام الجيزة فأن معلوماتنا لا تزال ناقصة عن الهرم وكنهه ، وإلى أن يكشف أحد الأهرام من كل جهاته كشفا علميا تاما ، فأنا سنبقى فى الظلام .. وستبقى الأهرام سرا غامضا) .
ج ١ ص ٢٩١ .

إذن تحت الهضبة مدن تحمل أسرارها تكشف عن جديد فى الحضارة المصرية . والكشف الجديد يؤيد هذا بما لا يدع مجالا للشك .
على أن هضبة الأهرام ليست الأهرامات الثلاثة الشاخنة وحدها ، بل إن الأهرامات الأخرى التى لا تحظى بالشهرة الدائنة ، لها قيمتها العلمية الكبيرة .

تقول الموسوعة الأثرية العالمية وهى من تأليف ٤٨ ثمانية وأربعين عالما أثريا ، عن آثار الأسرة السادسة : (وعلى الرغم من كونها صغيرة الحجم وريثة البناء إذا قورنت بأهرامات الأسرة الرابعة إلا أن مقابر الأسرة السادسة لها أهمية أثرية عظيمة لأن الحجرات الداخلية منقوشة بنصوص تعطينا فكرة واضحة عن العقائد الدينية فى هذا العصر السحيق) .
وتقول الموسوعة الأثرية :

(١) دكتور أحمد فخرى عن الأثرى الأستاذ سليم حسن - المجلة التاريخية ، المجلد الأول العددان الأول والثانى ، ص ٢٨٦ ، مايو وأكتوبر ١٩٤٨ .

Selim Hassan : Excavations at Giza Vol. IV 1943, Vol V, 1944, Vol VI Part 1. 1946 Cairo Government Press Boulag.

(١) يتركز على الأهرامات الثلاثة الرائعة من بين الأهرامات العديدة
كدسيا في إخفاء الحقيقة التالية وهي أن الهرم الأكبر ما هو إلا واحد من
عشرات المنشآت الأثرية التي يكاد يضارع حجم بعضها حجمه .

وذكرت بعض الأهرامات قد تهلمت كلية فليس من اليسر معرفة
عدد الأهرامات التي كانت موجودة يوما ما ، وكان يوجد بالتأكيد ما لا
يقف عن ثمانين هرما تمتد على طول خط واحد يستمر من « أبو رواش »
في شمال حتى هواره عند ملخل الفيوم) . (١)

ويقول الدكتور أحمد بدوي في كتابه (في موكب الشمس) :

(وإلى الشرق من بناء الهرم الأكبر تقوم قبور الأمراء من أهل البيت
سنت . بينما تقف قبور العظماء ورجال البلاط وأعيان الدولة ووجهاؤها
في ناحية الغرب . وتساير القبور على جانبي الهرم في اتجاهها من الجنوب
إلى شمال . في تنظيم بينها شوارع وطرق متقاطعة . ولن يستطيع بناء
من رجع لعمارة في أي عصر من عصور التاريخ أن يضع لتلك الأبنية
نصم يتفق ومتفق النوق من مكانها من الهرم خيرا مما وضع لها الناس ممن
بنوها وقاموا بتخطيط عمارتها في ذلك العهد . والشئ الذي لا شك فيه
مضيق هو أن مهندس العمارة في جبانة الجيزة . لم يراع في تخطيط القبور
وتصميم بنائها وشق طرقها وشوارعها . مكان تلك القبور من الهرم
فحسب . وإنما راعى في ذلك إخراج الجبانة كلها كمجموعة واحدة متصلة
أجزاء يكمل بعضها بعضا) . (٢)

ويقول الدكتور محمد أنور شكرى عن أهرامات الجيزة في كتابه :

(عمارة في مصر القديمة) :

(وهي تؤلف معا مجموعة متناسقة فريدة ، كما تؤلف مع ما يحيط بها

١٠١ موسوعة أثرية لعلية تأليف ٤٨ عالما . إشراف ليونارد كوتريل ، ترجمة دكتور
محمد عبد القادر محمد . دكتور زكي أسكندر مراجعة دكتور عبد المنعم أبو بكر
ص ١٨٣ .

(٢) دكتور أحمد بدوي في كتاب (في موكب الشمس) ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٧ .

من أهرامات صغيرة ومقابر أفراد الأسرة المالكة وعظماء رجال الدولة مدينة كبيرة للموتى . وكان لكل منها اسمه ، فكان الهرم الأكبر يسمى « مشرق خوفو » ، والهرم الثانى « خضوع العظيم » ، والهرم الثالث « منقرع مقدس » . وقد اختار خوفو لهرمه أحسن موقع فى الهضبة الغربية شمالى منف ، حيث يشرف على الوادى الحصب من أعلى لمسافات بعيدة . بما يدل على اختيار مقصود ، ثم تبعه خضوع فاختر لهرمه مكانا فى الجنوب الغربى من هرم خوفو فى موقع يبعد قليلا عن حافة الهضبة ، وأخيرا أقام منقرع هرمه فى مكان أقل ارتفاعا ، ويبعد مسافة غير قصيرة عن حافة الهضبة .

وكان يحيط بالهرم الأكبر سور عظيم من حجر الجير ، مستقيم الخطوط ، خال من المشكاوات ، أحلب فى أعلاه ، وكان للهرم معبد جنازى فى مشرقه ، لم يبق منه غير أجزاء من أرضية فخمة من حجر البازلت . وتدل آثاره على أنه كان معبدا مستطيلا ، ويظن أنه كان يتألف من فناء تحيط به الأعمدة ، وهو مدرج يؤدى إلى مقصورة القربان أو إلى مشكاوات خمسة . وكان يؤدى إليه طريق ضاعد وصفه هيرودوت بأنه عمل لا يقل كثيرا

عن بناء الهرم ، وكان من تحت الطريق نفق ، هو أقدم نفق من نوعه . وكان

يصل بين الشمال والجنوب دون الاضطراب إلى الالتفاف من وراء الهرم . وفى الصخر شرق الهرم وجنوبه خمسة تجاويف عظيمة ، كل منها على شكل مركب ، كانت تغطيها أحجار كبيرة من الحجر الجيرى ، وقد كشف فى أحد التجويفين فى جنوب الهرم عن مركب كبيرة مفككة من الخشب ، ولم يكشف بعد عما فى التجويف الآخر .

وفى الجنوب الشرقى من الهرم ثلاثة أهرامات صغيرة فى صف واحد ، وكان لكل هرم مقصورة فى شرقه فيها باب وهمى . ويحيط بالهرم من الشرق والجنوب والغرب عدد كبير من المصاطب لأفراد الأسرة المالكة وكبار رجال الدولة فى صفوف منتظمة مع جوانب الهرم ، وكلها تزيد

في عظمة الهرم وأهميته في مكانه . ومن هؤلاء الأفراد أميرات وأمراء ووزراء وقضاة وقواد وكهنة ومهندسون وفنانون ورؤساء كتبة ، يحيطون بملكهم في مماته كما كانوا يحيطون به في حياته ليكونوا منه في العالم الثاني كما كانوا في عالم الحياة الدنيا) . (١)

ألم يوجد سنة ١٩٢٥ في الجهة الجنوبية من الهرم ، وبطريق الصدفة ، بئر على عمق ٩٩ قدما كما يقول I.E.S. Edward (مؤلف كتاب «أهرامات مصر») . Pyramids of Egypt وجدت به آثار الملكة «حتب حرس» والدة الملك نخوفو . وهذه الآثار تشغل اليوم جناحا غالبا في المتحف المصري حيث تروى العين مخفها الذهبية ، ومتكأ مظلل بعريشة ، وخلخال من فضة مطعم بألوان وأحجار كريمة ، وآنية وأكواب فاخرة من الذهب الخالص .

هذه هي هضبة الأهرام التي يعترف علماء الآثار الكبار أنها لم تكتشف بعد على الوجه الأكمل . (٢)

عندما كان الأستاذ الدكتور زكي هاشم وزيرا للسياحة قرر تشكيل لجنة خاصة لتحديد المناطق الأثرية والسياحية في مصر . بين يدي التقرير الذي كتبه المهندس حسن فتحى والأديب عبد المنعم الصاوى عضو اللجنة يومئذ ووزير الإعلام والثقافة اليوم . ولعلها مناسبة أذكره .. به . يقول التقرير : (ليس الأثر مجرد مبنى مقام ، ولا هو عمارة قديمة موروثة ، ولكنه يمثل مجموعة من القيم والعقائد ، والجهد الإنساني بكل ما ينطوي عليه هذا الجهد من تفوق وإبداع وكل ما يعكسه من حياة الإنسان وانفعالاته .

وما يقال عن الأثر يقال عن المنطقة الأثرية ، بل إن المنطقة أكثر تمثيلا للحياة الإنسانية ، من الأثر المنفرد ، فهي كيان ثقافي كامل ، يعكس

(١) دكتور أنور شكرى في كتاب (العمارة القديمة في مصر) ص ٣٠٥ - ٣٢١ .
(٢) كان هناك البعثات التي تنقب عن الآثار في هضبة الأهرام وغيرها بمثابة للجامعات الأجنبية والهيئات العلمية ولكنها انحسرت خلال العشرين سنة الأخيرة لسوء علاقاتنا ببلاد الغرب . وكان لجامعة القاهرة دورها بعثة توقفت لسوء اقتصادنا .

حياة المجتمع وتقاليد وقيمه ، وطابعه المميز له في عصر من العصور .
من هذا الفهم يكسب الأثر قداسه ، وتكسب المنطقة الأثرية جلالها ،
لأنها في تعبير مبسط وبسيط ، إستبقاء لحظة من الزمن ، والإبقاء عليها
سليمة ومعبرة ، تعكس حياة المجتمع في تلك اللحظة ، وتستبقها نابضة
بالحياة تستمتع بها الأجيال عبر التاريخ . وتلك هي روح الفن الأصيل
الخالد) .

ويقول التقرير : (إن اللجنة تضع المناطق الطبيعية ، ذات الجمال
المفرد بخصائص غير متكررة في نفس المستوى من الأهمية ، مثلما تضع
المناطق الأثرية نفسها .
إن عناصر الطبيعة وما تشكله من جمال ، تكون جزءا من شخصية
الأمة ولهذا أهميته الخاصة في تشكيل طبيعة البلاد ، والتأثير على نفسية
الشعب وذوقه وشعوره بأسرار الجمال .

وطرحت اللجنة اقتراحاتها في سبع نقاط على الوجه الآتي :
أولا : إن الفكرة الأساسية التي تستند إليها أعمال اللجنة ، هي الدفاع
عن الوجود الفني في أرض مصر ، بحماية آثارها وصيانتها ، على
أسلم الأسس الفنية والعلمية .

ثانيا : إن الآثار لا تنفصل عن البيئة التي تقع فيها ، فهي جزء منها لا
يتجزأ ولا يجوز أن يتجزأ . ولهذا فإن الولاء للآثر نفسه ،
واحترام ما له من قدسية يقضى بضرورة توفير ما حوله من بيئة ،
بحيث تكون متناسقة مع الأثر مؤكدة لما يعكسه من معنى ثقافي
وحضاري عريق .

ثالثا : في ضوء هذه الحقيقة العلمية والفنية ، فإن اللجنة توصي بإعادة
النظر في القوانين التي خولت لبعض السلطات حق الاعتداء ،
إما على الآثار أو على المناطق الأثرية ، أو على ما يحيط بالآثار
والمناطق من البيئات. وترى اللجنة أن استمرار ذلك والتفريط فيه ،
خروج على كل القيم التي ناقشتها وأوصت بها .

رابعاً : تستطيع السياحة أن تستفيد من الآثار والمناطق الأثرية وهي مصونه ، أكثر مما تستفيد منها وهي مشوهة . والبلاد التي تحترم آثارها وتصون مناطقها الأثرية ، تعكس لدى جمهور السائحين شعوراً بأن هذه البلاد تحترم تاريخها ، وتقدر عناصر وجودها التاريخي والفني .

خامساً : أن النشاط السياحي ، لا يجوز أن يتعارض مع ما يجب أن يتوفر للآثار ومناطقها ومتاحفها من الإجلال والتقدير ، ولا جدال في أن المبالغة في إرضاء السائحين قد يؤدي إلى نوع من الرواج ، لكن الدلائل كلها تدل على أن هذا الرواج موقوت ووهي . والنشاط السياحي السليم والذي يترتب عليه دخل مضطرد ، هو ذلك الذي يراعى الاعتبارات السليمة في النظرة إلى الآثار والمناطق السياحية ، بل والفنون والمناطق الطبيعية التي تتميز بجمال فريد ، بصفة عامة .

سادساً : ترجو اللجنة أن تراعى هذه المبادئ في النظر إلى السياحة بشقيها الداخلي والخارجي .

سابعاً : إن مما نحب اللجنة أن توصي به أخيراً ، أن هذه الآثار وهذه المناطق أثرية أو طبيعية ، تمثل رأس مال وطني عريق ، ومن الحكمة أن يصبان ، وأن تعمل السلطات المختصة على تنميته واستثماره على أحسن ما يكون الاستثمار ، وأول ذلك وأساسه ، أن يحاط بالعناية الكاملة ، فإن فقدته أو فقد بعض عناصره ، تصبحية بشيء لن يعوض بعد ذلك أبداً .

* * *

أما في دراسة (١) قام بها الأستاذ M. Welbank عن اليونسكو سنة ١٩٦٨ .

هذه الدراسة في سبعة فصول :

خلفية الأهرام — بيئة الأهرام — المشكلة — قواعد عامة — العروض — الحركة

Serial No 1087/B M.S.RD/CLT. Paris. February 1969. (١)

تقول دراسة اليونسكو :

The preservation of the setting and the area surrounding the Pyramids of Giza.

— يجب أن ينفرد الهرم في شموخه التاريخي بالمكان لا يهز الصمت الجليل أو يتداخل في المنظر أو المظهر المهيّب ، مدانخن المصانع أو أزيز الطائرات مما يمكن أن يحدث لو قامت على هضبته مدينة سكنية ومطار .

— أن الهرم في وقفته ليس مرأى تاريخيا فحسب ولكنه جزء .. جزء جميل من التراث العريض لمصر العليا .

— الحزام العازل للهرم يمتد من أبي رواش شمالا إلى ممفيس في الجنوب .

— تدعو الدراسة إلى تحديد حرم يضم الأهرامات والهضبة لا يوجد فيه ولا يرى أى شئ غيره ومحاط بسياج عازل به بابان أحدهما للدخول والآخر للخروج . ويكون الدخول بتذاكر وبحساب محسوب فلا يزيد عدد الداخلين عن حجم معين حتى لا يؤذى الصمت أو الجلالة أو العلم المائل فيه .

إن السعى إليه والوقوف ببابه وبذل المال للسماح بالدخول والطواف حوله عملية تحضير نفسى تصفى نفس المشاهد القادم من زحام المدينة وتعدّها لاستقباله في شموخه الجليل .

عندئذ لا يجروأ أحد على تسلقه أو العبث بنقش اسم عليه أو ترى العين ما تراه الآن من السيارات والجمال والخيول بمخلفاتها التى تقتحم المكان عليه بلا استئذان أو حرج .

وهذه المناسبة يدعو الباحث إلى قصر وسائل الوصول إليه على الحيوان من خيول وحمر وإلى مسافة معينة يترجل بعدها الراكب فى سعيه إليه . أما السيارات فتمنع منعاً باتاً .

إن هضبة الأهرام مكان خاص فريد استثنائى . ولهذا يجب أن يحاط بسياج عازل والبحث يدعو إلى تفريغ المكان نهائيا تفريغا كاملا وبصفة قاطعة بدءا من صحارى سبتى التى تواجه الأهرام (تذكروا أن الأرض قسمت وبيعت لحساب شركة هونج كونج على بعد كيلوونصف من الأهرام أى أن الهضبة المطلوب تفريغها ستمتلىء بالمساكن على الطراز الأنداسى كما هو وارد بكتالوج الشركة ص ٨) .

ويسمح البحث باستراحات خفيفه للسياح بشرط أن تكون بعيدة بعداً
مترامياً عن هذه القمة (أى الهضبة) حيث النسيم ، والمنظر لا يزال رائعاً ولكن
دون أن يتطفل على الأهرام .

ويقول البحث إن الاهرامات الثلاثة تكون مجموعة معمارية متميزة
حتى تعطى العلاقة الحميمة بينها سمتاً خاصاً هو طابع للأهرام يعتمد على
هذه الصلة الواضحة بين ثلاثتها وبينها وبين الأرض الفضاء حولها .
إن بيئة الاهرام تقوم على ثلاثة :

* الصلة العضوية بين منطقة الاهرام والصحراء من جهة وبين الوادى
من جهة أخرى .

* جو المنطقة المنبثق من عراقة المعابد التاريخية القديمة .

* الاهرامات والمقابر والمعابد نفسها .



هذه هى هضبة الأهرام الأرض والتاريخ ... المكان والزمان والإنسان ..
أبائنا الماضيه ، ومعطيائنا الباقية وآباؤنا والأجداد والعلوم والفنون والعقائد
والمأثورات ...

هذه هى هضبة الأهرام التراث والقيمة .

هذه هى هضبة الأهرام منف المقدسة العظيمة .

هذه هى هضبة الأهرام مدينة الأحياء ، ومدينة الموتى .. وهى بهذا
مثوى الجسم ، ومهوى الروح ، ومعقد الفخر ، ومعقل الخلد الذى ولد
على هذه الأرض ونقش عليها سطورهِ ، وأودعها منخوره . إن تحت كل
حبة رمل من هضبة الأهرام وثائق ، وعلائق ، وأسرار ، وأيام عاشها
أصحابها ، وعاش عليها بعدهم أجيال وأجيال .

هل بعد هذا تقسم أرض هضبة الأهرام ؟ هل مثل هضبة الأهرام
يضاع فيما يضاع ؟

لقد عرف حرمتها حتى الغزاة الذين مروا عليها فلم يجروا على المساس
بها .. من الغزاة من سلبوا مصر الأرزاق والأموال ولكن الغزاة الجدد
محاوّلون أن يسلبوا الأيام .. يسلبوا عمرها على الزمان .. يسلبوا هضبة
الأهرام .

« لآزبن لهم فى الارض ولاغوينهم
اجمعين » (هران كبريم)
« يغمز بعينيه ، يقول برجليه ، يشير
باصابعه ، فى قلبه اكاذيب »
(الكتاب المقدس)

المشروع الأسود ((الصفقة))

لو قابلك إنسان وأخبرك أن خمسة آلاف فدان ومائة . أى واحد وعشرين مليون وأربعمائة وعشرين ألف متر ، تباع فى قفر أو صحراء جرداء بسعر المتر ٢٣ مليا وفى الربع الأخير من القرن العشرين وبعد أن ارتفع كل شىء فى الدنيا أضعافا بعد حرب أكتوبر .
لو قابلك إنسان وألقى إليك هذا الخبر هل كنت تصدقه ؟ هل كنت تغضب منه لأنه يسخر أو يستخف ؟

ما رأيك أن هذا الخبر صحيح !
بل أدهى من هذا وأمر أن الصفقة هى هضبة الأهرام !!
هذا هو العقد بمراحله يتحدث عن نفسه .
لكى يعرف الإنسان المصرى حجم الجريمة التى ترتكب على أرضه أحدد له الموضوع فى سطور :

ثلاثة أفراد كنديون هم : بيتر مونك (كندى بالتجنس) ودافيد جيلمور ، وسليد ، أسسوا شركة تليفزيونات فى كندا وطردتهم حكومة مقاطعة نوفا سكوشيا (إحدى ولايات كندا) من الشركة وحكم على بيتر مونك بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ ألف دولار ونشرت الصحف الكندية فضائحهم المالية فخرجوا من كندا وأسسوا شركة ممتلكات جنوب الباسفيك وتعاقبوا مع حاكم جزيرة فيجي على مشروع استصلاح مستنقعات فيجي .
ثم جاءوا مصر وقد خططوا لاقتناص هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة . وقاموا بعدة اتصالات سنفصلها فيما بعد ، تمكنوا بعلتها من الحصول على الموافقة على مشروعهم التخريبى . ولكى يتعاقبوا مع الحكومة ،

زعموا للحكومة أنهم شركة جنوب الباسفيك للشرق الأوسط وهي شركة استحدثوها لساعتهم خصيصا لإبرام العقد مع وزارة السياحة دون أن يقدموا ، وهذا بديهي ، عقد التأسيس لأنه أصلا لا وجود له حتى أننا عندما طالبناها في المحكمة بعقد التأسيس لتبين صفة جيلمور .. إلخ ، أسقط في يدها .

شركة جنوب الباسفيك للشرق الأوسط — هذه — قدمت لها وزارة السياحة كما هو ثابت بالعقد :

— عشرين ألف فدان في شاطئ رأس الحكمة .

— عشرة آلاف فدان في هضبة الأهرام ، وهي ليست ملكا خاصا حتى تتصرف فيه ، بل هي ملك عام .. هضبة الأهرام التاريخية المحاطة بالآثار مما أجمع علماء المصريات في العالم كله ، كما أوضحنا ، على أنها لم تكتشف بعد (وعشرة آلاف أخرى في هضبة الأهرام ، ملخنة كما ورد في التصميم المطبوع في الشركة مما يكشف عن نية مبيتة لالتهم الهضبة كاملة والإجهاز عليها على المدى الطويل) .

قدمت وزارة السياحة عشرات الألوف من الفدادين في أعظم هضبة وأجمل شاطئ ..

— ولادة ٩٩ عاما .

— وبغير موافقة مجلس الشعب .

— وبلا لجنة خبراء لتقدير الأرض وفقا للأسعار العالمية .

— وبلا فروق في سعر الأرض بين ما تسلمه سنة ١٩٧٥ (المرحلة الأولى)

وما تسلمه من الأرض في ١٩٨٠ (المرحلة الثانية) . وبلا شروط تشغيل ،

أو خطة زمنية ، أو جزاءات . سلمت وزارة السياحة هذا كله مقابل

نصف مليون دولار ١١ وأقساط سنوية يصل معها رأس المال بعد خمس

سنوات ٢ مليون دولار (مليوني دولار) !!!

تستطيع أيها القارئ إذا لم تصدق عينيك أن تحاول الخروج من

الدهول وتراجع العقد المنشور ضمن وثائق هذا الكتاب .!

تكوين الشركة :

تكونت شركة من وزارة السياحة وشركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) المسجلة في هونج كونج . وهى شركة مجهولة في مجال السياحة وإلا ما احتاجت الوزارة أن تسأل عنها جهات الأمن وهو ما لا تفعله مع الشركات العالمية ، العالية السمعة في مجالها .

المشروع :

— تنمية السياحة على أحدث الأساليب العلمية المتطورة في هضبة الأهرام ورأس الحكمة .

— حصبة مصر في المشروع في هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة وقدرها خمسة آلاف فدان ومائة في المرحلة الأولى قدرت بمبلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ مليون وثلاثمائة وستين ألف دولار !

— حصبة الشركة في المشروع ٢ مليون دولار (مليونان) يقسطن على خمس سنوات !! وبعد هذا نسبة الشركة في المشروع ٦٠ ٪ ستون في المائة مقابل المليونين المقسطين . ونسبة مصر في المشروع ٤٠ ٪ أربعون في المائة مقابل ثلاثين ألف فدان !! أى مائة وستة وعشرين مليوناً من الأمتار .

علما بأن المتر في شارع الهرم بلغ مائة جنيه .

— مدة هذه الشركة ٩٩ عاما .

— بدأت الشركة بتقسيم الأرض وبيعها قبل أن تنجز التزاما سياحيا واحدا خلال سنة وثمانية أشهر .

ومن هنا نبدأ ..

يقول رئيس مجلس إدارة الشركة ، مهونا الأمر أو متهاونا أو مباهايا أن الذى بيع (جزء صغير من حجم المشروع تبلغ نسبته ٥ ٪ خمسة في المائة من الأرض) يقصده أرض هضبة الأهرام لأن البيع بدأ بها . هذا الجزء الصغير حصيلة بيعه :

مليون وستائة وسبعون ألف دولار ، ومليون ومائة وسبعون ألف جنيه مصرى .

أى جملة البيع حوالى أربعة ملايين من الدولارات قبضتها الشركة مقدما قبل أن تبدأ فى المشروع .. (١)

وحيث أن قطع الأرض المبيعة ، تم مقابل عربون أو ٢٥ ٪ فى بعض القطع و ٩٠ ٪ فى البعض الآخر كما حدث ، فأنا لو اعتبرنا هذه الحصيلة تمثل - فى المتوسط - ٥٠ ٪ من ثمن البيع ، لكان معنى هذا أن قيمة هذه المبيعات تبلغ ثمانية ملايين من الدولارات .

أى أن نسبة ٥ ٪ خمسة فى المائة فقط من الأرض باعتها الشركة أضعاف ثمن الأرض كلها فى تقدير العقد السياحى .

ومن هذا يتضح أن الأقساط الباقية ستسدد من ثمن بيع الأرض وعلى هذا يكون النصف مليون دولار المدفوعة فى البداية هى أول وآخر مبلغ تدفعه الشركة .

٥ ٪ (خمس فى المائة) فقط من الأرض بثانية مليون دولار . ورأس مال الشركة المبدئى الذى دفع فى البداية ، نصف مليون دولار .

ورأس مالها كاملا مليونان يقسطان على خمس سنوات . أى ريع حصيلة بيع ٥ ٪ من الأرض (خمس فى المائة) .

يكفى هذا مؤشرا إلى الفضيحة .

لماذا ارتضت وزارة السياحة وهيئة الاستثمار (لمصر) فى مشروع حجمه خمسمائة مليون دولار ، رأس مال قدره مليونان يدفعان على خمس سنوات ! من شركة الباسفيك .

معنى هذا :

(١) أن الشركة حين تبخس رأس المال فأنها بالتالى تبخس ثمن الأرض المصرية التى يقوم عليها المشروع . وهذا ما حدث فقد استولت مبدئيا

(١) هذه البيانات من واقع بيان رئيس مجلس إدارة الشركة المنشورة فى جريدة الأخبار فى ١٨ - ٩ - ١٩٧٧ .

على ٥١٠٠ (خمسة آلاف ومائة فدان) مقابل مليون وثلاثمائة وستين ألف دولار .

(٢) ضالة رأس المال خطة مدبرة من الشركة تتسلك عليها إلى القروض والفوائد . وبذلك تستفيد من توظيف مالها أكثر من مرة :

— بالاستغلال .

— بتقييدنا بالديون .

— بتقاضى فوائد عن القروض .

— بيع جزء من حصتها بملايين الجنيهات كما سرى .

هل تشكلت لجنة لتقدير الأرض ؟

عند تقدير المال العام لا يترك لفرد ذى صفة شخصية أو اعتبارية أن يقدره بل يعهد بهذا إلى لجنة من مختلف الكفاءات ضمانا لسلامة التقدير ، فهل شكلت هيئة الاستثمار لجنة لتقدير ثلاثين ألف فدان في أعظم هضبة

وأجمل شاطئ في الدنيا بمليون وثلاثمائة وستين ألف دولار ؟

إن البند الخامس من المادة (٢٥) من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يقول :

(تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التي وردت بها إذا ورد نقدا ، وتسجيل وتقديم الحصص العينية والحقوق المعنوية في ضوء المستندات المقدمة ، والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج) .

هل يحى القانون المصرى المال الأجنبى ولا يحى شاطئ رأس الحكمة وهضبة الأهرام ؟ .. فلا تقدر أرضنا في ضوء الأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ؟ .

مأساة أن يحتاج الهرم إلى الأمن في أرضه ..

* * *

أقل من فدان في فرنسا أغلى من ثلاثين ألف فدان في مصر ..

في الأخبار بتاريخ ١٣ - ٩ - ١٩٧٧ تعلن فرنسا عن فيلدين ريفيتين على مساحة أربعة آلاف متر أى أقل من فدان ، على شاطئ (كان) بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ (ستائة وخمسين ألف دولار) أى أكثر مما دفعته شركة الباسفيك في ثلاثين ألف فدان مصرى ! ! في البداية وهو نصف مليون دولار ! ! (٥١٠,٠٠٠ دولار) وأين ؟ في رأس الحكمة وهضبة الأهرام ! ! هذه إهانة لأمة وإهانة لأعرق بلد عرفه التاريخ . وإهانة للحكومة التى قبلت هذه الاستباحة وهى تملك : (إلغاء أى عقد فى أى وقت لاسيا إذا كان يتعارض مع المصلحة القومية ، بدليل إلغاء عقد قناة السويس التى عادت إلينا قناة أيضا لم تنتقص شيئا من حرمتنا بل استصلحت آلاف الأفدنة على الجانبين) .

شركة دواجن وشركة هونج كونج :

هناك شركة دواجن رأس مالها أربعة ملايين من الجنيهات لا الدولارات .

شركة فندق سميراميس قدرت أرض الفندق .. الأرض فقط بثلاثة ملايين من الجنيهات أى سبعة ملايين ونصف من الدولارات . و قدرت مشروع الفندق بنسعة مليون دولار ، التزام الجانب السعودى فيها دفع كاملا مرة واحدة .

إن القسط السنوى الذى تدفعه شركة الباسفيك لا يتجاوز مكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والعلاقات العامة والإعلانات .. فإذا تبقى منه لمصر صاحبة الأرض وما الذى يصرف على المشروع ؟

إذن القسط المدفوع يعود إلى الشركة من خلال أعضاء مجلس الإدارة ومعظمهم أجانب وفي مقدمتهم أصحاب المشروع .

امتياز ٩٩ عاما :

إن قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ كما يقول الدكتور العطيفي يجعل أقصى مدة للالتزام ثلاثين عاما ، فكيف منحت شركة الباسفيك امتياز ٩٩ عاما ؟ كيف ؟ ولماذا ؟ ومقابل أى شئ ؟

٩٩ عاما تحيل حق الانتفاع كما يقول الدكتور العطيفي إلى شبه ملكية . رئيس مجلس الادارة يقول إن الشركة لم تحصل على امتياز أو احتكار . ورئيس مجلس الادارة حجته القاطعة في هذا أن المادة الثانية من القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه (لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز) .

إن المادة التي يشير إليها واردة في قرار هيئة الاستثمار لكن العقد الذي بين وزارة السياحة وبين الشركة نص على أن (مدة الشركة ٩٩ عاما) . إذا لم تكن مدة ٩٩ عاما امتيازاً ! بماذا تسميها ؟

المادة شئ والواقع شئ آخر بدليل أن الشركة خالفت مواد وشروط هيئة الآثار فأوقفتها الهيئة عن العمل وأبلغت السلطات لتنفيذ الايقاف . هذا قبل الكشف الأخير . أما بعد الكشف فإن الشركة لا تبالي أيضا ، وستستمر في العمل بحجة أن قرار النيابة بالايقاف لم يصلها .

الهيئات العالمية تحذر :

الشركات المتعددة الجنسية المحدودة المسؤولية حذرت منها الهيئات العالمية الآتية :

— منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماع باريس الذي عقد

في يولية ١٩٧٦ . وضربت مثلاً لها شركة لوكهيد .

— السوق الأوربية المشتركة .

— الجمعية العامة للأمم المتحدة .

— منظمة العمل الدولية .

يقول كتاب (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر) :

(يتعين على فريق المفاوضين المصريين أن يكونوا على دراية تامة بأهداف تلك الشركات ، ومدى تأثير النشاط الذى تقوم به بالنسبة لكل مشروع على حدة على الاقتصاد المصرى ككل ، واستغلال كافة الوسائل الممكنة للمساومة مع تلك الشركات لوضع شروط نتجنب بها مخاطر الانزلاق فى فلك الاخطبوط الخفيف ونخفى من أماننا صورة الوجه القبيح لتلك الشركات) . (١)

اسقاط الموافقة عن الشركة :

تاريخ العقد ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

وبعد سنة وثمانية أشهر لم تنجز الشركة شيئاً من التزامات العام الأول والعام الثانى مما تحدث عنها بيان وزارة السياحة .

والمادة السابعة والعشرون من قانون الاستثمار تقول :

(. . .) وللمجلس لإدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التى تقدم إليه . وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز ستة شهور) .

انحراف الشركة بالعقد :

العقد سياحى والشركة تتحدث عن مجمع اسكانى وأين ؟ فى هضبة
الأهرام !!

(١) الدكتور عبد الواحد محمد الفار (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر) ص ٥٢ .

هل ورد في العقد أو موافقة هيئة الاستثمار :

— مجمع اسكاني على هضبة الأهرام ؟

— تقسيم الأرض وبيعها ؟

— القروض بفوائد ؟

— البيع بالخارج ؟

وإذا لم يرد هذا بالعقد فإن الشركة تكون قد انحرفت به انحرافا استغلاليا شائنا يقضى بالغائه .

— للانحراف به .

— لعدم الوفاء بالتزاماتها .

— للإضرار الفادح بالمصلحة القومية .

ما علاقة السياحة بالاسكان ؟

هل الاسكان مهمة سياحية ؟ هل هو اختصاص وزارة السياحة أم وزارة الاسكان والتعمير ؟ أم المقصود الهروب من قيود الاسكان هربا يتوارى خلف السياحة للتمتع بالتسهيلات السهلة في السياحة والاعفاء من الضرائب ، وتحويل العائد أو استبقائه أصلا بالخارج ؟

بيع الأرض والقروض والفوائد :

* إذا كانت المسألة بيع أرض وقروض على الانشاءات ، ما لزوم المستثمرين الأجانب ؟ ما دورهم التكنولوجي ؟

* السياحة لإدخال رأس مال في البلد وخبرة وتكنولوجيا ، ماذا دخل البلد من هذا كله ؟ كيف يبدأ مشروع بتقسيم أرض البلد وبيعها ، وقروض بفوائد ؟ و ..

مدينة سكنية :

إن أسبانيا يزورها في العام بضعة وثلاثون مليون سائح دون أن تعطى للأجانب حق إقامة اسكان حول المناطق الأثرية في غرناطة وأشبيلية وهي

آثار أنشأها العرب لا الأسبان ! العرب الذين حاربهم أسبانيا وأجلتهم
عن أرضها بوصفهم أعداء .

ولكنها تحرص اليوم على آثارهم حرصا شديدا باعتبارها موارد سياحية
ومعالم فنية . ونحن نقدم الهرم لشركة الباسفيك لتبيعه ثم تقرر ضنا عليه .

* جزء من هالة الآثار أن المرء يسعى إليها ويشعر أن وقفته عندها
محدودة ، فيعود بشوق يرده إليها من جديد ليستزيد . أما أن يسكن عند
الهرم ليلا ونهارا ، فالسكنى بملحقاتها ومخلفاتها تذهب بهجة الأثر ،
وتتطفئ هالته .

أين حرمة الهرم ؟

أين روعته المتجددة ؟

* فندق مينا هاوس الذى تتمسح به الشركة الباسفيكية ، فى السفح
لا على الهضبة . والمتر حتى فى السفح وصل إلى مائه جنيه لا لاليم .
ثم لتفرض أن فندق مينا هاوس خطأ ونزلة السهان خطأ . هل نعالج
الأخطاء بجريمة سكنية أى مدينة سكنية تتعدد فيها الفنادق والزلات ؟

مقارنة مصر بجزيرة فيجي :

* رئيس مجلس الادارة يقول إن الدول النامية والمتقدمة على السواء
تمنح الأرض بالجمان وفاته أن يحدد نوعية الأرض هل فيها ما يقارن بهضبة
الأهرام أو رأس الحكمة ؟ أهل تقرر بهما مستنقعات فيجي ؟
أعطوا شركة هونج كونج مستنقعات لتعمرها بالاختصاص ولكن ارفعوا
أيديكم عن هضبة الأهرام .

الارهاب مرفوض :

الارهاب يخوف المستثمرين مرفوض ورخيص للأسباب الآتية :

* الاستثمار ليس معناه السكوت على النهب والغزو الاقتصادي التدميري الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية .

* الاستثمار ليس معناه الانحراف بالعقود كما يشاءون .

* الاستثمار ليس معناه استباحة الحرمات بدون قيد ولا شرط ولا معقب ولا سائل ولا حسيب .

اهداف مائة وستة وعشرين مليون متر :

هل ما حدث هو الانفتاح ؟

الانفتاح لايعنى بيع أرض مصر كفلسطين بل أنكى . فقد بيعت أرض فلسطين تحت اغراء مضاعفة الثمن أضعافا . أما أرض مصر ... أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة فقد أهدرت هدرا .

ثم عن أى تعويق استثمارى يتكلمون ؟ عن استثمارهم بالطبع وحجمه مليونان على خمس سنوات .

لست ضد استثمار الشرفاء الذين لا يبخسون الناس أشياءهم . وعندنا منهم أمثلة كثيرة ولكنى ضد الاستثمار الذئبى الزئبقى . على أن هضبة الأهرام لانعطيا بأموال الأرض كلها بما تضمه من تاريخنا وأسلافنا وحرماننا .

وهذه قائمة بالمخالفات والانحرافات التى تحيط بالمشروع ؟

مشروع هضبة الأهرام :

المخالفات والانحرافات

١ - الدستور :

« للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن » .

« لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود » .

٢ - قانون المرافق العامة :

قانون ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ :

المواد :

١ - مدة الالتزام لا تزيد على ٣٠ سنة .

٤ - تحديد وثيقة الالتزام شروط وأوضاع استرداده قبل انتهاء مدته .

٧ - (الرقابة) وتعديلت بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ ، وبالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ .

قانون ٦١ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ١ - منح الامتياز أو مدته أو نطاقه .. الخ بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة .

٣ - قوانين الآثار :

١ - أمر عال ١٦ مايو ١٨٨٣ .

٢ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ .

المادة (١) والمادة (٢)

٣ - قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١

٣ - قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١

لحماية الآثار مادة ١ و ٢ و ٤ « تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع

الآثار العقارية المنقولة والأراضي الأثرية ... الخ .

٤ - القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحديد المناطق الأثرية وقد

شمل منطقة هضبة الأهرام كاملة .

٤ - مخالفات .. قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (استثمار المال العربي والأجنبي)

وقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

المادة ٢٩ من القانون فقرة ٥ « حددت تقييم الحصص العينية

والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية : « تتولى الهيئة تقييم الحصص العينية والحقوق المعنوية المتعلقة بأى من الشركاء مصرياً كان أو عربياً أو أجنبياً الخ » .

وبمراجعة النموذج المعد للشركات وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :
مادة ٥ : المدة المحددة للشركة هي ...

لاتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها .

(المادة ٣- ٢ من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ٦ : حدد رأس مال الشركة بمبلغ

وتضاف مادة إذا دخلت رأس المال حصة عينية

« وقررت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تعيين ... الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص ويقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذى قلدروا فيه الحصص على الوجه الآتى بيانه نقدا .

الانحراف من السياحة إلى الاسكان :

— حددت المادة ٣ فقرة ٣ مشروعات الاسكان (أخرجت شراء أرض فضاء وإعادة بيعها من مشروعات الاستثمار) .

— كما حددت المادة ٤ فقرة ٤ قصر مشروعات الاسكان على رأس المال العربى دون الأجنبى .

— كما حددت المادة ٢٢ طرق تحويل الأرباح (بند ٣ عن الاسكان بنسبة ٦٪ فقط) .

المخالفة الأساسية لقانون الاستثمار :

قانون الاستثمار صدر أساساً ، لتستفيد المشروعات التى تتمتع بمزاياه إذا قدمت هذه المشروعات الأموال والخبرة وهى ما تفتقدهما شركة هونج كونج وبغيرهما لا يمكن أن يكون استثمار .

وفي حالة هذه الشركة :

الأموال : لم تدخل مصر أية أموال فرأس المال (وهو ٢ مليون دولار)
المقسط على خمس سنوات وقسطه ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمائة ألف دولار سنوي)
لايكفى المصاريف السنوية للشركة - فأعضاء مجلس الإدارة الأجانب
والمصريون والخبراء والموظفون يتقاضون أكثر من هذا المبلغ ، والدليل على
ذلك أن الشركة اقترضت - باعتبارها - مبلغ ١,٦٨٠,٠٠٠ (مليون وسبعمائة
وثمانون ألف دولار) في مدى سنة ونصف لتغطي مصروفاتها وهي لم تعمل
أى عمل جدى من أغراضها .

الخبرة : تزعم الشركة أنها خلقت من مستنقعات جزيرة فيجي جنة ،
وهى خبرة لا علاقة لها بتنمية سياحية لأهم منطقة أثرية في العالم ، وجزر
فيجي ما هى إلا مستعمرة انجليزية لا يتجاوز سكانها نصف مليون هم خليط
من الهنود والصينيين ومن لاجنسية لهم . وحتى هذه تشكل فضيحة لهم يعرفها
عالم المال .

محالفات أخرى لقانون الاستثمار :

مادة ٥ : لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها
إلا إذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقا للقانون .

مادة ٢٧ : « . . . وتسقط الموافقة إذا لم يقيم المستثمر باتخاذ خطوات
جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها
لمدة أخرى لا تتجاوز ستة شهور .

والشركة لم تتخذ أية خطوات خلال سنة ١٩٧٦ إلا تقسيم الأرض على
الورق ولم يتم البيع إلا في سنة ١٩٧٧ . فكأنها استنفدت المهلة الممنوحة لها .
٥ - محالفات لقانون الشركات : (قانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٥ : لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس إدارة أية شركة مساهمة
من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة

أمانة أو تزوير أو تفاليس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٥ من هذا القانون .

وفي حالة هذه الشركة تجد اثنين من أعضاء مجلس الإدارة (بيتر مونك وذافيد جيلمور ، وقد أصبحا عضوين في الشركة المصرية لتنمية السياحة) طُرِدا من شركة كليرتون بكندا في فضيحة مالية ، وحكم على أحدهما بغرامة مالية في قضية رفعها أحد مساهمي الشركة التي أنشأها !

مادة ٦ : « يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذي يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص في شأنه » .

ورأس المال المحدد لا يكفي المصاريف الجارية لمدة سنة ، وبالتالي لا يمكن

أن يحقق الغرض من انشائها .

وقد اعترفت الشركة أنها اقترضت ١,٦٨٠,٠٠٠ (مليون وسبعمائة وثمانون ألفا في السنة الأولى من حياتها لتغطية مصروفاتها .

مادة ٩ : « تقدير الحصص العينية » وهو ما لم يتم في حالة هذه الشركة .

٦ - مخالفات قانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ :

والقانون يتضمن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء فهو يمنع بيع الأرض أو حتى بيع حق الانتفاع كما يمنع التأجير لأكثر من خمسين عاما .

وقد باعت الشركة قطع أراض لأجانب بالعملة الصعبة باعترافها .

ويتضمن القانون عدا الملكية التامة ، فك الرقبة وحقوق الانتفاع التي تلتصق بالشركة فيها مهربا أو تحسبها مخرجا غير عالة أن بيع حق الانتفاع أيضا ممنوع .
والقانون بأثر رجعي .

٧ - القانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء :

وقد خالفته الشركة في البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ إذ باعت الأرض قبل صدور مرسوم التقسيم .

٨ - قانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ : الخاص بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية :

لم تحصل الشركة على الموافقة .

الصراع « نقطة أمة »

« اننا نطالب العالم المتحضر بان
يقضامن لحماية آثار مصر من مصر »
(جريدة التيمس الانجليزية)

هذه الصحيفة المفزعة والمروعة أطلقتها على صفحاتها جريدة التيمس منذ
عامين عقب التعاقد على مشروع هضبة الأهرام .
لأول مرة في تاريخنا يطالب « الغرباء » بالحجر علينا حماية لآثارنا .
والحجر دائما مؤثر إلى العتة والبله والغفلة .

هل نغضب ؟ هل نلوم ؟

و لكن قبل هذا أى قبل الغضب واللوم هل نحن نحترم أنفسنا ، ونحترم
تاريخنا ، ونحترم آثارنا ، ونصونها صون الحب ، العالم ، الوقي ؟
إن لم نفعل فلا وجه للغضب بل لعلهم أولى بالشكر لحرصهم على حضارة
مصر وعطائها الذى أهدرناه وارخصناه بالتبديد والاعارة والاغارة والتأجير
والبيع للمغامرين والناهبين والمتهنين لنا قدامى ومحدثين

بعنا ما لا يباع . . . بعنا السنين والأرض والمهرم . . . ولن ؟

القصة طويلة . قد تكون جريدة التيمس آثرت ألا تدخل في التفاصيل
المحزنة والمزمنة فأنتهت إلى النتيجة مباشرة . . . أو لعلها أرادت أن تقتصد
الوقت انقاذا لما يمكن انقاذه فلا خير في البكاء على اللبن المسكوب . . .
قد يكون هذا واردا لدى الصحيفة الانجليزية الكبيرة ولكن مجلة كندية تعنى
بالاقتصاد هى مجلة فايننشال بوست The Financial Post (١) كشفت
القناع عن أعجب قصة نهب في العالم ، من نحس الطالع أنها وقعت لنا ،
واختارتنا ضحية أو صيدا ثميننا .

(١) عدد يونيو سنة ١٩٧٧ .

سأورد مقتطفات من المقال في أصله الانجليزي ثم ترجمته حتى لا يكون مجالاً للتحميل أو التهويل أو التهوين أو التفسير الشخصي .

ولكن ما الذى حرك الأشجان الكامنة ، والداكنة ؟

نحن الشعب نعلم جيداً عن الآثار التى بيعت أو نهبت أو وهبت . ونعلم الكثير عن الذين باعوا وأضاعوا ورتعوا فما الذى هز الصمت وأثار الصبر ؟ إنه مشروع هضبة الأهرام .

في ركود حياتنا اليومية التى تجترنا ، وفي ركام آلامنا القومية المدفونة في أعماقنا وهى تعيش ، طالعنا في الصحف الأجنبية ، أخبار المشروع ، والاعلانات عنه ، فيها دون صحف البلد الذى يقوم المشروع فيه ! !
وكان صباح من يولييه ١٩٧٧ أو على التحديد اليوم السابع من ذلك الشهر ، من ذلك العام . كتبت في الأهرام في صفحة الرأى ، تحت عنوان (مدينة سياحية عند الهرم) :

[كثر الحديث عن القرى السياحية ، والمدن السياحية .. وهو حديث طال شوقنا إليه ، بما نملك من كنوز التاريخ وكنوز الطبيعة على هذه الأرض . ولكن هذا لايعنى أن تلك الحفارات الأرض حول الهرم أو على مقربة منه .. وتعرضه للمخطر .. لايعنى أن يلك صخب المدن السياحية ، الصمت الجليل المشحون بالروى والمعاني في الهضبة التى تحج إليها الدنيا .
إن أصحاب الأموال غير أصحاب الحضارة ، ولهذا لايدخل في حسابهم ، التاريخ ونفائسه ، وعمر هذه الأمة ورحلتها الطويلة على الزمان .
لقد غضبت الصحف الفرنسية (١) لما يحاك لهرمنا من أفكار تمس حرمة ، وتشوه طابعه ، وطابع المكان حوله وهو جزء منه .

كان « بترى » رجل الآثار الانجليزي يعلم عمال الحفر في مدينة « قفط » أن يتقبوا عن الآثار بالمنفاخ ! ليكشفوا التراب عن أرض الكنوز بنفخة هوا ، أو نفخة هوى .

فن القسوة القاسية في رأيه ، التعامل مع هذه الأرض النفيسة بضربة معول ! !

(١) في ٤ يناير ١٩٧٥ ، ١٩٧٦/٤/٢٩ ، Le Monde .

تري كيف تكون نظرة الدنيا إلينا ، إذا تركنا الحفارات والمدكات
تمتن منطقة الهرم باسم الانفتاح والفندقة ؟

وعلى أثر هذه الإشارة ، اتصل بي رئيس مجلس إدارة شركة مصر
لتنمية السياحة تليفونيا قدم نفسه ثم رجاني رجاء أن أرى المشروع على الطبيعة
قبل التوسع في نقده ، لعل أرى رأيا آخر . وحاول أن أحدد له موعدا
عاجلا ، كان ذلك يوم السبت .. ولكن جدولى فى ذلك الأسبوع لم يكن
خاليا به إلا يوم الأربعاء . فقبل ذلك التحديد شاكرا .

وفى صبيحة الأربعاء ذهبت إلى مقر شركة مصر لتنمية السياحة وفاء
بالموعد واستقصاء للحقيقة على أرضها ... وجدت رئيس مجلس الإدارة
منتظرا ومعه بعض أعضاء مجلس الإدارة .

وطرح الموضوع ... فخف رئيس مجلس الإدارة من على كرسية
الوثير ووضع بين يدى كتالوجا كبيرا للمشروع بالألوان اثباتا للعناية به
والتخطيط له

مضيت فى الكتالوج من صفحة إلى صفحة فى وناء وبطء حتى لا يفوتنى
شئ شأن الدارس المستقصى . فاذا أبرز ما فيه ملعب جولف ثم ما كيتات
على الطراز الأندلسى للمباني التى يزمع بيتر مونك الهنغارى المهاجر ، أو
الكندى المغامر ، أو الانجليزى بالاقامة أو الهونج كونجى بالعمل ، لست
أدرى أى الجنسيات استقر رأيه عليها ، أن يقيمها (لتعاقب الحضارة الحديثة
حضارة مصر الفرعونية) كما تقول اعلاناته أو اعلانات وكلائه من
المصريين موظفى شركة مصر لتنمية السياحة ، فان بيتر مونك من واقع
المنشور فى المجلة الكندية يقول كلاما آخر عن الهرم لا يمت إلى العناق الحضارى
بل هو العراك والعبث بالأهرام كما يقول محرر المجلة الكندية الاقتصادية
(بيتر مونك أول رجل يعطى تفويضا على بياض لكى يعبث بالأهرام) .

Munk was the first man to be given cart blanche to trifle
with the pyramids.

هذه عبارته :

وفي موضع آخر يقول بيتر مونك مزهوا بنفسه :
(لا يستطيع المرء أن يفكر في تحد ، أكبر من مداعبة الأهرامات ،
أعنى أن آخذ كمية من « البراز » وقليلًا من الماء وأصنع واحة خضراء
حيث لم يكن هناك إلا رمل في خمسة آلاف عام .

I mean to take a little water and a little shit and make an
oasis of green where there's only been sand for 5,000 years.

أما اعلانات شركة مصر لتنمية السياحة فتزف البشرى إلى (أبو الغلب)
أى الشعب المصرى كما كان يسميه (يعقوب صنوع) في صحيفته (أبونضاره)
تزف الاعلانات ، البشرى العظيمة ، بالواحة السادسة ، وأفضال صاحبها
على مضر وعلى تعمير الهرم .

إذا لم تستح فاصنع ما شئت .

نعود إلى الدعوة .

راعى ما رأيت في مقر الشركة وأخذت أناقش الحاضرين في المشروع .
وكان رئيس مجلس الادارة يحاول جاهدا ألا يخل في المناقشة لائذا بالتليفون
تارة وبامضاء أوراق مرة .

— إن صحراء مصر واسعة على الجانبين تشكل ٢٩ من مساحتها
فلماذا لا يقيم هذا المشروع « التعميرى » في منطقة فضاء خالية ؟ إن هضبة
الأهرام بنفسها أكبر وأعظم معلم حضارى في العالم . وهى عامرة بمن يسعون
إليها من جميع أنحاء الدنيا . عامرة بالقيمة التاريخية والعلمية عامرة بالآثار .

— كيف يقوم طراز أندلسى إلى جانب قمة الطراز الفرعونى ؟

— هل وافقت هيئة الآثار على قيام مجمع سكانى ومدينة سكنية في
هذا الحرم ؟

— هل الذى وافقت عليه هيئة الآثار مشروع سياحى أم مشروع إسكانى ؟

— كيف يصبح الصمت الجليل المشحون بالروى ، مكانا للصخب

والفضوضاء واللهو الليلي بعد قيام المدينة السكنية المزمنة والمزعومة
إذا تم المشروع ؟

— هل مبادئ المشروع تندخل في خط الرؤية عند التصوير الجوي للهرم؟

— هل المشروع سيأحيى أم اسكافى لحل أزمة الاسكان ؟

— إن بلاد العالم المتحضر تفرص على « الزمن » في كل مبنى قديم ،
وتمنع قيام الحديث إلى جانبه في محاولة اصطناع العراقة أو انسجام
الطابع أو وحدة الذوق فكيف يجزئ مشروع تجارى اسكافى
على (تاريخ أمة) ممثلا في أعظم آثارها بل آثار الانسان على هذه
الأرض .

أسئلة كثيرة لم ألتق عنها جوابا مباشرا أبدا . . بل كان الرد يسلك
دهاليز طويلة تبعد الحوار عن نقطة المركز .

الردود التى سمعتها على النحو التالى :

— ما قولك فى الأكشاك والمباني الهزيلة المنشورة على الهضبة لماذا لا يعارض
المعارضون هذا المنظر .

— لماذا لا تعترضون على نزلة السمان أليست هذه القرية فى منطقة أثرية؟

— لماذا لا تنقدون ما يحدث فى الأقصر من سرقات ؟

وهكذا أجابوا على الأسئلة بأسئلة لا بأجوبة ... وكأن الأكشاك التى
يشيرون إليها والتى يسهل ازالها فى أى وقت وفى سرعة تعالج بدق اسفين
فى الهضبة واقامة مبان راسخة وعلى الطراز الأندلسى .

فاننى أن أقول إنهم يعللون الطراز الأندلسى بأن الطراز الفرعونى يكلف
الشركة كثيرا . والمسكنة تستحق العطف وهى التى يقول بيان وزير السياحة
حول المشروع أنها ستحقق أرباحا فى السنة الأولى تبلغ ستة مليون
دولار تبصل فى السنة السادسة إلى أربعين مليون دولار (أى فى المدة المعفية
من الضرائب) ..

تذكروا أن رأس المال الذى دفعته الشركة العظيمة نصف مليون دولار

(٥١٠,٠٠٠ دولار) مع أقساط سنوية على امتداد خمس سنوات يصل رأس المال في نهايتها إلى ٢ مليون دولار .

ولمح المسئولون عن الشركة أو المشروع أن اجاباتهم أقصد أسئلتهم تزيدنى سخطا فطلبوا أن نذهب إلى الموقع لعله يكون أقدر على الاقتناع ... وذهبنا إلى الموقع فلم أسمع جديدا . وعدنا من الموقع فصارحتهم بأنى بعد الذى سمعت ورأيت أشد اصرارا على المعارضة .. وهنا سمعت همهمات وتلميحات أشبه بالتهديد أو النصيح بالتزام الصمت واشارات بعيدة إلى أسماء كبيرة ، أما المباني التى لاتعجبنى أو الطراز الأندلسى الذى لايعجبنى فسوف يبنى على نسقه قصر كبير فخم يتوسط المشروع ... وهنا سألتهم ايضاها أوضح عملا بقول الشاعر :

ليس الغنى بسيد فى قومه إنما سيد قومه المتغنى

ومن جديد سمعت همهمات تبينتها جيدا ولكنى مضيت فى « التغنى » وأصررت على الايضاح ... فخرجوا من المأزق بقولهم : إنه قصر الدولة .. وهذا الأسلوب المسموم ظهر أكثر وضوحا فيما بعد فى اعلاناتهم المدفوعة التى شغلت صفحات كاملة فى سائر الصحف ، ودفعة واحدة ، بعد اقتضاح أمرهم . وقد دفعوا لجريدة كبرى ٤٨ دولارا عن السنتيمتر الواحد وتستطيع أن تحسب الرقم المدفوع قياسا على ما تحتويه صفحة كاملة من السنتيمترات .

وبعد أربع ساعات من المناقشة أيقنت أنى أتكلم عن حضارة مصر وأنهم يتكلمون عن مستنقعات « جزر فيجى » ... وأتحدث عن الهرم . والحضارة والأصالة والفن والعلم والقيم العليا . ويتحدثون هم عن عدد الأسرة فى المجمع السكانى .

وغادرتهم الأربعاء ١٣ - ٧ - ١٩٧٧ لتطالعهم صحيفة الأخبار صبيحة الخميس ١٤ - ٧ - ١٩٧٧ بمقالى بعنوان : (ارفعوا أيديكم عن هضبة الأهرام) جاء فيها :

٢٠ - إن هضبة الأهرام ليست ملكا لشركة أو محافظة الجيزة ، أو وزارة السياحة بل هى ملك للهرم وللتاريخ وللحضارة الإنسانية .. ملك لهذه الأمة بأجيالها الماضية والحاضرة والمستقبله .. فلا يملك أحد كائنا من كان أن يبيع ويشترى فى هذا الحرم التاريخى المصرى .

٢١ - إن بلاد الدنيا تحافظ على آثارها وبعض هذه المحافظة ، الحرص على بيئة هذه الآثار كما هى ، والحرص على تفريغ المكان حولها لاجاء التفرّد وإضفاء الهالة عليها كما فعل أوائلنا منذ آلاف السنين .

فعلت هذا أسبانيا حين بنت نصب الشهداء على بعد خمسة عشر كيلومترا من مدريد وعلى قمة جبل لايزحه ولايزاحمه شئ ...

وفعلت هذا الهند ، حين خلصت تاج محل من التباين فى الأشكال وأقامته فى حضن الطبيعة ناصع البياض تحيط به الخضرة ، ويسلم إليه وعليه جلوس صاف من الماء وتطل عليه السماء الهندية بزرقها .. كل شئ متسام كفكرة الوفاء التى قام من أجلها ، وقام دليلا عليها ...

والهرم أقدم وأجمل وأنفس من كل هؤلاء . إنه أحد عجائب الدنيا وواحدها الباقى .. فعجائب الدنيا فنيت جميعا أو أتى عليها الدهر إلا الهرم .

يقول رولاند جوخ فى كتابه (عجائب الدنيا) :

(أول هذه العجائب أهرام الجيزة فى مصر . ثم حدائق سميرا ميس . المعلقة فى بابل وباستثناء أهرام الجيزة ليس بين عجائب الدنيا شئ مائل فى يومنا الحاضر ، فست من هذه العجائب المشهورة اختفت من على ظهر الأرض منذ أمد بعيد . فلا يعرف أحد تمثال فيدياس لزيوس على الأولمب أو تمثال رودس العملاق اللهم إلا صورهما على العملة) .

٢٢ - هضبة الأهرام ! كيف ؟ نحن نعيش على اثنين : النيل والهرم .

النيل يطعم ويسقى .

والهرم الذى يشد إليه الرحال من جميع أرجاء الدنيا ، يعطى المال ويعطى ما هو أغلى من المال ، القيمة الحضارية لمصر فى العالم كله .

— من هذه الأسباب كما يجب أن يكون معلوما . أن الحضارة غير التجارة . فالمشروعات والاستثمارات مهما كان عائدها لا يقبل انسان متحضر أن تقوم على حساب التاريخ والقيمة والعراقة التى لا تشتريها الدنيا بأموالها كلها .

إن الدنيا تأتى إلينا لترى الهرم فى مكانه خالصة .. أما المدن السياحية فهى منتشرة فى كل البلاد .

— إن الأمم الكبيرة والعواصم الكبيرة تحرص على قديمها فلا يسمح بقيام الحديث إلى جانب القديم ذى الطابع الخاص . إن بلدية تونس لا تعطى تصريحاً لآى مبنى جديد إلا إذا أقرته كلية الفنون الجميلة .

إن الأسلوب فى كل شئ علامة النضج وامارة الشخصية .

— إن حفارات الأرض كما يقول أساتذة العمارة تستشعرتأثيرها على البعد بما تخلفه من اهتزازات دقيقة لها خطرها على المدى الطويل .

— أن المدينة السياحية سيتبعها بالضرورة والحتم حركة سيارات . وهنا تؤثر نواتج العوادم كيميائيا على السطح الخارجى للهرم خاصة وأن اتجاهات الرياح تختلف زواياها على امتداد اليوم واختلاف الفصول .

— أن وجود المبدأ فى حد ذاته ، خطير خطير . إن المباني إذا تونخت البعد اليوم فلا ندرى غدا من يروق له الاقتراب بالبناء من الهرم أو التسلق عليه .

— أن الصحراوات المصرية شرقا وغربا مترامية الأبعاد تشكل ما يزيد عن ٩٠٪ من المساحة الكلية لمصر ؛ وتتسع لعشرات بل مئات المدن السياحية

والصناعية والسكنية .

كفانا ارتجالا .

كفايا مانشيتات .

كفانا كوبرى المتحف .

كفانا قيشانى شارع الهرم ثم يقال لنا فى العشرين سنة الماضية أن ما بيع من آثار مصر فى الخارج ، مكورات والمكررات هذه أولى بها مياديننا

وحداتنا . وشوارعنا الرئيسية وفي مقدمتها شارع الهرم ومدننا لتصلنا
بماضيها . فان الشجرة لا تستقيم بغير الجذر . وإنسان بلا تاريخ يتيم فقير
معنويا وإن ملك أموال الدنيا .. ولكننا كما قال الدكتور محمود فوزى بحاجة
في موجة الانفتاح إلى استيراد الخجل نغطي به وجوهنا لبيع الآثار مرة ،
وتشويه الهرم مرة أخرى .

إن الآثار أعراضنا (ومن صان مجد قومه صان عرضا) .

ابقوا لنا الماضي .

ابقوا لنا شيئا .

* * *

ثم سافرت شهرا قرأت أثناءه حول الموضوع ... مواطنون أيدوا
ما ذهبت إليه ثم رد من رئيس مجلس الادارة يقول فيه ما معناه أنه حريص
مثلى على الهرم ... الخ .

الكلام نفسه ... الطريقة اياها

وهنا أدركت أن دوران الكتابة في فلك الحضارة وحدها ، يجعلهم
يتوارون خلف المعاني فكتبت مقالا جهيرا في الأخبار العدد الصادر

١١-٨-١٩٧٧ بعنوان :

(هضبة الأهرام قناة السويس أخرى امتيازها ٩٩ سنة) .

جاء فيها :

بدون متاهات في الجدل أو المناقشة نريد من الشركة :

— نشر برتوكول الاتفاق كاملا حتى يمكن الوقوف على دقائق المشروع
ومناقشته مناقشة هي مسئولية أهل الاقتصاد والسياسة والعلماء والآثار
والحضارة ولاني أهيب بهم جميعا أن يحرصوا عليها .

على الشعب صاحب الأرض أن يناقش الدقائق حضاريا أولا ، ووطنيا
ثم جغرافيا .. ولا أقول سياحيا لأنى أرفض رفضا كاملا الفندقية في حرم
الأهرام .

انشروا التفاصيل كاملة ومحددة وضعوا النقط على الحروف حتى

لا تמיד بنا الأرض .

— أن امتياز ٩٩ سنة هو بيع مقنع . ٩٩ سنة معناها ثلاثة أجيال ينظرون

ويتمزقون حشرات كما حدث لجيلنا من أجل القناة . معناه احتكار
لأرضنا طويل الأجل ، واحتقار الكائنا طويل الأمد .. نسيت أن احدى
التعلات التي تقال : تعبير الصحراء !! كأن هضبة الأهرام قعر مهممل
وهي أكبر المعالم الحضارية على المستوى العالمى .. والمعروف لا يعرف
بضم (الباء) إلا إذا طلعت الشمس من الغرب وولج الجمل سم الخياط .

* * *

الانفتاح أمل وواجب ولكن بشرط أن تحترم عقولنا .. وأن تصان
مقدساتنا .. وأن يحسب لكل أثر من تراثنا وحضارتنا ألف حساب .
أنا لا أناقش الشركة الأجنبية وأصحابها (الشطار) ولكنى أناقش
وزارة السياحة التي تبرم العقود ، وبالطبع ، ترعى العهود .

ولزموا الصمت أو لعلهم لم يجدوا ما يقولونه على الفور لأن اعلاناتهم
فيما بعد تدل على الجهد الضخم الذي بذلوه في الخروج من النقط الرئيسية
التي أثرتها إلى موضوعات هلامية لبلاية يتسلقون عليها أو لبلبية يتكثرون
بها . فتحذثوا وأطنبوا عن ثورة التصحيح وعظمة الحكومة ورضائها
عنهم .. ثم انتقلوا إلى مستنقعات فيجي والخوارق التي تمت بها ، ثم
(خمس اشادة) بشركة هونج كونج ومعجزاتها وشركائها من أصحاب
الطائرات الخاصة ..

تحدثوا عن كل شيء إلا عن النقط التي أثرتها ...

وفي ٢١-٨-١٩٧٧ نشرت الأخبار مقالا للدكتور جمال الدين محمد

موسى الأستاذ بكلية علوم عين شمس بعنوان :

(جريمة فوق الهضبة يجب أن تتوقف . لأنهم يبيعون الهرم !)

ولا من مجيب .

وفي ٢٩-٨-١٩٧٧ نشرت في الأخبار في صفحة (الرأى للشعب)
مقالا بعنوان : (هل يعلم مجلس الشعب بما يجرى فوق هضبة الأهرام ؟)
جاء فيه :

الشركة تتاجر الآن بالهرم فتبيع حصصا فيها على صيت المشروع أى
باعتبارها الحاصلة ، على امتياز هضبة الأهرام بما تعنيه من بلايين الدولارات
على امتداد ٩٩ سنة .

لقد باعت الشركة حصة قدرها ٢٨٪ للمليونير سعودى بالتجنس ،
وقبضت منه اثني عشر مليونا من الدولارات ، كما باعت حصة أخرى
قدرها ٢٣٪ ، لأميرين سعوديين وقبضت منهما خمسة عشر مليونا من الدولارات .

أى أن الشركة التى لم تدفع غير نصف مليون دولار ، قبضت في خبطة
واحدة سبعة وعشرين مليونا ! وألفين وأربعمائة مليون جنيه من المصريين
أصحاب الأرض والهرم وسخرت منا معا مصريين وسعوديين . اتخذتنا
جميعا هزوا ... تفضلت بسرقتنا وهى تمن علينا بالسياحة ، وحكومتنا
تمن علينا بالانفتاح .

إنى أحب الحروف الخضراء لا الأرقام ولكنى هذه الأيام يؤرقنى الجمع
والطرح من عذابى وتمزق .

— الشركة بعد الأرباح الفلكية التى غنمتها والتى حصلت عليها سهلة بدون
جهد إلا جهد الاغراق فى الضحك منا ، تباع هرمنا لختلف الجنسيات
وترى من وراء هذا إلى :

تفريق دمنا فى القبائل بالاصطلاح الجاهلى أى الخروج من (الثنائيه)
وحصر الموضوع بينها وبين مصر ، إلى طرف ثالث متشابك وهم المشترون
من كل جنسية حتى لا تجد مصر سبيلا إلى النجاة من سكن القصاب .

— إن الاتفاق المبدئي للمشروع أن يكون سياحيا هدفه المحافظة على المنطقة وتنميتها سياحيا لا المتاجرة بها في الداخل والخارج .

ثم ما هو وجه العبقرية في تقسيم الأرض وبيعها؟ هل يحتاج هذا لتكنولوجيا هونج كونج أو جنوب الباسفيك ؟

ألا يستطيع أى مقول أن يفعل هذا ؟

ألا يحدث هذا بيننا كل يوم في مختلف المناطق ؟

نأتى في القرن العشرين بشركة أجنبية لتقسم أرضنا وتبيعها لحسابها ثم تمكن لنفسها في بلدنا واقتصادنا وتدق أسفينا في قلوبنا أى في هرمنا . كل هذا مقابل أى شئ ؟ نصف مليون دولار ؟

إن البند الثانى من المادة الثالثة في العقد الابتدائى يقول عن أغراض الشركة :

(خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب في تطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والخدمات) .
ماذا رأت مصر من أحدث الأساليب العلمية أو من المرافق والطرق والخدمات ؟

لقد مضى نحو عامين على العقد الابتدائى ، لم نشهد أو نلمس شيئا .
لعل الشركة مشغولة في عد الفلوس من حصيلة بيع أراضى التقسيم .

لقد أدخل البارون امبان في صحراء مصر الجديدة التى لم يخصها التاريخ بالأهرام والمعابد المال والمرافق والمترو والخدمات وخلق منها مدينة ثم بدأ التقسيم مع اعتبار له شأنه وهو أن شركة مصر الجديدة شركة مساهمة مصرية لاشركة محدودة المسئولية . ولكن العبقرية الجديدة أقصد الشركة الجديدة لم تفعل شيئا . إنها تنتظر حتى تجمع ثمن أرضنا ثم تنفق منه شيئا على المدينة الأندلسية وتغمم الباقي لقمة سائغة أو طورطا سائغة !!
هل كنا عاجزين عن تقسيم الأرض وبيعها ؟

— شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محدودة ومعنى هذا أنها شركة أفراد . وأفراد غير متضامين أى أن التعويضات فى حالة قيامها لا تمتد إلى جميع أموالهم بل تقتصر على الجزء الذى أسهموا به فى الشركة . إن الواحد منهم فى حكم الشريك الموصى لا الشريك المتضامن . والفرق بينهما كبير كما يقول رجال الاقتصاد .

— شركة ممتلكات جنوب الباسفيك أو ممتلكات هضبة الأهرام ورأس الحكمة مسجلة فى هونج كونج وهى من المناطق الحرة التى تموج بالأفاقين والمحتالين العالميين . ولو كانت شركة انجليزية لها احترامها لسجلت نفسها فى إنجلترا .

— مضى عامان لم تفعل شركة هونج كونج شيئا إنتاجيا وإنما اقتنصت فى جشع محموم الأرض وقلبت المشروع السياحى إلى تقسيم أراض وبيعها فى الخارج حتى إذا افتضح أمرها فأنها تلوذ بالفرار وتخفى فى لحة عين بعد أن تكون قد جمعت من الصفقة ما يكفها ويغنيها . وتحصد مصر الشوك عندئذ وتتكدس التعويضات .

— شركة هونج كونج بتحويل المشروع السياحى إلى مشروع تقسيم أراضى تصنع لنفسها ملكية دائمة للأرض أى أن هضبة الأهرام ورأس الحكمة ملكها إلى الأبد إذا ظللنا معجبين برمز العدالة ، معصوبة العينين . علما بأننا نتعامل مع أساتذة دلسبس بل أن صفقة دلسبس إلى جانب هذه الهبة ، تعتبر لعبة أطفال .

تعمدت شركة هونج كونج ادخال أميرين سعوديين للتجارة باسمهما على مصر والحصول على مطالب وامتيازات بدالة العلاقات المصرية السعودية الحميمة .

— مدة الامتياز ٩٩ سنة التى نرفضها .. حتى هذه أيضا تنسحب على إدارتها فقط ومن السهل ما دامت صاحبة الأغلبية وصاحبة الأرض وصاحبة الهرم ، أن تجدها . والوسائل معروفة لديها بالممارسة العملية .

أنا ليست شركة ممتلكات جنوب الباسفيك بل هي شركة ممتلكات جنوب مصر وشمالها أيضا .

ثم من في وزارة السياحة منحها مدة امتياز ٩٩ سنة ؟

لقد منح سعيد التركي ، داسيس امتياز ٩٩ سنة لقناة السويس التي عادت إلينا قناة أيضا ، وذلك كما علمونا ، لأنه لم يكن عنده مجلس شعب . ولكن كيف منحت شركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) امتياز ٩٩ سنة لتغير معالم هضبة الأهرام ... وعندنا مجلس شعب ؟

هل ناقش المجلس هذا الموضوع ؟

هل عرض عليه أصلا ؟

أم أن البلد يعطى هبات دون علم أصحابه ؟

إن المثقفين المصريين يتلهفون على كلمتك يا وزارة الثقافة ؟

يا وزير الثقافة : أنقذ الأهرام .

إذا لم نستيقظ حكومة وشعبا . . هيئات وأفرادا .. صحافة وإذاعة فان أكبر كارثة في تاريخنا كله ستحل بنا .

ليس انفتاحا بل انذابا .

ليس انفتاحا إنه هاوية .

تقسم أرضنا وتباع في الخارج ؟

أين نعيش بل لماذا نعيش ؟

إنه أشد فداحة من جميع ألوان الاستعمار .

ويبدو أن هذا المقال هز الرأي العام وزلزل أصحاب المشروع وأعوانهم

في شركة مصر لتنمية السياحة .

وعند عودتي إلى بيتي في اليوم التالي لنشر المقال علمت أن وزير السياحة

اتصل بالبيت تليفونيا ولما لم يجدني ترك لي رقم تليفونه لأتصل به .

باختصار طلب السيد الوزير مقابلي بعد الافطار — (الوقت رمضان)

بمكتبه في الثامنة والنصف مساء .

وقبل حلول الموعد بساعة اتصلت بسيادته لأبلغه باعتذارى عن الموعد فلم أجده فأبلغت مكتبه .

ومن الطريف أن سكرتيره دهش دهشة بالغة . لعله لم يسمع من قبل بإنسان يعتذر عن مقابلة الوزير . . ونسى الرجل الطيب أنني أديبة والأديب بما هو وجدان شعبه ، في أعلى مستوى من مسئولية الفكر والضمير .. نسي أنني أديبة لاصحابة حاجة ، ولا طالبة زلفى ، ولا هاوية وزارات

وعلمت أن اجتماعا موسعا عقد بالوزارة للرد على . وأعلنت الأخبار وقتئذ أنها ستنشر قريبا رد وزير السياحة على مقالتي المتتابعة . وانتظرت وانتظر الناس .

وجاء بيان الوزير .

وطلعت الأخبار في ٤-٩-١٩٧٧ : (رد من وزارة السياحة على مقالات الدكتورة نعمات أحمد فؤاد) حول مشروع « هضبة الأهرام » جاء فيه :

بيان وزارة السياحة

تناولت السيدة -الدكتورة نعمات أحمد فؤاد موضوع مشروع هضبة الأهرام في عدة مقالات نشرت بصفحة الرأي بجريدة الأخبار الغراء . وكان آخرها ما نشر بتاريخ ٢٩-٨-١٩٧٧ ووضع الأمور في نصابها . ترجو الوزارة أن توضح للرأى العام الحقائق التالية :

أولا : تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة ..

والحق أن بيع حق الانتفاع بأرض هضبة الأهرام - وليس بيع الأرض ذاتها أو منحها - تم بسعر حوالى ٤٠ قرشا (أربعين قرشا) للمتر الواحد بعد استبعاد الأراضى الداخلة ضمن المساحة الكلية والتي لا يهضمها

استغلال والتنمية ، وإنما تعتبر كحرم عازل للمشروع . فضلا عن استبعاد الأراضي المخصصة للمرافق . وإذا قورن هذا السعر الذي حدد في سنة ١٩٧٤ في بداية سياسة الانفتاح بسعر المتر في مدينة العاشر من رمضان وهو خمسون قرشا سنة ١٩٧٧ ، لتبين أن ذلك السعر مناسب لحق الانتفاع الذي يمثل عادة ثلث قيمة الملكية الكاملة . ويضاف إلى ذلك تكلفة المرافق الأساسية داخل المشروع في حدود العشرين جنها .

شركة هونج كونج

ورد في المقال أن شركة هونج كونج شركة ذات مسؤولية محددة أي أنها شركة أف اد ونود أن نوضح أن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق لم تتعاقد مع شركة ممتلكات جنوب الباسفيك إلا بعد الاستفسار عنها من سفارتنا في لندن وقنصليتنا في هونج كونج ومن جهات الأمن المختلفة والبنوك ، كما قدمت الشركة المستندات الدالة على كفاءتها ، كل ذلك طمأن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق على توقيع التعاقد معها ، وجدير بالذكر أن هذه الشركة هي شركة قابضة تتبعها شركات أخرى ، كما أن المساهمين فيها شركات لها سمعتها العالمية مثل شركة الملاحة وشركة الفنادق .

الطراز الأندلسي

ليس هناك في الشروط العامة إشارة إلى مبان على الطراز الأندلسي بل الاتفاق نص على أن تتمشى المباني مع البيئة الصحراوية كما أن وزارة السياحة لم تغفل بالمرّة أهمية الأهرامات بل اشترطت شروطا قاسية ارتبط بها تخطيط المشروع وحددت ارتفاع المباني بما لا يتداخل مع خط رؤية الأهرام . كما أن وزارة السياحة وافقت على المرحلة الأولى فقط من المشروع لتنمية ثلاث قرى (حوالى ٣٠٠ قطعة فقط) وعلى أن تعرض كل مرحلة

من مراحل المشروع على وزارة السياحة ليصدر بها قرار خاص يراعى فيه كافة الاشتراطات البنائية والطاقت السياحية المطلوبة .

سعر العمولة

أما ما ذكر عن بيع المتر بالخارج وإن عمولته تصل إلى ١٥ دولارا فأن العمولة للبيع في الخارج توازى ١٠ ٪ وهى فى حدود ٣ دولارات فى المتوسط .

إن تحديد مدة حق الانتفاع بـ ٩٩ سنة قد روعى فيها حجم المشروع والمدة التى يحتاجها ، مد المرافق الأساسية إليه من طرق وإنارة ومياه ومجارى واتصالات سلكية ولا سلكية ومواصلات وكذلك المدة اللازمة لتنمية هذه المناطق الواسعة التى سوف تستغرق حوالى ربع مدة حق الانتفاع خاصة وأن منطقة رأس الحكمة لم تمتد إليها بعد أى من هذه المرافق .

عائد المشروع

هذا وفى النهاية نود أن نذكر أن الدراسات الاقتصادية وفقا لما عرض على هيئة الاستثمار توضح أن ما ينتظر أن يحققه المشروع من عائد سنوى هو حوالى ٦ ملايين دولار فى السنة الأولى يصل إلى حوالى ٤٠ مليون دولار فى السنة السادسة كما سيوفر فرص عمل جديدة حوالى ١٠٠٠ ألف عامل فى السنة الأولى تبلغ أجورهم ٢,٥ مليون دولار سنويا وفى السنة الثانية ألفى عامل أجورهم ٦ ملايين دولار سنويا واعتبارا من السنة الثالثة حتى السنة الخامسة ٢٥٠٠ عامل أجورهم السنوية من ٩ ملايين — ١١ مليون دولار .. هذه هى حقائق هذا المشروع رأت وزارة السياحة وضعها أمام الرأى العام .. والله ولى التوفيق ..

ولم ألبث إلا يومين حتى نشرت مقالا ردا على السيد وزير السياحة فى الأخبار العدد الصادر فى ٧-٩-١٩٧٧ بعنوان :

(هذا العقد يجب الغاؤه بعد هذا الانحراف من السياحة إلى الإسكان)

جاء بيان وزارة السياحة اعترافا كاملا بالوقائع التي كشفتها وأهمها :

أن شركة هونج كونج حينما أرادت أن تخدع الحكومة تقدمت بمشروع « سياحي » لتستفيد من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي وهو القانون الذي يمنح مزايا جامعة في مجال الاستثمار السياحي . ولكن الشركة انحرفت عن الغرض الذي رخص لها به ، إلى مجال الإسكان حيث قامت بتقسيم أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة وبيعها لأرض بناء ، وهو ما يمنعه قانون الاستثمار في مادته الثالثة فقرة ٣ .

وحتى شركات الإسكان لا يجوز لها تحويل صافي العائد إلا بنسبة ٦ ٪ فقط من المال المستثمر وبعد أن يتم البناء (المادة ٤٠ من قانون الاستثمار) .

وهنا ندين حجم ما حدث . إن شركة هونج كونج لم تحول نسبة الستة في المائة من المليون دولار الذي دفعته على قسطين ، بل أودعت ثمن أرضنا نحن كاملا بالخارج .

أترك للمحامين من مجلس الشعب تكييف هذه الجريمة قانونيا ..
أن شركة هونج كونج إلى الآن وبعد عامين لا تعمل في السياحة ولكن في الإسكان غير أنها تستفيد تحت ستار شركة سياحية ، تحول عائداتها إلى الخارج حيث يتم البيع ويودع الثمن في بنوك أجنبية .

إن التزامات الشركة يحددها العقد الابتدائي الذي ينص على :

- الأغراض التي أنشئت من أجلها الشركة المشتركة هي تنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة .
- خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة وإعداد تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والخدمات .
- تأثيث المنشآت السياحية وتجهيزها بالمعدات والأدوات والإمكانات اللازمة وفقا للمستويات العالمية .

أى أن تكون مورد إيرادات سياحية تعود بالفائدة على الدخل القومى .
وما يتطلبه هذا من وقت وجهد وخبرة وإتفاق أموال .

وهو ما لم تحقق منه الشركة شيئاً مطلقاً منذ سنة ١٩٧٥ حتى الآن ،
كل ما حققته هو بيع الأرض .. أولاً لتصرف من حصيلة البيع لا من جيبتها
أى تحصل على عائد سريع وكبير بدون جهد مما يعتبر استنزافاً على المستوى
القومى ، وربما غير مشروع وغير خاضع للضريبة .

أن قانون الأستثمار يحرم عليها :

— بيع الأرض وهو ما اعترفت به وزارة السياحة حين اعترفت
بالعمولة التى لا تكون إلا فى البيع .

— تحويل العائد إلى الخارج بأى صورة من صور التحايل كالبيع فى
الخارج رأساً كما حدث .

وهذا لا يجوز لشركة سياحية ..

لهذا يجب إلغاء ترخيصها فوراً

ثم نسأل هيئة الأستثمار :

عندما عرضت الشركة حساباتها عليها هل سألها الهيئة من أين هذا
العائد ؟ هل هو عائد سياحى أم عائد بيع الأرض ؟

ولماذا لم تفعل ، لماذا كان السكوت ؟

— اعترف البيان أن شركة جنوب الباسفيك مسجلة فى هونج كونج
ومتعددة الجنسية ومحدودة المسئولية .

أى أن وزارة السياحة تتصرف فى ثلاثين ألف فدان على مستوى
الأفراد مادامت سألت عنهم جهات الأمن ! !

أن الدول الغنية تحذر من هذه الشركات ..

والدول النامية تخشاهما بعد أن اطلعت على أساليبها وملئت منها ، رعباً
لأن الشركة ذات الجنسية الواحدة يمكن اللجوء إلى حكومتها فى الخلاف .

أما متعددة الجنسية محدودة المسئولية إلى من نلجأ في حالة الإنحراف بالغرض كما حدث ؟

يقول كتاب (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر) :

(إن الدول الغنية الأعضاء في منظمة « التعاون الاقتصادي والتنمية » قد قامت بعقد اجتماع في باريس في الأسبوع الأول من يولية ١٩٧٦ أدانت فيه الشركات المتعددة الجنسية بأنها (تحولت إلى نمر مفترس تمتد خطورته إلى استخدام أساليب لا تقبلها الدول النامية كالتلاعب بالبيانات للهرب من الضرائب أو إخفاء المعلومات أو القيام بعمليات غير مشروعه تضر بميزان مدفوعاتها وباقتصادياتها أو رشوة كبار المسئولين لتسهيل أعمالها) .

وتقول مجلة الحوادث البيروتية الصادرة بتاريخ ٢٦ - ٨ - ١٩٧٧ على الرغم من الإعلان أنها تحت عنوان :
أثرياء المفاجأة هل دقت ساعتهم ؟

(تتحول مؤسسات الرشوة في البلاد العربية يوما بعد يوم إلى هيكلية تشبه هيكلية الأحزاب مهمتها إقناع الحكام والمسئولين بأن الرشوة ليست أكثر من عملية تجارية معترف بها في جميع قوانين العالم . ولهذا المؤسسات (الأحزاب) طائرتها الخاصة ، وخبراء العلاقات العامة ، والمختصون في شئون الترفيه ، بالإضافة إلى مجموعات من المحامين والمهندسين والمحاسبين والسياسيين) .

وتقول مجلة الحوادث أيضا :

« والذين اطلعوا على التقارير السرية التي وضعتها الشركات العالمية الكبرى التي تتعامل مع دول الشرق الأوسط ، يعرفون أن الرشوة قد ازدهرت مؤخرًا في البلاد العربية ، وأنها عمت وشملت واقتحمت الأسوار كل الأسوار) .

هذا هو رأى الغرب والشرق فى الشركات المتعددة الجنسية المحدودة
المسئولية ..



* يقول البيان :

(ما يتم حاليا هو شراء حق الانتفاع ببعض قطع الاراضى لبناء فيلات
عليها !)

وهنا نسأل : ما معنى شراء حق الانتفاع بقطعة أرض ؟

هل المشترىون ملاك أم مستأجرون ؟

هل هضبة الأهرام مثلا أرض حكر ؟ أم أرض آثار وسياحة ؟

أن حق الانتفاع يكون فيما تستحدثه هى من أنجازات . فبأى صفة

تقسم أرضا لا تملكها وتبيعها ؟

لماذا التبرير يا وزارة السياحة ؟ أما كان الأسهل استئصال الداء بدلا

من محاولة التهوين منه ؟

لماذا نسمى سعال السل ، « شوية برد » ؟

لقد كنت أنتظر من السيد الوزير أن يعلن فى شجاعة الوطنيين ودقة

المهندسين وحكمة السنين ، أن العقد وهو مجحف أصلا بمصر ، يعتبر

باطلا منذ انخرفت الشركة به .

وهذا أكرم وأبقى ..

هل أذكرك بشركة لوكهيد وإقدام هولندا على عزل زوج الملكة بلا تردد ؟

ألا تستطيع مصر إلغاء ترخيص انحراف به أصحابه انحرافا مهينا ومشينا ؟

يقول البيان : إن عائد شركة هونج كونج فى السنة الأولى فحسب

٦ مليون من الدولارات نصيبها منه ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف ، أى أكثر من

رأس المال كاملا وهو مليونان وأربعون ألفا يسدد على خمس سنوات ! !

— ويقول البيان إن العائد سيصل فى السنة السادسة إلى أربعين مليونا .

وهى المدة المعفية من الضرائب .

فاذا أخذنا بالمتوسط أى ثلاثة وعشرين مليوناً في السنة ، يكون ناتج العائد في هذه المدة : مائة وثمانية وثلاثين مليوناً ..

هذا في ست سنوات فحسب فأحسبوها في ٩٩ سنة .

أهذا هو الافتتاح !!

— يقول البيان عن امتياز ٩٩ سنة أنه (روعى فيه حجم المشروع

والمدة التى يحتاجها من المرافق الأساسية ...) .

هل المشروع الذى يحقق عائداً ضعف رأس ماله كاملاً في السنة الأولى ،

يعد له المستولون ٩٩ سنة كأنه ينقب عن البترول بين اليأس والرجاء ؟ أجيبوا .

— اعترف البيان بالعمولة غير أنها فقط ١٠ ٪ (عشرة في المائة)

والعمولة في بيع الأراضي لا تتجاوز ٢,٥ ٪ (اثنين ونصفاً في المائة) فهل

انسحبت عليها الهبات السنية ؟

وحتى العمولة تم في الخارج ؟ في لبنان ؟

— ويقول البيان أن العمولة في المتوسط ثلاث دولارات عن المتر أى

متوسط سعر البيع للمتر ثلاثون دولاراً .. أى أن الشركة أخذت المتر

بأربعة قروش على المشاع أو بأربعين قرشاً (مشفى) إذا احتسب بيان

الوزارة أرض البناء فقط ١١ ، المهم أنها تباع المتر في المتوسط بثلاثين

دولاراً أى بثلاثمائة ضعف ١١ هنيئاً لها ..

— برر البيان عائد الشركة بالخارج ، بأمرين :

(١) شراء مستلزمات السياحة .

(٢) العائد سيتم تحويله إلى مصر .

وقد مضى عامان لم يتم شيء من هذا فهل تستطيع وزارة السياحة

أن تفيدنا بالأرقام وبالتحديد :

ماذا تم تحويله ؟ وفي أى تاريخ ؟ وإلى أى بنك مصرى ؟

— يقول البيان أن الدول تمنح الأراضي للمشروعات السياحية بالمحان

والمثل عندنا ، هيلتون .

هل منحت دولة منطقة أثرية لها اعتبارها العلمى والعالمى والقوى
بالحجان ؟ أم منحت مناطق عاطلة لتحليلها وتنميتها دون تمليك للأجانب ؟
— إن المقارنة بفندق النيل هيلتون منعقدة .. فهيلتون شركة مساهمة
مصرية — شركة مصر للفنادق — بعد أن أجمت الشركة الأصلية . فهى ملك
للبلد والعائد للبلد وليس للأجنبي إلا الإدارة فقط . ثم إن هيلتون لم يزحم
أثرا ولم يشوه أثرا فريدا ومجيدا كالهرم — عمارة فندقية شأنها شأن أى عمارة
على النيل — لا مدينة سكنية ، ولا تفتيش باسفيكى مساحته ثلاثون ألفا
من الفنادق .

— يقول البيان إن المشروع سيوفر فى السنة الأولى أجزا لألف عامل تبلغ
أجورهم ٢,٥ مليون دولار سنويا . وفى السنة الثانية لألفى عامل تبلغ أجورهم
سنة ملايين .

وقد مضى عامان لم تشغل الشركة ثلاثة آلاف عامل وبالتالي لم تدفع
هذه الملايين الثمانية المشار إليها ، أجورا لسبب بسيط هو أنها لم تنجز شيئا
فى هذين العامين .

— تحدث البيان عن القدرة الفائقة لمجلس الإدارة فى الرفض والقبول .
فلماذا قبل مجلس الإدارة إذن تقسيم الأرض للبناء وهو ما لم يرد فى العقد
الابتدائى ؟ والبقية تأتى .

— أكد البيان ما قلته بشأن عدم ورود نص أو إشارة فى العقد الابتدائى
عن البناء على الطراز الأندلسى .

عظيم ..

ليتفضل وزير السياحة ويطمئننا ماهى الإجراءات التى ستتخذها
الوزارة إذا قام البناء على الطراز الأندلسى إلى جوار قمة الطراز الفرعونى
فى الهضبة الفرعونية ، انحرافا بالعقد ؟

نريد تحديدا قانونيا يكون معلوما لنا .. وللشركة .

علما بأن الطراز الأندلسى أعلنت عنه الشركة بالصورة والحروف فى

مجلة المصور الصادرة في ١٥-٧-١٩٧٧ ، بل اللافتات العريضة على أرض
الهضبة تعلن عن شقق سكنية في عمارات على الطراز الأندلسي باسم الشركة .
- يقول البيان إن (الأشقاء) اشترؤا من الشركة الأم (١) . ما الفرق ؟
أليست الشركة المستحدثة تابعة أو ضالعة مع شركة جنوب الباسفيك ؟
- يقول البيان بموافقة هيئة الآثار .

والموافقة كانت لاستغلال المكان سياحيا لا إسكانيا لعل هيئة الآثار
كانت تحلم بإقامة كوردون حول الأهرامات فلا يقرب حرمة راكبو
الجمال والخيول وسائقو السيارات ومخلفات هذا كله وهي معروفة .
لعل هيئة الآثار كانت تحلم بمنع تسلق الهرم واقتلاع نثارات من
أحجاره مما يفعله خلبو الذهب من المعاني والقيم وأشد خلاء وخواء . وجهلا
بالسياحة الذين يسمحون بهذا وهم يملكون منعه من موظفي الروتين .
- عدد البيان الجهات التي تم النشر فيها ولم يذكر المصور الصادر في
١٥-٧-١٩٧٧ الذي حفل بصور المباني الأندلسية فهل كان الأمر نسيانا
أم تناسيا ؟ إغفالا أم تغاضيا ؟ سهوا أم تفاديا للتناقض بين نقى الطراز
الأندلسي والإعلان عنه ؟
ويختتم بيان وزارة السياحة بأن الوزارة وضعت (الحقائق) أمام
الرأى العام .

أفق (يا رأى عام) بعد وضع السياحة مشكورة (الحقائق) أمامك ..
أفق وانتفض تحت المقصلة ..
ولا تغرنك عبارة (والله ولى التوفيق) فالمقصود بداهة توفيق (الشطار)
أصحاب شركة هونج كونج . أما شعب مصر صاحب الأرض والهرم فإنه
تسقى معه عبارة (والله ولى الصابرين) .
ولكن لن يصبر الشعب بعد أن ضاق الصبر بالصبر .

لن يصبر شعبنا لأنه شعب متحضر عريق يعرف القيم ويرعاها . وقد
يعوزه المال ولكنه أغنى الأغنياء بالهرم . بعكس الآخرين أصحاب الأموال

(١) المجلة الكندية Financial Post تقول غير هذا فهي تقرر أن شركة ممتلكات
جنوب الباسفيك على التحديد (الشرق الأوسط) التي أسست خصيصا لإدارة المشروع
هى التي باعت للأميرين السعوديين حصة قدرها ٢٣ ٪ بمبلغ ١٥ مليون دولار !!

والطائرات الخاصة ولكن داخلهم غير معمر بالمعاني. والمعالى والقيم ثم
يدعون تعمير هضبة الأهرام . إن فأقد الشيء لا يعطيه .

أما شعبنا فقد أعطى الحضارات وحى الحضارات والأديان وتراث
الإنسان أيا كان وفى أى مكان يوم خاض موقعة الشهداء من أجل المسيحية ،
ويوم خاض موقعة الصواري وحطين وعين جالوت من أجل الإسلام .
ألا يحى حضارته هو وتاريخه وآية مجده ؟
ألا يحى الشعب ، الهرم ؟



وأيقن الجميع فى شركة الباسفيك للشرق الأوسط وشركة مصر لتنمية
السياحة أن الأمر أكبر مما يظنون ، شعروا أن الأرض تמיד بهم . فلجأوا
إلى الإعلانات المكثفة التى أشرت إليها أغرقوا بها الصحف والصفحات
لعلها تعصمهم من المصير المحتوم . ولجأوا إلى المفتريات الصغيرة المتوقعة
التي ما كانوا يلجأون إليها لو كان موقفهم قويا شريفا بملك الحجة ويمتلك
الموقف .

وفى هذه الأثناء علمت من الدكتور جمال موسى أن الأخبار امتنعت
عن نشر مقالين آخرين أرسلهما تباعا إلى الجريدة . وفى هذه الأثناء أيضا ،
نشرت الأخبار مقالا على صفحتين للدكتور صلاح عبد الوهاب (١) رئيس
مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة يشيد فيه بالشركة ويشدو بكراماتها
بالطبع ويعدد الفنادق التى تملكها ! وفضلا عن أن هذا لا يغير من الكارثة .
إن الذى بهم الإنسان المصرى هو أن ثلاثين ألف فدان من أرضه وهبت
أو نهبت مقابل نصف مليون دولار ومع هذا فإن كتاب (السياحة الحديثة) (٢)
أحصى أهم المؤسسات الفندقية فى العالم فلم يشر مجرد إشارة عابرة إلى هذه
الشركة ، ولكنه رئيس مجلس الإدارة الذى تم تشكيله على هذه الصورة :

(١) الدكتور صلاح عبد الوهاب (مدير مكتب) الدكتور حاتم سابقا .
(٢) كتاب (السياحة الحديثة علما وتطبيقا) مؤلفه الدكتور محمود كامل ض ١٥٥ - ١٥٦

المكافآت	التمثيل	الصفة	الاسم
١٥ ألف دولار مرتب	عضو منتدب عن	رئيس مجلس الإدارة	١- دكتور صلاح عبد الوهاب
١٥ مكافأة	الجانب الأجنبي	نائب رئيس (كندى)	٢- دافيد هاريسون جيلمور
١٥ ألف دولار	الجانب الأجنبي	عضو (كندى)	٣- بيتر موزلك
١٠ آلاف دولار	الجانب الأجنبي	عضو	٤- شارلز ولیم برشال
١٠ آلاف دولار	الجانب الأجنبي	عضو	٥- دافيد جرين سليه
١٠ آلاف دولار	شركة (تراياد)	عضو	٦- محمد مصطفى السعيد
١٥ ألف دولار	الجانب المصري	عضو	٧- أستاذ محمود لطفي عبد الحكيم
١٠ آلاف دولار	الجانب المصري	عضو	٨- أستاذ رمسيس مرقص منصور

— تنفيذاً لللائحة الداخلية الخاصة بالشركة ينثل في مجلس الإدارة خمسة أعضاء
عن الجانب الأجنبي (٦٠٪ من رأس المال) وثلاثة عن الجانب المصرى
(٤٠٪ من رأس المال) .

* * *

— دافيد هاريسون جيلمور : نائب رئيس مجلس الإدارة ،
— ويتر مونك : عضو مجلس الإدارة .
هما أصحاب فضيحة « كليرتون » الشركة التى أسساها فى كندا
واستولت عليها حكومة مقاطعة نوفا سكوشيا وطردت جيلمور ومونك منها
بعد فضيحة مالية كبرى أوردت تفاصيلها المحلة الاقتصادية الكندية -
(فايننشال بوست) عدد يونيو ١٩٧٧ .
كما أن الأخير حكم عليه بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ دولار فى قضية رفعها
ضده أحد مساهمى هذه الشركة .

أرسلت إلى الأخبار ردا على رئيس مجلس الإدارة الممثل للمصالح
الأجنبية فى الشركة ، من منطلق المصالح المصرية فامتنع الأستاذ موسى صبرى
عن نشره .

وأورد هنا بعض النقاط التى تضمنها الرد :

سؤال لرئيس مجلس الإدارة :

هل تستطيع فى شجاعة الشرفاء ، وتخصص العلماء ، ونزاهة القضاء ،
أن تجيب فى وضوح عن الآتى :

- ١ — لماذا احتاجت وزارة السياحة أن تسأل جهات الأمن عن شركة الباسفيك
إذا كانت عالمية يطمأن عليها ؟
- ٢ — كيف تقسط شركة مليئة كما تقول ، مليونين على خمس أقساط
(خمس سنوات) ؟

٣ — الطراز الأندلسى صحيح أم غير صحيح ؟

- ٤ — هل المجمع الاسكانى يتداخل فى خط الرؤية عند التصوير الجوى للهرم ؟
- ٥ — الاعلانات الفجائية المكثفة فى الصحف المصرية والعربية والتى تعكس

ذعر الشركة ، كم كلفت هونج كونج (المسكينة) التي تقسط مليونين
على خمس سنوات ؟

التمسح الرخيص للتغطية :

تمسح الشركة الرخيص بالحكام يكشف سوؤها أكثر لأنها حيلة العاجز
المريب . فالوائق من نظافة عمله يتكلم بالأرقام والحقائق لا بالرياء والدهاء
والمداهنة والتلويح بالسلطة . فهذا الشعب المؤمن بالوحدانية حتى قبل
الأديان ، لاسلطان على ضميره إلا لله سبحانه وتعالى .

إن رئيس الجمهورية يعلم أن كل ذرة تراب في هذا البلد أمانة في عنقه
أمام الله والشعب .

أنه رئيس الجمهورية منا وبنا ، لم تنتخبه رئيسا ، شركة الباسفيك .
على أن من المقدسات ما هو أكبر من الإنسان .. كل انسان .. وفي مقدمة
هذه المقدسات الوطنية المحظور المساس بها : الهرم .

إن الهرم ملك أمة بأجيالها كلها . وإن رئيس الجمهورية أحد أبناء
هذه الأمة . وخوف نفسه صاحب الهرم أحد أبناء هذه الأمة . في جيله
لا الأمة كلها بكل أجيالها .

بل إن الهرم من النفاسة بالقدر الذي يجعله ملك الإنسانية في مصر
وفي كل أرجاء العالم .. في كل العصور .

إنها مصر النيل وكنانة الله .

إنها قضية شعب كشف عنه الغطاء .

ردوا على النقاط المثارة فقط ، في وضوح بدلا من الالتواء والرياء
والمتاوهات لتبيح الموضوع .

الاعلانات القعجائية :

الآن تنشر الاعلانات المكثفة عن الشركة بعد افتتاح امرها وكشف
خبيثة نواياها . لماذا لم يعرف البلد عن مشروعها شيئا مفصلا عند انشائها ؟

أو نسمع به ؟ لماذا تكتمت الشركة وأعوانها الخبر فلم نقرأ عنه إلا في
الصحف الأجنبية ثم أخيراً في مجلة المصور عدد ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ .
الذين باعوا مصر :

ومع هذا أنا لا أحاسب الشركة - وهي تستحق الاستئصال - ولكنها
والحق يقال ، عقارم عليها رأت كنزاً مباحاً فانقضت عليه . إني أحاسب
المتنمين إلى مصر من أعوانها ، كيف باعوها ؟
أحاسب (الخبر العالمي) كما يصف نفسه ، كيف ترجم عبارة المجلة
الكندية الاقتصادية :

The Nova Scotia government-quite rightly, fired Munk and
Gilmour.

كيف ترجم لفظة fired الإنجليزية بكلمة (انسحب) !! أي خرج
مختاراً لا مطروداً .

أحاسب الخبر العالمي في السياحة كيف يعلل تقسيم أرض هضبة الأهرام
وبيعها بقوله : (ما أثر حول تقسيم الأرض وبيعها هو عملية اقتصادية
فالذا جاءت لى إيرادات سياحية من بيع الأراضى تقارب أو تزيد على المبلغ
المحدد فى الدراسة وهو ٥٠٠ مليون دولار فلماذا أُلجأ إلى القروض ؟) .

ونحن نسأل :

وإذا كان الأمر كذلك لماذا تلجأ مصر إلى شركة هونج كونج ؟
إذا كانت أرضها بالتقسيم والبيع تغطى (المبلغ المحدد فى الدراسة)
لماذا تستقدم شركة هونج كونج وتعطيها ٦٠٪ ؟ ! مقابل أى شئ إذن ؟
نريد جواباً من الخبرة العالمية . ما أتعسنا بها .

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند
نريد تنفيذ القانون الجديد الذى ينص على أن أعضاء مجالس الإدارة
فى الشركات المشتركة يتقاضون مرتباتهم نفسها فى مواقعهم الحكومية
باعتبارهم متدربين فى المواقع الجديدة .
وذلك حتى لاتوضع مصالح مصر العليا فى كفة والمكافآت الفلكية
الفجائية فى كفة أخرى .

وقد رأينا كيف يهدر حتى التراث والتاريخ سهلاً فى « لاوعى » يثير صبر الحليم .

ديلسبس الجديد

« ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، انه
لكم عدو مبين »
(قرآن كريم)

رجل غامض هنغارى الأصل ، كندى بالتجنس يعمل فى هونج كونج ..
هذا الرجل القادم من هونج كونج وإلى جانبه معاونه وهو مالطى عاش
فى مصر ثم هاجر إلى استراليا . كيف التقيا ؟ كيف اتفقا ؟ هذا ما لا يعرفه
أحد بعد . . .

ولكن الهنغارى الكندى الهونج كونجى ، والمالطى الاسترالى . دخلا
ذات يوم نادى الجزيرة بالقاهرة وأمامهما على المائدة ايصالات . ونشر
الأول خريطة لهضبة الأهرام وأخذ يبيع لأعضاء النادى قطعا من الأرض
بالدولارات تارة وبالجنهات المصرية تارة أخرى ، ويعطى العملاء ،
ايصالات بالحجز والعربون .

كيف تم هذا ؟

كيف يشتري ناس أرضهم من الأجنبى ؟
هذا هو اللغز .

ورفع الرجل الغامض عينيه من على الايصالات ليرى ذلك الذى يصرخ
فى أعضاء النادى يحذرهم من الشراء . . . وما كادت العيون تلتقى حتى
حلجه الثائر بنظرة اخترقت الجلد واستقرت فى النخاع . كان الثائر
انجليزيا يعرف جيدا ، ذلك الذى يبيع هضبة الأهرام بايصالات .
كان الانجليزى الثائر يحذر المشتريين بالعربية العامية ، لأنه عاش فى مصر
أعواما ، وأحبها حبا يجعله يغار على هرمها .

وكان الرجل الغامض ذو الايصالات هو بيتر مونك الهنغارى الكندى

الهونج كونجى الذى تعاهد مع وزارة السياحة على مشروع هضبة الأهرام .

ولم يعد بيتر مونك بايصالاته إلى نادى الجزيرة منذ ذلك اليوم ، فقد لجأ إلى حيلة أخرى ، استقدم فتيات جميلات وسرحهن على البيوت ذات الثراء لبيعن أرض هضبة الأهرام بالعمولة ١١ عمولة ١٠٪ من المبلغ المدفوع . كما اعترف وزير السياحة وحين أثرب موضوع العمولة فى مقال ، رد وزير السياحة بأن العمولة فى المتوسط ٣ دولار وحسب أنه بهذا غير من الأمر شيئاً . لقد أقره واعترف به .

ليت فى اللغة علامة أكبر تعبيراً عن التعجب المذهول من العلامة (!) .

أعرف مصرى دفع ١٨,٠٠٠ ثمانية عشرة ألف دولار قيمة ٩٠٪ من ثمن القطعة التى اشتراها . أى أن الجمينة المحظوظة التى باعت نالها ١,٨,٠٠ ألف وثمانمائة دولار . فلو باعت فى السنة عشر قطع فقط فإن دخلها يرتفع إلى ثمانية عشر ألف دولار من العمولة فقط . وتستطيع أن تحسب دخل بيتر مونك اخوان . . . والحقيقة أن أحدا لا يستطيع فالذى بيع من الهضبة ، والذى بيع على صيت الهضبة ، والذى بيع فى مصر ، والذى بيع فى الخارج رأساً ، الذى بيع وأضيع من أرضنا بكافة الوسائل الهونج كونجية ، يحتاج إلى عملية حصر تحتاج بدورها إلى وقت طويل تتكشف فيه أبعاد المسألة . كيف كان هذا كله يدور والشعب المصرى صاحب الهرم مشغول بالهموم الثقيلة ؟

كيف كان هذا كله يجرى والمثقفون المصريون لا يدبرون بالصفقة الويلة ؟ وبعد أن دق ناقوس الخطر يوم ٧ يولية ١٩٧٧ حين كتبت فى الأهرام وتوالت كتاباتى عن الموضوع فى الأخبار وعرف الناس الخبئ من أمر المشروع الأسود ما سر تبرير وزارة السياحة ثم تمادىها فى التستر على المشروع وأصحابه المريبين ؟

ما سر خوف الصحف المفاجئ . لقد كتبت يوماً مقالة أدبية فنية بعد

وفاة الفنان السجيني لباب (مفكرة الأهرام) وفيها ذكر من بعيد للهرم
بمناسبة حب الفنان المصرى الراحل لبلده وحضارتها فاعتذرت الجريدة
الكبرى عن نشرها لأن فيها (إشارة) إلى الهضبة !! كأن الهضبة من
المنوعات أو كأنها من المحرمات فى الوقت الذى تبدئ فيه الصحف وتعيد
فى موضوع واحد لا يتغير وكأنها فى حلقة ذكر غير أنه ذكر لا يذكر
فيه اسم الله .

ما سر خوف الصحف ؟

ما سر صمت وزارة الثقافة ؟ وما يحزن القلب أن وزيرها كان له جهد
مشهود فى شد الأبصار إلى معبد (أبو سمبل) عندما تهدده السد العالى
ولم يكن يومئذ وزيرا . . كان وكيل الوزارة . فما عدا عما بدا ؟

ما سر محافظة الجيزة ومحافظة مهندس . . . محافظة الجيزة التى تنشر
فى الصحف عن رصدها لتسعة ملايين جنيه للاتفاق على المرافق بالمدن
الجديدة المزمع انشاؤها ومنها مدينة هضبة الأهرام (الأهرام ٢٥-١٢-١٩٧٧)
المحافظة تنفق على المرافق وقبل هذا سلمت الأرض !
وعلى الخواجات أن يقبضوا فحسب .

المحافظة تنفق على المرافق ! وبرك الماء القنر يغطى مساحات واسعة
فى امبابة ومستنقعات الوحل تغطى أحياء أخرى بالمحافظة كما ورد بالأهرام
العدد نفسه الذى نشر فيه أريحية المحافظة ذات (العزم) على مد المرافق
لمدينة بيترمونك اخوان مع أن العقد - ونحن نرفضه - يلزم الشركة بالمرافق .

محافظة الجيزة التى حباها الله ، والانسان المصرى ، والتاريخ المصرى ،
بالهرم . . . نالت ما لم تنله محافظة أخرى... بل ما لم ينله أى مكان فى العالم .

ولو كان الأمر للعقول والثقافات لاستطاعت هذه المحافظة ، بالهرم ،
أن تكون جنة متميزة فى العالم كله لا مصر وحدها . لقد بنى اليونانيون سورا

حول الأكروبول وجعلوا له رسم دخول (دولارا) فاذا بهم يجمعون ستة آلاف دولار في اليوم !

وزوار الهرم أضعاف زوار الاكروبول وهبهم مثلهم علدا . إذن كان يمكن أن يدر الهرم بذاته من غير شركة هونج كونج مليونين ومائة وتسعين دولارا في السنة .

ولكن محافظة الجيزة ألقت برأس مالها كله بين فكي الشيطان ليلتهمه التهاما . . وهي تنظر في سعادة وتنعم .

كيف حدث هذا ؟

أجبي يا محافظة الجيزة ! كيف وقع البلاء ؟

ما سر صمت رئيس الحكومة كيف يسمح بهذا التخريب بعد انكشاف خبيثته ؟
ما سر صمت وكيل مجلس الشعب بعد أن أبدى استياءه في الصحف وفي آخر ساعة من امتياز الـ ٩٩ سنة وغيره من ألوان الإجحاف والإتلاف ؟
ما سر لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب ؟ هل (التقصي) يستقصى من رئيس مجلس إدارة الشركة وهو كما ورد في تشكيل مجلس الإدارة ، يمثل المصالح الأجنبية ؟ رئيس مجلس الإدارة الذي جاء الى منصبه بعد أن لمس بيتر مونك وجيلمور ولاءهما ، وهو الذي كانت وزارة السياحة نديته لدراسة الموضوع عندما نشب الخلاف بين سلفه وبين أصحاب المشروع الكنديين . وهنا يطل سؤال :

كيف اختير الدكتور صلاح عبدالوهاب بالذات ليكون رئيس مجلس الإدارة وهو في موقف وكيل وزارة السياحة الذي يحمي المصالح المصرية أو المقروض أنه كذلك ؟

ما دلالة هذا ؟

كيف اختير الدكتور صلاح عبدالوهاب ممثلا للمصالح الأجنبية ؟
ما دلالة هذا

وما الذي يخفى وراء هذا الاختيار ؟ أو هذا الإكرام ؟

هذا هو رئيس مجلس الإدارة الذى طلب إبعاد مفتش الآثار الذى أبلغ عن المقبرة التى داسها بلدوزر الشركة ، واستقدم مفتشا آخر صديقا له لتستكمل الشركة الحفر فى أمان وسوف لا تجد فى الأرض آثاراً بالطبع !!
هل (التقصى) يكون فى مقر الشركة المضيافة ؟ وماذا ينتظرون من جمعية المتفعين ؟

- هناك حقائق واضحة غير منكورة ولا يجروأ أحد على انكارها :
- المشروع يتكلف ٥٠٠ مليون دفعت الشركة منه نصف مليون دولار .
- مدة الامتياز ٩٩ سنة .
- الانحراف بالمشروع من السياحة إلى الاسكان وتقسيم الأرض وبيعها .
- عدم عرض المشروع على مجلس الشعب وبالتالى عدم الحصول على موافقة المجلس قبل البدء فيه .
- عدم موافقة هيئة الآثار على المشروع بعد الانحراف به ومقاضاتها الشركة .
- ظهور آثار فى المنطقة .
- الهضبة أصلا مال عام لملك خاص للدولة .
- أن وزارة السياحة أعطت ما لا تملك .
- هل تقصت لجنة التقصى هذا كله ؟ كيف اعتبرت المشروع سلبا بعد الزيارة ؟ (مليون فى المائة) !! ما مفهومها «للسلامة» ؟ هل ذهبت اللجنة لتسمع رجلا يقول أن الآثار متر × متر ؟ هل اقتنعت عندما سمعت رجلا يقول أن تقسيم الأرض وبيعها (عملية اقتصادية فاذا جاءت له إيرادات سياحية من البيع تغطى نفقات المشروع المحددة فى الدراسة وهى ٥٠٠ مليون فلماذا يقترض) ؟

ولم يرتفع صوت من لجنة التقصى يقول له : ولماذا جاءت شركة هونج كونج ما دامت الأرض ستغطى المشروع ؟
لم يرتفع صوت يقول له :
وهل ثمن الأرض يعتبر « إيرادات سياحية » ؟
لم يرتفع صوت يقول له :

وما دامت الأرض ستغطي المشروع ففي مقابل أى شئ يكون لشركة هونج كونج ٦٠٪ من المشروع ؟

لم يرتفع صوت يقول له :

هل صدر مرسوم ببيع الأرض كما يحتم القانون المصرى .

لم يطلب إليه أحد عقود البيع وهى خالية من المرسوم ليقف فى مجلس الشعب الذى انتخبه الشعب ويقول إن البيع باطل .

لم يسأل سائل أين الاستثمار ؟

إذا كان الاستثمار معناه :

دخول رأس مال + خبرة + تكنولوجيا متطورة

هل نصف مليون دولار ، رأس مال ؟

الذى خطط للمشروع مهندس ميكانيكى أجنبى فى بلد فيها مهندسون

معماريون عالميون .

هل هذا هو الخبرة والتخصص والتكنولوجيا المتطورة ؟

والآن نسأل نحن المنكوبين :

هل هذه هى لجنة تقصى الحقائق ؟

هل وترجيت التى أثارَت أمريكا يمكن أن تقارن بنكبة هضبة الأهرام ؟

لقد اهتمت الصحف الأمريكية لتصرف شائن فى ماذا ؟ فى انتخابات .

ولكن مصر تتفادى صحيفة كبرى كالأهرام نشر مقال فيه إشارة

إلى الهرم إثاراً للسلامة .

ما السر ؟

إن وترجيت لم تمس فى أمريكا أثراً أو تراثاً ، لم تعند على حرمة هرم

أو تاريخ أمة .

حتى لو كهيد على تخريبها الذم ووسائلها الدنيئة لم تبلغ من البشاعة حداً

بلغته وطغت عليه شركة هونج كونج .

الهرم عذد المصريين لايعدل تجسسا فى انتخابات. أو شراء ذمم ؟ لماذا

كل هذا الصمت ؟ نحن من دون الأمم مكتوب علينا أن نعرف ونعمل بحكمة
(لا أرى .. لا أسمع ... لا أتكلم) ؟

ما سر مسئول السياحة في سفارتنا بلندن الذى ذكرته المحلة الاقتصادية
الكندية ، والذى دعاه « جيلمور » في حفل عشاء فاستقدم أصحاب شركة
هونج كونج إلى مصر ، ووقف وراءهم وكتب عنهم تقريراً (واسعاً)
م سماً وهو التقرير الذى يشير إليه وزير السياحة في رده على مقال بقوله :
إنه سأل عن الشركة جهات الأمن وسفارتنا في لندن ؟ !

وكاتب التقرير الذى هو مسئول السياحة في لندن المشار إليه ، عين
بعد هذا عضو مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة ممثلاً لشركة جنوب
الباسفيك ١١ وهذا ثابت بالجريدة الرسمية العدد رقم ٤٩ تابع أ للسنة
الثامنة عشرة ٤ - ١٢ - ١٩٧٥ .

كيف حدث هذا ؟ وما دلالاته التى غابت عن وزارة السياحة الغائبة
عما يدور حولها ؟ ألم تشك لحظة في التقرير اللندنى ؟ بعد هذا التعيين ؟
كيف عين مسئول سياحي بعد تركية شركة هونج كونج ، عضو مجلس
إدارة مشروع هضبة الأهرام ؟

هل يحتاج هذا إلى ذكاء شديد ؟
إن مشروع هضبة الأهرام يكتنفه علامات استفهام كثيرة ...
مثيرة ... غامضة .

وزير السياحة يسأل في مجلس الشعب فيقول كلاماً انشائياً مضمونه
أنه يحب الهرم حباً شديداً ويحرص عليه حرصاً شديداً وإذا ارتكبت الشركة
خطأ - خذوا بالكم من « إذا » كأنها لم تجرم بعد .. كل ما فعلته ، حاجة
« بسيطة » إذا ، أقصد إذا وزيريه لانهويه إذا حدث لا قدر الله شئ
من الشركة فالوزير سيردعها . يا سلام .

عندنا في الأرياف إذا واجهت ريفياً بموضوع جاد ، قال كمن يلتمس
مهرباً : رقيبى سداده . وبالعاطية لن تظفر من هذه الكلمة بشئ .

وقبيل نكسة ١٩٦٧ قال سيادة المشير لسيادة الرئيس الراحل رقبتي سداده .
ومنذ ذلك اليوم اقترنت في ذهن الشعب المصرى عبارة (رقبتي سداده)
بالنكبات .

بل إن نكبة هضبة الأهرام أشد وبالا من نكبة ١٩٦٧ . فالأرض
المقصوبة بالغزو تسترد طال الزمن أم قصر .. أما الأرض المقصوبة بالعقود
والاتفاق فهي المسفوحة . فما بالك إذا كانت هذه الأرض ، أثرية تاريخية
كنوزها لم تكتشف بعد ؟

لماذا حدث هذا كله ؟

ولماذا يستمر ؟

لمصلحة من ؟

أقول لمصلحة من ؟

علامة استفهام كبيرة يطلب الشعب المصرى ، عنها ، الجواب .

قضية شعب

« قال فأخرج منها ثلثه رجيم »
(قرآن كريم)

أكثر من دليل يؤكد أنها قضية شعب .
لو لم تكن قضية شعب ، ما استجاب لها الشعب هذه الاستجابة كلها .
بالصدق كله كتبت .
وبالصدق كله استجاب لى وطنى .
إن الذى يخرج من القلب ، يصل إلى القلب .
وكم كتابات غطت الصحف فى موضوعات شتى ، وأثارت الاهتمام
على تفاوت بينها ، ولكن لم يحدث أن اهتز الوجدان المصرى لشيء بمثل
ما اهتز به لهضبة الأهرام .
إن هذا الشعب لديه قدرة خارقة على الاحتمال .
وطاقة كبيرة على الصبر .
ولكن غضبته مروعة إذا مست الأرض أو العرض وقد اجتمعا فى
هضبة الأهرام .
ليست رمالا ولكنها أرواح غالية بعدد حبات الرمال .
إن هذه الهضبة تضم ملوكا وملكات وأميرات ومهندسين وفنانين وعمالا
وأببالا بنوا حضارة مصر القديمة يوم بنوا الهرم وما حوله وما تحته من معابد
ومنجزات .
ليست رمالا ولكنها مهج وأحداق وأعراق .
ليست أرضا ولكنها آفاق وأعماق .
وبهذا كله تفجر الاحساس بها :
— قدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب استجوابا عن الهضبة .

- تكونت جمعية المحافظة على الآثار برئاسة الدكتور محمود فوزى .
- اجتمع المهندسون وحضر الاجتماع السيد وزير الاسكان وعدل قانون الاسكان بحيث يحمى المناطق الأثرية .
- عقدت لجنة العمارة ولجنة الفنون التشكيلية بالمجلس الأعلى اى رعاية الفنون والآداب اجتماعات خاصة بالهضبة ولا يزال الاجتماع مفتوحا .
- وضع الجهاز المركزى للمحاسبات تقريراً دامغا عن المشروع .
- بدأ كبار القصاصين المصريين يكتبون القصص الرمزية عن المشروع والجنائى وإن كان المعنى لا يخفى مهما حورت وحاورت الرموز .
- وفى ندوة القاهرة الكبرى أثار عدد كبير من المشتركين فيها من مصر بين وأجانب موضوع المشرق الأسود وأعلنوا مخاوفهم من نتائجه وأكدوا أهمية المحافظة على جلال وهيبة المنطقة التى تقوم عليها أهرام الجيزة منذ آلاف السنين (الأهرام عدد ١/٢٢/٧٨) .
- أشرعت الأفلام وشرعت الصحف تنشر كلمة الكتاب والمهندسين ورجال القانون وأساتذة الجامعات مما يضم بعضه هذا الكتاب وسوف يتسع له كله بعد أن يتوج القضاء جبين مصر ، وينفض عن هضبة الأهرام ، الأذى ، يطهرها من القذى ، ويحميها من عبث الجهل ، وجشع الاستغلال ، وتلميع افتتاح هونج كونج وهو إنذباح ، استباح به المطرودون من بلادهم ، بلادنا وتاريخنا ، ولكن مصر لن تملى لهم مهما امتدت بهم الأيام . وقد بدت تبشير الفجر فسحب المشرون أنفسهم ، خاصة الألمان ، أموالهم وتخلوا عن القطع المحجوزة .
- فهل يتحرك أصحاب الأرض أنفسهم الذى باع الأجنبي لهم القطار ؟
- لقد تحرك أولئك الذين لم يشتروا أرضا فى الهضبة . تحركوا بالانتماء إليها . بدأت الكتابة بمقالى فى الأهرام يوم ٦-٧-١٩٧٧ ولم تكف الأفلام عن الكتابة فيه حتى اليوم .
- ففى ١٤-٩-١٩٧٧ صدرت آخر ساعة العدد ٢٢٣٨ وفيه يقول مدير هيئة الآثار الدكتور أحمد قدرى ردا على سؤال: هل حدث اعتراض من الهيئة ؟

(بالفعل فى الأسبوع الماضى وأثناء احدى عمليات التسوية التى تقوم بها الشركة والتى كانت تجرى من وجهة نظرنا بأسلوب لا يتفق مع الشروط التى وضعناها لهم فقد أوقفنا العمل وأبلغنا سلطات الشرطة لتنفيذ هذا الايقاف لحين التزامهم الكامل بأساليب العمل المطلوبة والمتفق عليها) .

أما وكيل مجلس الشعب الدكتور جمال العطيفى فقد قال فى العدد نفسه :
(يتعين إجراء دراسة حول ما إذا كان هذا المشروع كان يتعين أن يعرض على مجلس الشعب أولا لاستصدار قانون به لأنه قد تجاوز مدة الترخيص لشركة استثمار مشتركة . إلى استغلال مرفق عام يدخل فيه بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى والنوادرى والقرى .

بل تجاوزه إلى التخطيط وإقامة الطرق وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضى الصحراوية بمنطقة « الأهرام » ومنطقة « رأس الحكمة » . وهذه المنطقة الخاصة ببيع حق الانتفاع يجب أن يقف عندها عند إجراء مراجعة دقيقة لهذا الاتفاق . ومن المعروف أن الشركة منحت حق الانتفاع بهذه الأراضى التى تبلغ ١٠ آلاف فدان فى الأهرام . و ٢٠ ألف فدان فى رأس الحكمة ولمدة ٩٩ سنة وهى أطول مدة متصورة لمنح أى حق انتفاع لأن طول هذه المدة يحيل هذا الحق إلى ما يشبه الملكية .

ولتقدير خطورة هذه المدة يكفى أن نقول إن امتياز قناة السويس وهو وحده الذى امتد إلى ٩٩ عاما قد أبرم فى وقت تعرف الظروف التاريخية التى أحيطت به .. بل إن شركة مصر الجديدة التى أسهمت بنصيب وافر فى إحياء هذه الضاحية لم تصل مدة امتيازها إلى ٩٩ عاما) .

ويقول الدكتور العطيفى : (إن السؤال الذى يجب أن نسأله هو ما إذا كان هذا المشروع سيبدأ بتقسيم الأراضى وبيع حق الانتفاع والاستفادة من الثمن فى إقامة المشروعات السياحية ؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بنعم . . فانى أقول ألم يكن من الممكن أن تقوم به المؤسسة نفسها أو شركات مصرية . . وهل كان الأمر يحتاج إلى الاستعانة بشركة أجنبية خاصة أن مساهمة الشركة الأجنبية برأسمال مساهمة متواضعة وتسدد على سنوات تصل إلى

٦ سنوات ؟ وخاصة أن هذه الشركة قد اختصت بأهم منطقتين هما منطقتا الأهرام ورأس الحكمة) .

ويضيف الدكتور العطيفي : (إذا انتهت دراسة الموضوع من الناحية القانونية إلى أن حقيقة هذا العقد هو التزام بمرفق عام فكان يتعين صدور قانون به .. فضلا عن أن الالتزام بمرفق عام حسب القانون القائم والذي صدر قبل الثورة ، ينص على ألا يتجاوز الالتزام ٣٠ عاما) .

* * *

وحين استوثقت الشركة من مفعول الاعلانات بدأت تنثر الترهات والذخائر تارة وعبارات الملق تارة أخرى .
فأنا بمعارضتها إنما أعارض الحكومة لأنها سبق أن وافقت لها على المشروع وكأن الحكومات في بلاد الدنيا لاتعارض ولا تسأل عما تفعل سبحانه .
كل من يرفع صوتا أو يبدي رأيا فهو مغرض وتحق عليه اللعنة ، وهل كان المعارضون في وترجييت مغرضين أيضا ؟ وهل كان المعارضون شركة لوكهيد مغرضين ؟ ... هل كل ناقد لفساد يشوه بدلا من أن يشوه الفساد والجريمة وأصحابها ؟
حتى أحد أعضاء مجلس محافظة الجيزة حين طالب بحق المحافظة لدى الشركة ألصقوا به غرضا شخصيا ... حتى حين ظهر الكشف الأثري في الهضبة وعاينته مصلحة الآثار وسجلته ، قالت الشركة « لم يحدث » ! ونشرت أن الشرطة عاينت ولم تجد شيئا !!

ثم قال رئيس مجلس إدارتها إن الكشف متر في متر .
أن شركة هونج كونج تجيد من أساليب الوصول إلى أغراضها مالا يلحق به حصر ، وهي تجيد من أساليب ستر هذه الأغراض وتغطيتها وتكميم الأفواه حتى لاتفضح خباياها ما لا يلحق به حصر أيضا كالسائد في هونج كونج توست بالاعلانات صفحة كاملة في الصحف ، وأربع صفحات في

المجلات مثل مجلة أكتوبر لتظفر بالصمت أو يبضع سطور عامة ، عامة (لا تنقف) في وجه التيار ، فقد كان عارما لا يصدده واقف ، أو «واقف»..

توسلت شركة هونج كونج بالهبات . وهبت ما لا تملك ، لأنه أصلا قدم إليها هبة ، أو شبه هبة . في غفلة الزمان والإنسان .

وهبت شركة هونج كونج قطاعا من الأرض ... ألم تسلمها وزارة السياحة مبدئيا خمسة آلاف ومائة فدان تتصاعد إلى ثلاثين ألف فدان ؟

توسلت بالإشادة بثورة التصحيح ، و(عظمة الحكومة) ، على حد تعبيرها ، . . . الخ . ولايسأل سائل عن علاقة هذا بالمشروع فشركة هونج كونج تستطيع أن تقول أى شئ أو تفعل أى شئ إلا شيئا واحدا استعصى عليها وهو : احتواء الشرفاء . ومن هنا كان الاستمرار في كشف خبيثتها ، دليلا على الارتفاع فوقها ، والامتناع عنها ...

واتسع الرفض لها . .

طلعت الأهرام الاقتصادية العدد ٥٣٣ أول نوفمبر سنة ١٩٧٧ بمقال جعلت المحلة ، عنوانه على الغلاف (السياحة استثمار جديد) .

وفي العدد ٥٣٥ أول ديسمبر ١٩٧٧ كان الكشف الأثرى قد أعلن ، بمقال سجل به معارضة هيئة الآثار لها ورفعها دعوى ضدها كما سجل أرقام محاضر الشرطة والنيابة ، ومع هذا نفت الشركة ، الكشف !! كما أشرت ، وإن كان نفيا ينقصه الذكاء لأنها بنته على معاينة الشرطة !! الشرطة تعاین الآثار !!

والحقيقة أن شركة هونج كونج لم تكن وحدها مثار العجب . فقد تعجب الناس أيضا من هذه الظاهرة .

الأهرام في ١٥ - ١١ - ١٩٧٧ ينشر في الصفحة الأولى بالخط العريض : (اكتشاف آثار فرعونية بمنطقة هضبة الأهرام) .

والأهرام أيضا في ٢-١٢-١٩٧٧ ينشر نفي وجود آثار بناء على
معاينة الشرطة !!

وكان الصحيفة الكبرى نسيت أن الأهرام الاقتصادي الذي يصدر عن
دارها ، هو الذي حاصر هذه الشركة في عديدته الصادرين في أول نوفمبر
وأول ديسمبر سنة ١٩٧٧ وسجل المحاضر الادارية ضدها بشرطة الهرم التي
تمت بتاريخ ٤-٩-١٩٧٧ ، ٢٢-٩-١٩٧٧ وبلاغ نيابة الجيزة ٢-١٠-٧٧

وقد رأيت بنفسى محررى الأهرام وحيرتهم كيف تسالت الشركة إلى
صحيفتهم وأوقعتها في هذه السقطه ؟

ولكنها شركة هونج كونج تستطيع أن تفعل أى شئ ... ولو إلى حين ..
ولم تقفل بنفى الآثار الباب المفتوح ، بل استفزت الوطنيين . فالقول
بخلاء هضبة الأهرام من الآثار لايقول به إلا جاهل أو خادع أو مستخف
بالعقل المصرى والذكاء المصرى والتاريخ المصرى في وقت واحد .

وكان رد الإنسان المصرى بكل وراثاته الحضارية ، على شركة هونج كونج
وأتباعها ، ما سجلته الصحف والمجلات المصرية ومن حقه أن يفرد له الحديث .

كلمة الشعب المصرى

في كل موقع قال الإنسان المصرى كلمته تدمغ شركة هونج كونج .
ففى (الأحرار) العدد الصادر في ١٢-١٢-١٩٧٧ كتب الدكتور
محمد جمال الدين موسى الأستاذ بكلية العلوم ، مقالا بعنوان : (لماذا
الاحتكار ٩٩ سنة يا وزير السياحة) ؟ جاء فيه :

أود هنا أن أناقش بيان وزارة السياحة من بعض الزوايا الخاصة ،
وخاصة من زاوية الاحتكار الطويل الأمد الذى يتضمنه عقد الشركة والذى
تصل مدته إلى ٩٩ سنة بالتام والكمال .

يدافع البيان الوزارى عن هذا الاحتكار فيقول في تبرير تحديد حق

الانتفاع للشركة لمدة ٩٩ سنة ، أن عملية مد المرافق وتنمية المنطقة تحتاج وحدها إلى ربع قرن من الزمان...!!!

لماذا ننتظر ٢٥ سنة ؟

وأنا أقول للسيد الوزير

لماذا يجب علينا أن ننتظر خمسة وعشرين سنة كاملة حتى يتم مد المرافق وتنمية المنطقة ؟؟ فيم إذن كان التجاؤنا إلى الشركات الأجنبية ؟ ولماذا لم نكتف بالاعتماد على قدراتنا الخاصة التي كان يمكن قطعاً أن تتحمل هذه المهمة موزعة على ٢٥ سنة ، بدون أن نوقع عقدا احتكاريا مجحفا بهذا الشكل كالذي وقعته وزارة السياحة؟؟

إن الغرض الأساسي والهدف المطلوب هو التطوير السريع والاستفادة من القدرات والخبرات والأموال الخارجية ، فلماذا تلجأ وزارة السياحة إلى شركة تافهة لا تملك المال ولا القدرة الحقيقية على التنمية الفورية والتطوير العاجل للمنطقة ، وهناك في نفس الوقت شركات عالمية كبيرة أصيلة قادرة على العمل الفوري مستعدة أن توظف مئات الملايين من الجنيهات في التنمية السياحية في بلادنا ذات الحضارة العريقة وذات الأمكانيات السياحية الهائلة التي يتهافت عليها الجميع ..

إن التنمية السياحية تحتاج إلى رأس مال ضخم وقدرة وخبرة وهذا هو الأساس في اللجوء إلى فكرة الانفتاح .

إن وجه الحياة يتغير اليوم عالميا بين يوم وليلة فنحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ويجب أن نتحرك بسرعة وقدرة وأصالة ..

لقد مضى عصر السلحفاة والفأس والجاروف بعد أن ولجنا عصر الذرة والفضاء والصاروخ ..

الانفتاح الحقيقي :

إن الانفتاح الحقيقي معناه أن نستعين بالشركات القادرة العملاقة ذات الاسم الوطيد العالمي والتي يمكنها أن تنفق الملايين والبلايين ، وليس بشركات الدجالين والأفاقين مثل تلك الشركة التافهة التي تم التعاقد معها والتي كان كل همها أن تقوم بعمليات سمسره وبيع أرض أترجح ملايين الدولارات باسم الهرم قبل أن تضرب فأسا واحدة في الأرض ..

وهل يعقل أن ننتظر من شركة رأسها ٢ مليون دولار يدفع على خمس سنوات ، أن تقوم بعمليات بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهي والقرى السياحية والنوادي وغير ذلك من المنشآت السياحية في حين أن رأس المال كله لا يكفي لبناء فندق من الدرجة الرابعة !!!

لماذا تلجأ وزارة السياحة إلى شركة السلحفاة الأفافة في هونج كونج وتعطيها عقدا احتكاريًا لأرضنا لمدة ٩٩ سنة ؟

لقد كنا نظن أن زمن التواطؤ وزمن العدولات وزمن النقود تحت المائدة قد ولى ، ولكننا اليوم نشك في ذلك كل الشك ! !

١٨ شهرا لا ٣٠٠ شهر ! !

لقد رأيت في أسبانيا ويوغوسلافيا مناطق شاسعة جرداء ، بل مناطق جبلية عذراء تتحول في مدى ١٨ شهرا لا غير إلى مناطق سياحية من الدرجة الأولى كاملة بمرافقها وفنادقها وموتيلاتها ومجهزة سياحيا بكل ما في العصر من تكنولوجيا .. وتمت تلك التنمية السياحية في مدى ١٨ شهرا وليس في مدى ٣٠٠ شهرا يا سيادة الوزير كما تخططون بتعاقدكم مع شركة الدجالين في هونج كونج .

لقد كان يكفي أن تؤثر مصر ، بلد توت عنخ آمون والآثار الخالدة والشمس الساطعة ، وأن تعلن عالميا عن رغبتها في التنمية السياحية لمناطق بعينها لتزاحم عليها الشركات الكبرى العالمية ذات الأصالة وطول الباع في التنمية والتي تعرف معنى العمل لا الدجل ! ..

السياحة الحقيقية لا السمسرة ..

ويقول السيد الوزير إن الدول السياحية في مختلف بقاع العالم تعطي الأرض بالبحان للمشروعات السياحية . إن هذا صحيح ولكننا في نفس الوقت لم نر دولة واحدة تتصرف ببلاهة وغفلة بحيث تعطي أرضها بتراب الفلوس لشركة سمسرة لتبيعها تحت ستار السياحة . ومن التمويه والضحك على الدقون أن ندعى أن الشركة التي تعاقدت معها وزارة السياحة شركة تنمية سياحية أساسا ، فهي حتى الآن وبعد مضي سنتين على توقيع العقد لم تزال إلا نشاطات السمسرة وما كان يجب أن تسلم الأرض لإطلاقا منذ البداية لأنها غر أهل لشرف التعاقد معنا أصلا .

الساحل الشمالى ..

ونستطرد فنقول إن ما يحدث فى تلك الدول التى تعطى الأرض بالبحان للمشروعات السياحية : إن ذلك يتم عادة على أساس أن تقوم الشركة السياحية التى تأخذ الأرض بالتنمية السياحية الكاملة للمنطقة اعتمادا على مواردها وإمكانياتها الخاصة وفق مشروع محدد متفق عليه . وعادة ما يتم ذلك فى سنوات قليلة قد لا تتجاوز سنتين أو ثلاثا . ثم تقوم الشركة بعد استكمال المشروع باستغلاله سياحيا لحسابها الخاص لمدة تصل عادة إلى سبع سنوات لاستعادة مستحقاتها مع ربح مجز معقول ، ويصبح بعدها المشروع بالكامل ملكا للدولة ..

هذه هى الطريقة المتبعة مع الشرفاء من المستثمرين .. والأمثلة كثيرة ، بل إن بعض مناطق الساحل الشمالى من بحرنا المتوسط ستم تنميتها سياحيا بهذه الطريقة بالاتفاق بين بعض الجمعيات المهنية التى تملك مساحات فى ذلك الساحل الشمالى وبعض الشركات الكبرى السياحية العالمية .

وهكذا فإن أحدا لم يقل أبدا يا سيادة الوزير إنه يجب أن ننتظر ربع قرن من الزمان لننمى منطقة ما سياحيا فى وجود الخبرة والمال والتكنولوجيا وهى اللزوميات المستهدفة من الانفتاح على الخارج والاستعانة بالشركات العالمية .

البترول والسياحة ..

وأقول يا سيادة الوزير ..

ليكن لك فى قطاع البترول مثلا يحتذى به ..

إن مصر قد تحولت من دولة مستوردة للبترول إلى دولة مصدرة للذهب الأسود ، وسيبلغ إيرادها بليون دولار عام ١٩٨٠ وكل ذلك فى بحر سنوات معدودات والسبب هو الاستعانة بالشركات العملاقة الوطنية الأقدام التى أنفقت مئآت الملايين من الدولارات فى عمليات البحث والتقيب .

ولو أن القطاع قد استعان بشركات من صنف « السلفهة الأفافة » التى تستعين بها وزارة السياحة لكننا مازلنا إلى اليوم نستورد البترول ونجبو على أقدامنا فى بلاهة حمقاء .

الغاء العقد حتمى . .

وبعد إني أطالب . كما سبق أن طلبت ، بإلغاء هذا العقد الذى أبرم مع شركة السمسمرة المذكورة لما يتم من استغلال لأرضنا وتراينا ، ولضرره الفادح بترائنا وحضارتنا وتاريخنا العريق وللعملية الاحتكارية البشعة التى يتضمنها العقد الذى يسمح للشركة باحتكار أرضنا لمدة قرن من الزمان .. ولا أملك فى نهاية المقال إلا أن أقول ..

سحقا للغفلة والبلهه !!..

سحقا للاحتكار !!..

سحقا للتواطؤ والعمولات !!..

وسحقا لغيوبة الدجل السياحى التى غرق فى دياجيرها التائهون الغافلون

البلهاء !!..



وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧ نشر الأستاذ الدكتور أحمد جامع رئيس قسم الاقتصاد بكلية حقوق عين شمس مقالا بعنوان : (ماذا فعلوا بهضبة الأهرام ؟ بدلا من تنمية السياحة قسموا الهضبة وباعوها !) جاء فيه : (وكان قد ألقاه محاضرة بنادى التجارة مساء ٢٥ - ١١ - ٧٧ باسم أكبر عملية نصب فى التاريخ) .

يتمثل جوهر عملية التحايل الكبرى التى تعرضت لها مصر من شركة هونج كونج فى أن الشركة قد أدخلت الحكومة المصرية (ممثلة فى المؤسسات المصرية العامة للسياحة والفنادق كشريك معها فى شركة سميت باسم « الشركة المصرية لتنمية السياحة » وذلك بحصة فى رأس المال تبلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ دولار أمريكى (٤٠ ٪ من رأسمال الشركة) وأخذت من مصر فى مقابل هذا البالغ الضئيل حق الانتفاع بأربعة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وألف ومائة فدان فى رأس الحكمة لمدة تسعة وتسعين عاما (١) ، أى شبه ملكية .. وتبلغ مساحة الأراضى التى حصلت عليها الشركة ٢١,٤٢٠,٠٠٠ متر مربع . وبهذا تكون مصر قد حصلت على مبلغ ٦,٣ سنت (الدولار الأمريكى

(١) هذا فى المرحلة الأولى تزداد وتصل إلى عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وعشرين ألف فدان فى رأس الحكمة ، بل إن كتالوج المشروع فى الشركة يقول ص ٨ (التنمية الكافية للهضبة التى تبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠ فدان من جملة المساحة المقررة للتنمية التى تبلغ مساحتها ٢٠,٠٠٠ فدان كجزء قومى مدخر) .

يساوى ١٠٠ سنت) عن كل متر مربع تنازلت عن حق الانتفاع به .
فاذا فعلت الشركة هذه الملايين من الأمتار المربعة التى حصلت وحدها
دون شريك على حق الانتفاع بها ؟ .. عمدت الشركة بكل بساطة إلى إعادة
بيع هذا الحق للأفراد فى الخارج والدانل ، وبدأت وفقا لتصريح رئيس
مجلس إدارتها ، الدكتور صلاح عبد الوهاب الممثل للجانب الأجنبى فى
الشركة ، ببيع ٥ ٪ من أراضى هضبة الأهرام (٨٤٠,٠٠٠ متر مربع)
حصلت فى مقابلها على أربعة ملايين من الدولارات .
ما هو أدهى وأمر ..

لكن هذا ليس هو كل شيء ، بل يوجد ما هو أدهى وأمر ..
ذلك أن الشركة حصلت من الأفراد الذين باعت لهم حق الانتفاع
المشار إليه بالإضافة إلى ثمن الحق ، على حوالى ٢٠ جنها مصريا كتكلفة
للمرافق الأساسية للمتر المربع الواحد فإذا حدث بعد هذا ؟ .. لقد قرر
محافظ الجيزة أن تتولى المحافظة على نفقتها الخاصة بإقامة المرافق الأساسية
لمشروع هضبة الأهرام .

فلنتصور هذا : فى مقابل كل دولار أعطته الشركة لمصر كحصة عينية
نظير تخليها عن حق الانتفاع لمدة ٩٩ عاما بأراضى هضبة الأهرام ،
حصلت الشركة نفسها على ٥٢٥ دولارا نظير تخليها عن هذا الحق ذاته
للأفراد . إننا أمام عملية تحايل بالمعنى الحقيقى للكلمة لأن قرار وزير الاقتصاد
والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص فى تأسيس الشركة
المصرية لتنمية السياحة نص فى مادته الثانية على أن (غرض هذه الشركة هو
تنمية المناطق السياحية فى منطقة الأهرام ورأس الحكمة ..) فإذا بالشركة
تنقلب إلى شركة تقسم للأراضى وسمسرة وتنص فى العقد الابتدائى
لتأسيسها فى المادة ٣ فقرة ٦ على أن (لها الحق فى بيع حق الانتفاع بالأراضى
الصحراوية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة) .
تقسيم الأراضى للأسكان :

ومعنى هذا بكل وضوح أن شركة هونج كونج أنت إلى مصر مدعية
بأنها شركة سياحية ، تريد تحقيق المزيد من الدخل السياحى لمصر . وعن هذا
الطريق حصلت على الترخيص بإنشاء الشركة المصرية للتنمية السياحية
وإخضاعها لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية

والسياحية بما يتضمن من إعفاءات جمركية . والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة بما يتضمن من إعفاءات ضريبية ، أما الحقيقة التى مارسها الشركة فعلا فهى تقسم الأراضى للإسكان ، وبيعها بأكثر من خمسمائة وخمسة وعشرين ضعفا لما أعطته لمصر فى مقابلها .

٢٧ مليون جنيه !!

والآن نورد بعض الملاحظات التى تؤكد طابع التحايل الصريح لمشروع هضبة الأهرام :

- باعت شركة هونج كونج حصة قدرها ٢٨ ٪ منها للبليونير عدنان خاشقجى بعد أن حصلت على امتياز الانتفاع بأراضى هضبة الأهرام ورأس الحكمة ، بمبلغ ١٢ مليون دولار .
- باعت الشركة حصة قدرها ٢٣ ٪ من نصيبها فى شركة تنمية السياحة إلى أميرين سعوديين بمبلغ ١٥ مليون دولار .

— نشر أن تكلفة مشروع هضبة الأهرام تبلغ ٥٠٠ خمسمائة مليون دولار وإذا نظرنا إلى المبالغ التى دفعت فعلا فى شركة تنمية السياحة فسنجد أنها حوالى نصف مليون دولار ، ثم ٤٠٠,٠٠٠ دولار بعد ذلك بعام تكاد لا تكفى لدفع مرتبات أعضاء مجلس الإدارة وإيجار مبنى الشركة.. فن أين ستأتى الخمسمائة مليون دولار ؟ هل من الاقتراض ؟ وفى هذه الحالة يكون الهدف الأساسى المعلن للمشروع ، وهو الإسهام فى تنمية الدخل القومى عن طريق السياحة لم يتحقق مادام المستثمرون الأجانب لم يقدموا إلى مصر برؤوس أموالهم كما هو المفروض . أم ستأتى الخمسمائة مليون من حصيلة بيع حق الانتفاع بأراضى الأهرام ورأس الحكمة ؟ وهنا كان يمكن للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق أن تتولى بنفسها عملية تقسيم أراضى هضبة الأهرام وبيع حق الانتفاع بها . أم ستأتى الخمسمائة مليون دولار من أموال شركة هونج كونج الخبأة ؟ وفى هذه الحالة فإننا نتساءل لماذا لم تسهم الشركة بهذه الأموال فى رأسمال شركة تنمية السياحة وتأتى بها إلى مصر لاستغلالها فيها .. كما هو المفروض . أم أن الخمسمائة مليون دولار لن تأتى أبدا وستكتفى شركة هونج كونج بما حققته فى المستقبل القريب من أرباح وتعتمد إلى بيع حقها فى شركة تنمية السياحة شيئا فشيئا ثم تترك المشتريين الجدد ، وهم من

للأشقاء العرب ، يواجهون المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والأفراد
الذين اشترى حق الانتفاع ؟
تساؤلات إلى المسئولين :

والآن فإننا نطرح على المسئولين في مصر الذين وافقوا على مشروع
هضبة الأهرام ورأس الحكمة التساؤلات الآتية :
— لماذا لم تعط المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق لشركة تنمية
السياحة قطعة أخرى من الأراضى خلاف هضبة الأهرام مع أن الصحارى
في مصر لا حدها ، وكان من الممكن أن تأخذ الشركة أربعة آلاف فدان
في أول طريق مصر أسكندرية الصحراوى .
— لماذا سمحت المؤسسة لشركة تنمية السياحة بأن تتصرف في أراضى
هضبة الأهرام كأنها المالك الوحيد لحق الانتفاع بها أو صاحبة امتيازها مع أن
المادة الثانية من القرار الوزارى لتأسيس الشركة تنص صراحة على أنه
لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز ؟
— لماذا يقارن المسئولون أراضى هضبة الأهرام بأراضى مدينة ١٠
رمضان لتبرير الثمن البخس الذى بيعت به ، وهى مقارنة لا يمكن أن يقتنع
بها عاقل أو حتى نصف عاقل .

— لماذا لا تعرض وزارة السياحة ، إن كان المسئولون فيها يعتقدون أنهم
قد تصرفوا فعلا بما يكفل تحقيق المصلحة العامة وأن كل ما يجرى في هضبة
الأهرام من جانب شركة هونج كونج هو في صالح مصر ، لماذا لا تعرض
الوزارة الموضوع برمته على لجنة محايدة ، لتقصى الحقائق يشترك فيها أعضاء
من مجلس الشعب وأساتذة من الجامعات في التخصصات التى تمس الموضوع
ومسئولون من مصلحة الآثار ووزارة السياحة ، وتنتشر النتيجة التى تنتهى
إليها اللجنة على رأى العام ليطمئن على سلامة تصرفات الوزارة ؟



وكتب المهندس الدكتور محمد زكى حواس بحثا عن المشروع بعنوان
(جروح سياحية حول الطود الشامخ) عدد فيه مأسى العقد الذى أبرمته
وزارة السياحة مع شركة هونج كونج ثم ناقش الموضوع على هذا الوجه :
مناقشة المشروع :

وبدراسة جوائب وملابسات المشروع وبنود التعاقد على لإنشائه بين

وزارة السياحة وبين شركة هونج كونج ومناقشة المشروع مع عديد من المعماريين والمخططين والأثريين نود إبراز النقاط التالية من الناحية التخطيطية الهندسية :

أولاً : اشتمل البند ١ من المادة ٣ على شرط تنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة في حدود الخطة العامة المتعددة ، عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهي وأماكن الإقامة للسياحة والقرى السياحية والنوادي والمقاهي إلى غير ذلك من المنشآت السياحية .

الرأى : أن هذا الشرط بمعناه التخطيطي أن تقوم الشركة بأنشاء ما ورد ذكره من نوعيات المباني بصورة متكاملة ومتناسقة ومتجانسة وأن تتكامل هذه المباني مع الهيئة المحيطة ومع المرافق والخدمات اللازمة لها . ومعنى ذلك أن يبيع أراض مقسمة بالمشروع يقحم صفة الإسكان عليها كما أن دخول الطراز الأندلسي المعلن عنه إلى مباني المشروع يلزم التجانس والتكامل المطلوبين وواضح أن مسئولية الشركة بالدرجة الأولى في الإنفاق على بناء جميع هذه المباني من رأسها لىكون الاستثمار حقا لها بعد ذلك .

ثانيا : نص البند على أنه « للشركة حق إدارة واستغلال وتأجير وبيع والتصرف بأى وجه من الوجوه في المنشآت المنفذة طبقا لما تقدم » .

كما نص البند ٦ على « بيع وتأجير الممتلكات السياحية من كافة الأنواع »
الرأى : البيع والتصرف يفقد السيطرة والتجانس بالمشروع كوحدة متكاملة ويتبعه مشاكل النمو والامتداد علما بأن الشركة في هذه الحالة تبيع ما لا تملكه وحتى حق الانتفاع تبيعه بينما لم تسدد بعد ، التزاماتها عنه .

ثالثا : المادة ٦ تنص على أن المساحة المتعاقد عنها هي :

— ٤٠٠٠ فدان بالهرم تزداد إلى ١٠ آلاف فدان (وعشرة آلاف أخرى مملوكة « كتالوج المشروع » أى عشرين ألف فدان في الهضبة أيضا) .

— ١١٠٠ فدان برأس الحكمة تزداد إلى ٢٠ ألف فدان .

الرأى : وواضح مبينا من هذا التوزيع أن حصيلة ٤٠٠٠ فداناً الدفعة الأولى تزداد إلى الضعف ونصف بالهرم لأنها تمثل الجانب الأكبر في المشروع وهى المغنم الذى سينفق على سداد باقى القيمة المتعاقد عنها بينا اكتمل المشروع ببداية قدرها ١١٠٠ فدان فقط برأس الحكمة تزداد إلى حوالى ٢٠ ضعفاً وواضح فيها السر الاقتصادى والحسابى وراء هذا التوزيع النسبى وهو اختلاف البعد الزمنى لسرعة توزيع أرض هضبة الأهرام عن زمن توزيع أرض رأس الحكمة كما يختلف المدى الزمنى لتوصيلات المرافق والخدمات . وهذا يعنى أنه كان من الممكن - بفرض سلامة اختيار الموقع ونحن نعرض عليه هندسياً وأثرياً - أن ينفق المشروع على نفسه دون الحاجة إلى شريك أجنبى يسهم كما ورد بالعقد برأس مال ضعيف لا يمثل أكثر من أسهام بنفقات العاملين والمشرفين على بداية المشروع .

رابعا : لا توجد خطة زمنية Time Plan (جدول زمنى لمراحل)

تنفيذ المشروع (تنظم لإنهاء توصيلات المرافق والخدمات فى مواعيد محدده يليها عمليات البناء وهذا أساس لجميع الأعمال الهندسية والمشروعات وتعمل به المكاتب الهندسية المصرية وشركات المقاولات بمصر لتحديد بدايات ونهايات الأعمال ولا يمكن احتساب اقتصاديات المشروعات إلا على أساس الجداول الزمنية التنفيذية ، كما أن بداية المشروع بهذا الأسلوب ينشأ عنه ما تقوم به العمالة المحلية من إقامة أماكن إيواء لنفسها بالإضافة إلى الأماكن التى يقيمها المقاولون فتنشأ تجمعات عشوائية تسمى فنياً Slums يشق عملياً بعد ذلك لإزالتها لارتباطها بخدمة امتدادات المشروع .

خامسا : السعر الذى ورد أنه ٤٠ قرشاً بدلاً من ٤ قروش فى سعر

الشركة باعتبار المساحة المسموح بها فعلاً وهى ١٠٪ من المساحة الكلية بحوى مغالطة هندسية وحسابية فلجان تقدير العائد بوزارة الإسكان تطبق القاعدة الصحيحة وهى احتساب قيمة المساحة الكلية لصالح المبنى مهما كانت نسبة السماح للمباني

وبذا يظل فرق السعر الحقيقى هو ما بين ٤ قروش للمتر المربع و ٣٠ دولاراً للمتر المربع الواحد .

سادسا : إذا احتسب سعر ٢٠ جنيه تأميناً للمرافق (لم يذكر أهو للمتر

المربع أم للقطعة (فأن الثمن الذى سيدفعه المشتري للشركة فوراً كأمين لن يحصل على المرافق إلا بعد سنوات طويلة تكون دورة رأس المال قد ضاعت المبالغ للشركة مكرراً دون عائد للحكومة كشريكة أو للمشتري كصاحب حق .
الناحية الجمالية التخطيطية :

سابعاً : إنشاء مدينة سياحية أو غير سياحية على هضبة الأهرام يتناقض مع الأصول التخطيطية والتاريخية للمنطقة لما يلي : -
(أ) المشروع يطمس إلى الأبد إمكانيات الكشف الأثرى والحفائر الجديدة بالمنطقة فالأهرامات لم تكن تبني وحدها دائماً كان الهرم يبنى ضمن مجموع متكامل من المعابد والمقابر بل مدن متكاملة يقطنها العاملون بالمشروع وكانت المدينة عادة ممتدة على مسافات بعيدة ومقسمة إلى أحياء يسكن أحدها العمال والناحية الغربية كانت للأسرى والنواحي الشمالية كانت للمهندسين ويتبعهم الأمراء ثم قصر الملك الذى كان ينزل به عند تفقد المشروع .

وسكنى الجانب الشرقى من الهرم رغم تبعيته للآثار حالياً ليست يقينيه كغرب وشمال الأهرام حيث كان شرق الأهرامات يضم منحدرات رفع الحجارة وأماكن القطع والعمل .
(ب) المشروع يجعل الـ Skyline خط سماء الموقع يختل عن اتزان الذى احتفظ به آلاف السنين ويقحم عليه أشكالاً مستحدثة دخيلة عليه ومنفرة للإحساس الفنى .

(ج) يبلو جمال الهضبة والأهرام وأبو الهول فى عرض الصوت والضوء فى الظلمة الساطحة فيها بينما الأضواء المدروسة تسلط مع الراوى عليها وستتدخل الأضواء والأصوات بما يفسد الجو التاريخى للموقع .

والمشروع سياحياً كان أو غير سياحى سيفقد المكان المحيط بالأهرام جلاله وروعته وسيخلق مزاحمة من عناصر المدينة الحديثة على الهالة المحيطة بالموقع وأذكر أنه فى المسابقة العالمية لجامعات العالم قد نصت الشروط على عدم استخدام الأسفلت فى الطريق حول الأهرامات حتى لا تفسد الموقع

بلونها وخطوطها المحددة وعدم إقامة أى مبان ثابتة مع اللجوء إلى استخدام الخيام والمببات في عمل الوحدات السياحية .
الخلاصة :

نحن نرحب باستخدام خبرات أجنبية في السياحة والتسويق السياحي لجلب الوفود والمجموعات والدعاية وإدارة الفنادق وترشيد وتدريب المصريين في هذا المجال ولكن ثبت دائما التفوق المصرى « وأكثر ما يتضح ذلك عندما يعمل المصرى في صميم بلاد هؤلاء القادمين الأجانب » وذلك في المجال الفنى والهندسى .

* * *

وكتب الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين موسى للمرة الثالثة تحت عنوان (قانون الاستثمار العربى والأجنبى يجب أن يعدل) (١) جاء فيه : .
فأنا لا أدرى كيف تستأثر هيئة الاستثمار العربى والأجنبى أو الجهات التنفيذية وحدها بالنظر في شئون الاستثمار وهى أمور إذا كانت لها جوانب اقتصادية في المقام الأول إلا أن لها أيضا جوانب سياسية وجوانب لها صلة بالكيونة العامة للدولة وسيادتها وثقافتها وتراثها وأرضها وكيانها الحضارى وعلاقاتها الخارجية مع الدول ..
موافقة مجلس الشعب ضرورية :

إن المفروض أن مشروعات الاستثمار ومشروعات الانفتاح الاقتصادى مشروعات تحدد مستقبل مصر لسنين طويلة قادمة ولا يمكن أن تتم الموافقة على تلك المشروعات الهامة ذات الصبغة الكيانية بدون مناقشتها في مجلس الشعب وبدون أن توضع كل تفصيلاتها وبنودها في مضبطة المجلس لدراستها وبدون التصريح بها من نواب الشعب وممثلى الأمة .

ولعل أبلغ مثل على الأضرار التى يمكن أن تحيق بمصر من انعدام الرقابة الشعبية في هذا الصدد هو عملية الشركة الأجنبية التى منحت حق استغلال هضبة الأهرام بلا أى اعتبار لما يجره هذا الاستغلال من إهدار للقيم الحضارية والأثرية لأعظم معبد حضارى في العالم وأروع أثر تاريخى على الإطلاق إلى جانب الاستهزاء بالشعب بعقولنا ومداركنا !! !

(١) الأحرار العدد السابع ٢٦-١٢-١٩٧٧ .

تعديل قانون الاستثمار :

إننا نطالب بتعديل قانون الاستثمار العربي والأجنبي بحيث ينص على ضرورة عرض جميع المشروعات عرضا كاملا تفصيليا على مجلس الشعب ولجان مجلس الشعب لمناقشتها من كافة النواحي التخصصية والسياسية والسيادية والعامّة قبل إقرارها . فنحن لا نريد أن نعيد مرة أخرى عصر الامتيازات الأجنبية أو عصر الشركات الاحتكارية ذات الشروط المحيطة وأن نصحو فجأة بعد غفوة لنجد عقودا ضارة أبرمها الغافلون التائهون يستلزم الغاؤها دخولنا في دوامة التعويضات أو عودة الماضي الأليم ..

كما نطالب بأن تكون موافقة مجلس الشعب على أى مشروع استثمارى ذات أثر رجبى بمعنى أن تفتح ملفات ودوسيات جميع شركات الاستثمار الأجنبية التى تمت الموافقة عليها وتوضع بنود الاتفاق وتفصيلاته في مجلس الشعب لدراستها تمهيدا للموافقة على الصالح منها وإيقاف الضار منها بمصلحة البلاد .

كما أنه من الضروري النص صراحة في قانون الاستثمار على ألا تزيد نسبة الشريك العربى أو الأجنبى بأى حال من الأحوال عن ٤٩ ٪ حتى لا تكون له حرية التصرف والعمل وأن يطبق هذا الشرط على ما أبرم سلفا من عقود واتفاقات .

الأصول المالية للمشروع :

وتأكيدا لوجهة النظر التى أنادى بها انظروا معى يا سادة إلى عملية بيع الهرم . إن مصر قد قدمت بمقتضى العقد الذى أبرمته وزارة السياحة ثلاثين ألف فدان في هضبة الأهرام وفي رأس الحكمة للشركة الأجنبية لإقامة منشآت سياحية عليها .

فاذا تساءلنا ماهى الأصول المالية للمشروع لوجدنا أن كل اسهام تلك

الشركة فى رأس المال لا يتعدى مليونين من الدولارات .. !

والأدهى ، والأمر أن الشركة - ووفقا للعقد - لم تقم إلا بتسديد ربع التزامها من رأس المال وهو مبلغ نصف مليون دولار ..

فهل مبلغ نصف مليون دولار هو الرأس مال الذى ستبدؤ به شركة الدجالين والمشعوذين عملية التنمية السياحية لثلاثين ألف فدان .. ؟

هل هذا هو الافتتاح السياحى فى شرعك يا وزير السياحة السابق أو
اللاحق ؟؟

إن نصف مليون دولار يكسبها تاجر شنطة فى صفقة واحدة أو صاحب بوتيك فى شارع الشواربى أو محل أحذية فى شارع طلعت حرب أو بواب عمارة لديه بعض الشقق المفروشة التى يديرها لحسابه الخاص سياحيا 'زبائن' سياحة المتعة المحترمين الذين تحتضنهم وزارة السياحة ..

إن الغيظ يكاد ينفقنى من هذه البلاهة وهذه الغفلة وهذه الجهالة ..

إنه شئ يندى له الجبين ..

إنه شئ لا يصدقه العقل .. !!

إن صاحب كل ضمير حى لا يملك فى هذه المحنة القاسية إلا أن يصرخ فى وجه الغافلين قائلا ...

أفيقوا يا جهابذة السياحة فى مصر من هذا العبث ومن هذا اللهو ..

أفيقوا يا عباد الافتتاح الزائف ..

أفيقوا من غيبوبة المشروعات الوهمية وغفلة الشعوذة الترفهية وتخدير

الدجل السياحى ..

إن هذا العقد الذى أبرمته وزارة السياحة مع شركة الدجالين فيه إهدار للعقلية المصرية والفكر المصرى والذكاء المصرى قبل أن يكون عملية تأمر على حضارة مصر وتراث مصر وتراب مصر .

ولعل من البديهيّات التي يجب أن نطالب بها والتي كان يجب أن ينص عليها في قانون الاستثمار أن توضع الأصول المالية الكافية لأي مشروع يتفق على تنفيذه في بنوك مصر قبل الموافقة عليه وألا تقل تلك الأصول عن خمسين في المائة على الأقل من تكاليف المشروع ضمانا للجدية وحتى لا تقع بعد اليوم في شرك الانتهازين والأفاقين كما وقعنا هذه المرة في مصيدة النسيج العنكبوتي لهذه الشركة المغامرة القابعة في دهليز جانبي في هونج كونج ..!!



هكذا عرفت الدنيا أن لمصر عينا لا تنام ولا تضام . ولم تقتصر الكتابة المعارضة والمنددة بشركة هونج كونج على مصر بل كتبت ضدها صحافة الغرب والشرق . كتبت ضدها صحف فرنسا وإنجلترا وكوبنهاجن وكتبت ضدها بيروت والكويت . بل كتبت ضدها صحف كندا نفسها التي ينتمي إليها أصحاب مشروع هضبة الأهرام !!

ماذا قالت المجلة الكندية الاقتصادية ؟

هذا هو موضوع الفصل السادس بما كشفت من خبايا وخفايا وأسرار.

اسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة « المغامرون »

« اذا جاء اللذين ، جاء الاحتقار
ايضا ، ومع الهوان عار »
امثال - الاصحاح الثالث عشر

لعل القارئ يذكر المحلة الكندية التي أشرت إليها في مستهل الكتاب . أعنى مجلة The Financial Post التي كشفت المستور من حقيقة شركة جنوب الباسفيك التي تعاقدت معها وزارة السياحة . . ومن الطريف أن دفاع الشركة أعلن سروره بها في ذكاء شديد واعتبارها مستندا في صالحه لا صالحى !! واليكم القصة المذهلة في أصلها الأنجليزى وترجمتها العربية . اتخذت المحلة عنوانا تقول فيه « عودة بيتر مونك » مثل عودة « فرانكشتين » .

وفي العنوان دلالة لا تخفى .. عودة بيتر مونك ! لقد نشرت المحلة

صورته على هيئة صقر يغطى بجناحيه الأهرامات !!

اتخذت المحلة عنوانا تقول فيه « عودة بيتر مونك »

(The return of Peter Munk)

تقول المقالة عن مؤسس الشركة (العائد) بيتر مونك وزميله دافيد جيلمور ، وقد أصبحا أعضاء في مجلس الإدارة للشركة المصرية لتنمية السياحة ، والثاني يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ! (قبل عشر سنوات دفن (بيتر مونك) تحت رماد «كليرتون») . وكليرتون هذه هي

الشركة السابقة التي أسسها وطردا منها .

2 (Ten years ago he was buried in the ashes of Clairtone).

تقول المقالة ص ٢ عن شركة كليرتون :

(.. ولكن حدث في شهرى الكابوس في عام ١٩٦٧ أن استبد الفزع بحكومة نوفاسكوشيا (إحدى مقاطعات كندا) ، وقد اتضح أنها كانت على

حق في ذلك ، بسبب القرض الذي تزيد قيمته على ١٢ مليون دولار والذي أغرت به شركة كليرتون على التوسع إلى الشرق ، فقامت بالاستيلاء على الشركة وطردت مونك وجيلمور) .

3 (And then, in two nightmare months of 1967, the Nova Scotia government — quite rightly, it transpired — panicked over the Us \$ 12 million plus loan with which it had wooed Clairtone Castward. took control of the company and fired Munk and Gilmour).

وهل بعد الاستيلاء على الشركة وطرد مؤسسيها ما يحتاج إلى تعليق ؟
خاصة وأن المحلة نشرت في صفحة منها منشورات الصحف التي نشرت هذه
الفضيحة المالية منقولة من الرسم البياني للسينات ، وتعليقاتها ومنها :
(الحلم الذي تمزق في منتصفه)

(حققت كليرتون ومؤسساها مونك وجيلمور ارتفاعا سريعا ثم انهيارا
أبعد سرعة) .

4 (The dream that came apart at the seams)
(.... The rapid rise of Clairtone and its founders Munk and Gilmour and the even swifter collapse of the venture).

وتقول المحلة في موضع آخر ص ٤٨ :

(والذي حدث فعلا أن قام واحد من حملة أسهم « كليرتون » برفع

دعوى مدنية عليه ادعى فيها أن بيتر مونك باع أخيرا أسهما مع أنه يعلم

جيدا أن ثروة الشركة تنحدر إلى الحضيض .)

وقد عمد مونك فيما بعد إلى تسوية الأمر خارج المحكمة مقابل ٢١,٣٧٣
دولار) .

5 (What he got, in fact, was a civil suit, brought by a Clairtone shareholder, charging that Munk had recently sold some shares knowing full well that the companies fortunes were about plummet. Munk settled out of court for \$. 21,373).

وفي المقال يقول بيتر مونك عن نفسه بعد فضيحة كليرتون (ص ٨)
أذكر أنني ذهبت في تلك الليلة إلى حفل عشاء فوجدت الناس يلتفتون إلى
فجأة ويقولون : لعله كان لصا فقد أنهارت دنياه المالية واهتز احترامه لنفسه .

6 (I still remember going to a dinner party that night and

suddenly people are starting to look at you and say, may be he was a thief : Your financial world collapses, your self-respect is shaken up).

ومن العجب أنه بعد الخسارة والطرْد والقضايا من حملة الأسهم وما يصفه به المجتمع ، يصبح رئيساً لمجلس إدارة هذه الشركة التي اشتركت مع وزارة السياحة وعضواً بمجلس إدارة شركة تنمية السياحة المصرية ..! علماً بأن المادة ٢٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ينص على :

(لا يجوز أن يكون عضواً في مجلس إدارة أية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تفاليس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٥ من هذا القانون) ..

أما عن طريق وأساليب مؤسسى الشركة بيتر مونك وديفيد جيلمور فى التعامل المالى والاقتصادى فتوضحه المحلة .

تقول المحلة (ص ٥٠) :

(فحين نضبت الأموال البريطانية استطاع بيتر مونك أن يمسك بستانارة

الآبار العربية المالية المتدفقة . ١)

7 (.... because, as British money had dried up, Peter Munk had managed to hook up with gushing Arab Financial Wells).

وتقول المحلة عن مشروع هضبة الأهرام بعد أن تعدد مواهب ديفيد جيلمور فى إقامة الجلفلات بما فيها ، ومن فيها من طرق الإقناع التى يقوم بها : (وقد قام جيلمور بتمهيد الطريق كله فى مصر ، وعمل جميع التشهيلات

ثم جاء مونك يكتسح بميزانياته وشروط تعاقداته ..) .

8 (Gilmour laid all the ground work in Egypt, did all the nicing. Then Munk swept in with his balance sheets and contractual clauses) Page 51.

إنها إشارة لانتفى عن الطرق التى سلكاها فى الوصول إلى اقتناص المشروع . يكفى أن نعلم أن أصحاب شركة ممتلكات جنوب الباسفيك

(الشرق الأوسط) والتي تعاقدت مع وزارة السياحة برأس مال قدره مليونان (٢ مليون دولار) يدفع مقسما على خمس سنوات بتبيع حصة قدرها ٢٣٪ من الشركة بمبلغ ١٥ مليون دولار (خمسة عشر مليون دولار) إلى أميرين سعوديين بعد أن ظفرت بالمشروع !!

9 (.... and the two Saudi Arabian princes, who are partners in the pyramids venture and who so far put up Us \$ 15 million to buy 23 % of the south pacific properties) p. 50.

تحقير مصر وآثارها :

— في المقال يجد مؤسس الشركة بيتر مونك يقول ساخرا بعد أن ذكر جزيرة فيجي : (ولايسمك أن تتصور تحديا أكبر منها إلا بالتصدي للأهرام ، أعني أخذ قليلا من الماء وقليلا من البراز ، وأصنع واحة من الخضرة حيث لم يكن هناك إلا رمل من خمسة آلاف عام) .

10 (And you couldn't think of a bigger challenge than to tackle the pyramids. I mean to take a little water and a little shit and make an oasis of green where there's only been sand for 5000 years). Page 8.

مونك المطرود من كيرتون ، يسخر من الأهرام وهضبة الأهرام . وإن كان عباقرة آخرون من موظفيه في العلاقات العامة يمنون على الشعب المصري في الاعلانات التي أغرقوا بها الصحف عندما ذعروا من المقالات ، بالواحة السادسة ! واحة هضبة الأهرام . الواحة التي يعلمها بيتر مونك « قليلا من الماء وقليلا من البراز » .

11 (I mean to take a little water and a little shit) page 8.

وبعد هذا يجد في المصريين من يدافع عنه . . ومن يتعاقد معه !! هل نلوم المحلة الاقتصادية الكندية على قولها تعليقا على هذا القول الرخيص (إنه أول رجل يعطى تفويضا على بياض لكي يعبث بالأهرام) .

12 (..the first man to be given carte blanche to trifle with the pyramids) page 6.

وتعلل المحلة هذا بأن (الحكومة المصرية جائعة إلى السياحة) .

13 (.... and the tourist — hungry Egyptian Government)

وبعد السخرية من الأهرام ومن الحكومة المصرية ، امتدت السخرية
الهنغارية الكندية إلى الشعب المصرى !

يقول بيتر مونك . . فى معرض الثناء على زميله « جيلمور » إنه من
المرونة والصبر بحيث يستطيع أن يقابل مصرىا مستولا من وزارة السياحة
ويتحدث معه ! ! أما هو .. أما بيتر مونك فانه يقول :

(وما كان بوسعى أبدا أن التقى فى مأدبة عشاء بشخص مصرى

لا بأس ، فعلى كنت أقابله ، ولكنى ما كنت أصغى إليه أبدا) ! ! .

14 (I would never have met some Egyptian guy at a dinner
party well, I probably could but I'd never have listened)
page 51.

وليست السخرية فقط هى ما قدمها مونك . . إنه يقدم لنا أيضا الأمانى ..
الحقيقة أنه يقدم الأمانى لكندا محققها على حساب الشعب المصرى المرزوبه .
بيتر مونك يأمل ، خاب أمله ، عمشة الله ، أنه بعد أن ينجز مشروع
الأهرام ، أن ينتقل بأعماله إلى كندا (كندا التى طرد منها عشر سنوات
وأعلن إفلامه على الملأ) .

يقول بيتر مونك : (لو استطعت أن أحول بليونى دولار إلى أموال
استثمار فى كندا ، لفعلت) .

15 (and one day, when the pyramid's venture is completed,
he wants his business to be in Canada).

(... and could channel US \$. 2 billion in development funds
into Canada) p. 52.

نعم ، ٢ بليون دولار يربحها من مشروع هضبة الأهرام يقدمها إلى
كندا حتى ترضى عنه بعد أن طرد منها فى فضيحة شركة كليرتون .

هذه هى الصورة الحقيقية لهؤلاء الذين تدعى وزارة السياحة أن شركتهم
تمثل أولى ثمار سياسة الدولة فى مجال الانفتاح .
صورة رسمتها المجلة الكندية الاقتصادية التى تصدر فى بلده نفسه .

— ولعل الاندفاع إلى بيع الأرض بعد تقسيمها على الورق وإيداع الثمن فى
الخارج والذى لم يرد إلا بعد أن أثبت الموضوع فى الجرائد (الأهرام
والأخبار بمقالات الدكتوراة نعمات) .

— لقد باع بيتر مونك وجيلمور ٢٣٪ من الحصص التي يملكونها في الشركة إلى الأمراء السعوديين بخمسة عشر مليون دولار !!

— تم الاقتراض واغراق الشركة في الديون حتى لقد اعترف المقال المنشور من العلاقات العامة للشركة أن الشركة اقترضت فعلا حتى أغسطس سنة ١٩٧٧ ١,٦٥٠,٠٠٠ (مليون وسبائة وخمسون ألف دولار) !

* * *

كل هذه التصرفات تدل على نية مبيتة للتخريب واحتمال الهروب بعد ذلك ، وعلى كل فهي نفس الأساليب التي اتبعت في كندا وفي جزر فيجي .

* * *

هؤلاء هم أصحاب مشروع هضبة الأهرام الذين تعاقدت معهم وزارة السياحة ، والذين سألت عنهم جهات الأمن !! هؤلاء هم أصحاب الأخدود . هل تعرف وزارة السياحة هذه الحقائق ؟

وهل يعرفها الطييون الذين اشترؤ منهم حصص في مشروع هضبة الأهرام ؟ ودفعوا فيها ١٥ مليون دولار مع أن بيتر مونك اخوان دفعوا في المشروع كله نصف مليون دولار فقط ثم أقساط سنوية تصل بعد خمس سنوات إلى مليونين يتيمين . وقد بدأ بيتر مونك في القروض كما فعل في شركة «كليرتون» . فقد اعترف دافيد مورجان أن الشركة أقرضت المشروع ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار وأنها بسبيل اعداد قرض آخر مقداره خمسة عشر مليون دولار في الطريق . مفخرة أليس كذلك ؟ هل بعد هذا تبقى شركة هونج كونج في مصر ٩٩ سنة كما يقول العقد العبقري الوطني المصري ؟

لن تبقى شركة هونج كونج في مصر إلا إذا داست على جثة الشعب المصري من السلوم إلى أقصى الجنوب كما داست على جثة أسلافه بالبلدوزر في هضبة الأهرام .

الشعب المصرى الذى يطالب بالحساب العاجل .

الشعب المصرى العريق الذى يفرط فى لقمة العيش الهائشة ولكنه
لن يفرط فى تراثه .

لن يصبر طويلا على كنوزه المنهوبة والمسلوبة والمسافرة والحاضرة .

الشعب المصرى الذى يعرف للموت حرمة ، لن يصبر طويلا على
بلدوزر شركة هونج كونج يدوس مقابر أسلافه فى هضبة الأهرام .

لقد أوقفت الحكومة البناء فى بقعة من المعادى بحجة وجود مقبرة
حديثة بها .

وقد أكبرنا هذا الاجراء لما يحمل من معنى احترام جلال الموت .

وزادنا اكبارا وفخارا أن المقبرة يهودية . فدل الاجراء على أن مصر
أم الحضارات تعرف الفروق بين العدو فى الميدان ، والعدو روحا فى ذمة الله
لها جلال الموت واحترام الموتى .

فما بال الحكومة لاتتخذ هذا الإجراء المتحضر مع موتاهها هي ؟ مع موتانا
نحن ؟ مع أسلافنا الذين نعيش على تراشهم ، بل لم يبق لنا من وطننا غير
هذا التراث ؟

في ساحة القضاء

((وسقط القناع))

« الآن حصص الحق »
(قرآن كريم)

« خطايا بعض الناس واضحة تتقدم
الى القضاء • واما البعض فتتبعهم »
(رسالة بولس - الاصحاح الخامس)

أماي ثلاثة كتب مترجمة عن الانجليزية هي :

- (١) مصر وكيف غدر بها .
- (٢) تاريخ النهب الاستعماري لمصر .
- (٣) تاريخ المسألة المصرية .

يقول البرت فرمان - القنصل العام الأمريكي في مصر في عهد اسما عيل -
في كتابه (مصر وكيف غدر بها)^(١) يقول البرت فرمان إنه عندما طلب
إلى الحديوي اهداء مسله إلى أمريكا لاقى معارضة شديدة من مريت بك
رئيس الآثار الفرنسي الذي قدم مذكرة إلى مجلس الوزراء المصري يسجل
معارضته مشيراً إلى قداصة المسلات الموجودة بالكرنك وهليوبوليس .
ولم يكن مريت وحده في هذه المعارضة ، فالكاتب الأمريكي يحكى
أنه تقابل مع بروجش باشا الذي جابهه قائلاً : (إنك ستخلق شعورا عداثيا
ضخما ، ذلك أن كل علماء أوروبا سوف يعارضون هذا العمل) .
هذا عن المسله لا الهرم .

أما عن القناة فيقول : « مهما قيل عن أعمال ديلسبس العظيمة فان
مما لاشك فيه أنه العبقرى الشرير لمصر ، وأن قناة السويس هي السبب
الرئيسي في خرابها) . ص ٢٧١

ومشروع القناة جر على مصر قروضا عدة ، كما سيجر عليها مشروع
إنشاء مدينة سياحية في هضبة الأهرام ، يتولاه مغامر لا يملك تكاليفه بل
لا يملك أن يدفع مليونين مرة واحدة فيقسطها على خمس سنوات .

(١) ترجمه عن الانجليزية الأستاذ عبد الفتاح عنایت .

وما وراء القروض معروف ، فقد كانت الدول في القرن التاسع عشر ، تتنافس على تقديم القروض للتسلل إلى السيطرة على المدين مما يفصله كتاب : « تاريخ النهب الاستعماري لمصر » (١) الذي أورد ما كتبه القنصل العام في مصر « بو فال Beauval » يقول :

(إذا كان الوالى يريد قرضا آخر ، أفلا يكون من الأفضل أن يحصل عليه من فرنسا بدلا من أية دولة أخرى ؟ وحين يكون الإنسان مخولا في ممارسة قدر من السيطرة على مالية دولة ، نتيجة لإجراءات تمت لمصلحة رؤسائنا ألا يكون في طريقه تماما إلى السيطرة على شئون هذه الدولة ؟) هل نسمع وزارة السياحة ؟

إن شركة هونج كونج تذكرني بشركة « أوبهايم » التي تعاقدت مع سعيد سنة ١٨٦٢ وأقرضته بعد أن حفيت لتقرضه مستعينة بنفوذ قنصل بريطانيا وقنصل بروسيا في مصر . ومع هذا نجد أن « كولكهون » الذي اعترف بأن القرض (صفقة بارعة لمن أبرموها) يقول لسعيد عند إبرام القرض : (على الرغم من أن الممولين البريطانيين قد يهتمهم الأمر بدرجة قليلة ، إلا أن سلوك الحكومة المصرية مؤخرًا قد أصبح بحيث يصد الرأسماليين البريطانيين ذوى الشأن عن الاستثمار في مصر) .

الأسلوب نفسه . فقد قال دافيد مورجان موظف شركة هونج كونج في مقاله المدفوع ردا على مقالتي ، الكلمات نفسها (٢) . التمثيل الحرباوى بعينه .

وكانت النتيجة كما يقول جون مارلو ، أن (أصبح نهب المصريين الذى بدأ في شكل عمليات نصب يقوم بها المغامرون كأفراد بمعاونة مجموعة من القناصل « التجار » سيئى السمعة ، وكان يلقى الاستنكار من القناصل المحترفين « المحترمين » ... أصبح نهب المصريين ، مصدرا رئيسيا لاربح لنصف البيوت المالية في أوروبا ، بمعاونة غالبية حكومات الدول العظمى) ص ١٤٢ . يبدو أننا لم نستوعب الدرس جيدا .

(١) تأليف جون مارلو ترجمة الأستاذ عبد العظيم رمضان .

(٢) قال دافيد مورجان (أن رأس المال جبان . . الخ) كان هناك رأس مال ولم يبق إلا أن يكون جبانًا أو شجاعا .

أما كتاب « افلاس مصر » الذى ألفه ثيودور روتشتين وترجم تحت اسم « تاريخ المسألة المصرية »^(١) فقد أورد أن المجلس التشريعى سنة ١٨٨٢ قد حتم فى المادة الحادية والعشرين أن (كل معاهدة أو تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز ، لا يكون قانونيا إلا بعد موافقة المجلس) . ولكن وزارة السياحة فى القرن العشرين تعاقدت مع شركة هونج كونج بامتياز ٩٩ سنة قبل موافقة مجلس الشعب ؟ فهل خطونا مع الزمن ! وسائر الخلق إلى القرن العشرين ؟ أم رجعنا القهقرى ؟

وبعد أن كشفت أبعاد الكارثة كيف تمضى شركة هونج كونج فى (عبثها بالهرم) ؟ كما يقول بيتر مونك المهندس الميكانيكى الذى خطط مشروع هضبة الأهرام أو « مغامرة الأهرام » كما يسميها ؟

تاريخ المسألة المصرية يقول :

لما سمع أهل القاهرة بأن إنجلترا وفرنسا والحديو « توفيق » قد طلبوا إلى السلطان ، التدخل فيما شجر بين الأمة من النزاع ، تأجج شعورهم الذى كان كامنا ، فجاهر عراى بأنه لن يطيع أوامر السلطان وأنه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد . وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلا قليلا منهم إلى جانب الوزارة ، وطلبوا جهارا عزل توفيق ، وأقنئ شيخ الجامع الأزهر بأن الحديو يبيعه البلاد للأجانب ، لم يعد أهلا للحكم وأيده فى ذلك سائر رجال تلك الجامعة ، وأسرع الخطباء إلى الاسكندرية حيث خطبوا فى جماهير بلغ عددها ١٠,٠٠٠ نسمة منوهين بمذكرة القضية الوطنية ولما بلغ ، مصر ، المندوب العثمانى درويش باشا فى ٧ يونيه مثل أمامه كبار مشيخة الأزهر واثنا وعشرون من الأعيان معروض عليه ١٠,٠٠٠ توقيع وطلبوا إليه أن يقف مع الأمة فى وجه الدول وأن يعزل توفيقا . وتوارد من جميع جهات القطر معروضات عليها ، وشبهة بالمعروض الآنف الذكر . وأخذ النساء والأطفال الصغار يطفن الشوارع مناديات برفض مطالب الدول) .

حدث هذا فى القرن التاسع عشر .

إن مصر لاتنسى .

(١) نقله إلى العربية ، الأستاذ عبد الحميد العيادى والأستاذ محمد بدران .

وبعد : فأما عدد مجلة فوربس الأمريكية عن سنة ١٩٧٧ وبه مقال بعنوان (الطريقة الأمريكية في الحياة) جاء فيه :

(في إحدى ليالي العام الماضي لم يستطع « لن ساوزن » مدير التسويق السابق لفرع شركة ألعاب الأطفال « ايديال تويز » ومقرها في نيويورك ، النوم . يقول « ساوزن » إنني أدركت جهاز التليفزيون فشاهدت وسمعت طبيبا يتحدث عن قدرة الأشكال الهرمية على تجميع وتركيز الطاقة .

وكان حديث الطبيب الهاما لميلاد أحد منتجات الموضة ، فباستثمار قدره مائة وخمسون ألف دولار قام ساوزن واثنان من شركائه بإنتاج نماذج من البلاستيك لهم خوفوا الأكربياع الواحد منها في كبرى المتاجر الأمريكية بخمسة دولارات . وفي خلال شهر ثلاثة بلغت المبيعات منها ما قيمته مليون دولار .

ولم يكن ذلك بالطبع من المعجزات . إنه كان ببساطة عملية تسويق لفكرة عمرها ثلاث آلاف سنة بعد تغليفها في غلاف جديد) .

هرم من بلاستيك في حجم لعبة الأطفال يباع بمليون دولار .

وهرم مصري يباع بنصف مليون دولار .

تري لماذا نعيش ؟

ولم أين نحن مسوقون ؟

ولكن عدالة السماء لم تدعنا طويلا في هذه المعاناة المريرة ، فان بلدوزر الشركة ارتطم بمقبرة أثبت الكشف الأثرى عليها أن عمرها خمسة آلاف سنة وأن مساحتها أربعة فدادين ..

ولم يمض أسبوع حتى ظهرت مقبرة أخرى .

إن ربك بالمرصاد .

وأبلغت هيئة الآثار . والجهات المسئولة وطالبت بعد الكشف الجديد في الصحف أن يحظر العمل في المقبرة كلها .

* * *

أحيط بشركة هونج كونج ولما أعيها الأمر رفعت دعوى ضد الرأي الوطني . ومضت تعلن عن القضية في الصحف قبل تقييدها ، وتعلن عنها في الصحف بعد تقييدها للارهاب الفكرى إذ لم يحدث قبل هذا أن أعلن متقاض في الصحف عن نيته أو قضيته .

ولم تدر المذعورة التي ترتجف رعباً أن الخوف يشل أوصالها هي ،
لأنها على باطل وتعلم أنها على باطل .. ولكن الذي على حق لا يرهب
ولا يخشى .. فالتفلسف المطبئنة تنام في قصف الرعود .
وقد نشرت ضدها والقضية مرفوعة حين وجدت في صحيفة الأحرار ،
أستعداداً .

إني على حق وإني مصرّة عليه ، وإني مطمئنة إليه ، وإني مؤمنة به ،
وإني صاحبة البلد ، وصاحبة الهرم ، لا يتر مانك ، أو دافيد جيلمور ،
أو سليد أو دافيد مورجان ، أو أشباههم .

لقد وضعت القضية المرفوعة ضدّي وساما على صدري ... فشركات
هونج كونج حين تعجزها وسائلها وحباثلها ... شركات هونج كونج حين
تخار أو تنهار ، تتخبط في التصرف ، وتثورط في الحقم فتلجأ إلى التهويش
أو التشويش وما درت أنها بهذا حفرت لنفسها قبراً ستواربها فيه الإرادة
المصرية بإذن الله .

ستسمع في ساحة القضاء ما ظنته خافياً من أمرها .

إن القضية الحقيقية هي تلك التي رفعتها أنا أمام مجلس الدولة وتضامن
معي فيها من رجال مصر :

- الأستاذ الدكتور حلمي مراد الوزير السابق وعضو مجلس الشعب .
 - الأستاذ الدكتور محمد زكي حواس أستاذ العمارة بكلية الهندسة جامعة
عين شمس .
 - الأستاذ الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق
جامعة عين شمس .
 - الأستاذ الدكتور جمال الدين محمد موسى الأستاذ بكلية العلوم جامعة
عين شمس .
 - الأستاذ الدكتور محيي الدين عابدين وكيل وزارة التجارة سابقاً .
 - الأستاذ أحمد حسين الحامى ورئيس حزب مصر الفتاة سابقاً وصاحب
جريدة الاشتراكية سابقاً .
 - الأستاذ على شافعى وكيل وزارة الاقتصاد سابقاً .
- كما قدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب استجواباً عن هضبة
الأهرام تنافلت أنخباره الصحف .

ووقف وراء القضية الأستاذ الكبير . مصطفى مرعى عايشها وعاشها ووضع خطوط الدفاع مع الأعداء الذين يعتد بهم من أبنائه وتلاميذه وجمع كل من توسم فيه خيرا من الباقيين على العهد ، عهد مصر وناقش الموضوع من زاوية القانون وهو من أفذاذه .

وأخذ يجمع مذكرات القانونيين وهم طلابه وأبنائه ويضيف إليها ، ويثريها ، بالتعديل والتحليل والرأى الأصيل .

وكم أضاء رأيه جوانب خافية

وكم أضحى رأيه أفكارا ضافية .

لأنها مصر أم القيم سالفة وباقية .

إن عريضة الدعوى المرفوعة منى وآخرين والتي أعدها الدكتور محمد عصفور الذى حمل عبء الدفاع القانونى بكل ما وراءه من مذكرات ودراسات وتقنين حملة طوعية واختيارا . مذكرة الدكتور محمد عصفور فى قضية مجلس الدولة تكشف القناع عن وجه شركة هونج كونج كما تميظ اللثام عن مفهوم وزارة السياحة لثراث البلد ، ومفهومها للسياحة نفسها .

ليتنى أستطيع تضمين الكتاب ، المذكرة كاملة التى بلغت احدى وعشرين صفحة ولكننى سأجزئ ببعض ما أثارته من دفع قانونية ترسم أبعاد الجريمة التى وقعت على أرضنا :

تقول المذكرة القانونية :

ومن بن ما حصلت عليه الشركة الأجنبية من امتيازات فاحشة ما نص عليه البند الخامس من المادة الثالثة من العقد وهى حق « شراء وتأجير ومنح تراخيص وخلافه » .. وهو ما يعنى أن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق تنازلت عن سلطة لامتلاكها وهى سلطة الضبط وأخطر مظاهرها ، منح التراخيص .

واستنادا إلى قرار الترخيص بإنشاء الشركة وإلى النصوص الجائرة التى باعت بها مصر أرضها وتاريخها وأهراماتها بأمنح الأمان ، راحت الشركة المصرية (اسما !!) لتنمية السياحة بتبيع للأجانب فى الخارج أراضى هضبة الأهرام حتى بلغت قيمة العمولة عن المتر الواحد المبيع عدة أضعاف قيمة ما اشترت به الشركة الأجنبية المتر من أراضى الحرم !! ودون المساهمة

الجدية في إدخال نقد أجنبي للاستثمار وأدخلت الشركة الأجنبية في جيوب ملاكها ملايين الدولارات في مقابل أربعائة ألف دولار سنويا لمدة خمس سنوات يذهب معظمها مقابل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومعظمهم أجانب ومزايا وبدلات كبار موظفي الشركة ١١٠٠ وما كان هذا بأمر مستغرب على شركة أجنبية متعددة الجنسية ذات مسئولية محدودة طرد اثنان من أصحابها الكبار من كندا في فضيحة مالية كبرى ، وأمل أحدهما أن يستعيد مجده (حيث كان طامحا فيما سبق أن يكون رئيسا لوزراء كندا) مما يحصل عليه من أرباح تبلغ ملايين الدولارات وعد باستثمارها في كندا !! ولما كان القرار الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة قرارا منعزلا ، فضلا عما ينطوى عليه من كوارث قومية ، فإن الطالبين بوصفهم مواطنين ودافعي ضرائب من حقهم الدفاع عن المال العام والتراث العام والاقتصاد القومى . ويبنون طعنهم على الأسباب الآتية :

أولا : انعدام القرار لأن موضوع الترخيص مال عام .

ثانيا : انعدام القرار لأن الترخيص بالعقد هو في حقيقته التزام بإدارة مرفق عام فضلا عن أنه ينطوى على احتكار مما تحظره قواعد النظام العام في مصر .

ثالثا : انعدام القرار لمخالفته الصارخة والجسيمة لقانونى الشركات ونظام استثمار المال العربى والأجنبى .

رابعا : انعدام القرار بعدوان الشركة عدوانا صارخا على شروط الترخيص .

السبب الأول

الأرض المتصرف فيها بمعرفة المؤسسة من أموال الدولة العامة فضلا عن أنها تراث قومى لا يجوز أن تتدخل في نطاق التعامل

يتبين من مطالعة المذكرة الايضاحية التى رفعها السيد وزير السياحة السابق وصدر على أساسها القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ - أن وزارة السياحة قد توهمت أن أراضي هضبة الأهرام من أموال الدولة الخاصة ... فلقد جاء في هذه المذكرة بالحرف الواحد :

« ولما كانت المساحات موضوع المشروعين تقع بالكامل ضمن أملاك الدولة الخاصة وتتبع من الناحية الادارية جهات متعددة فهى

تتبع محافظة الجيزة ووزارة الثقافة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومحافظة مطروح الأمر الذى يقتضى اقتناء المؤسسة المصرية العامة لهذه الأراضي حتى يمكنها تنفيذ المشروعين وذلك باستصدار قرار جمهورى بتخصيص ... حتى يتسنى للمؤسسة نقل حق الانتفاع بتلك المسطحات إلى الشركة المشتركة الناشئة مع احتفاظ المؤسسة المذكورة بملكية تلك المسطحات .

وقد أدى هذا إلى أن وزارة السياحة قد عاملت أراضى هضبة الأهرام على أنها داخلة فى أموال الدولة الخاصة ، فأرادت استصدار قرار جمهورى « باقتناء » المؤسسة المصرية العامة لهذه الأراضي .

غير أن القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ لم يصدر على هذا النحو وإنما صدر بصيغة أخرى مختلفة تماماً إذ صدر « بتخصيص الأراضي .. للاستغلال السياحى » ، وإذا كان قد نص على أن « تتولى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بنفسها أو عن طريق إحدى الشركات التى تساهم فيها تعمير واستغلال هاتين المنطقتين » إلا أن البون شاسع بين أن تنقل إلى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الملكية وبين أن تظل هذه الملكية للدولة وكل ما يرخص لها به القرار الجمهورى هو « التعمير والاستغلال » . وإذا كانت ملكية أراضى هضبة الأهرام (وكذلك رأس الحكمة) لم تنقل من ملك الدولة الخاص إلى ملكية مؤسسة الفنادق ، فإنه يكون من العبث ما نصت عليه المادة ٧ بند أول من أن حصة مؤسسة الفنادق يتمثل فى نصها حق الانتفاع بالأراضى المملوكة للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .. فما انتقل للمؤسسة حق الملكية ولا حتى حق الانتفاع ... » وهذا وحده يبطل العقد الذى قام كله على تقديم مؤسسة الفنادق حصة عينية لا تملكها المؤسسة ولا تملك التصرف فيها ، كما لا تملك التصرف فى أحد الحقوق المشتقة من حق الملكية وهو حق الانتفاع .

وحتى مع الفرض الجلى وكان القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ يستهدف نقل حق الملكية أو حتى حق الانتفاع إلى مؤسسة الفنادق ، فإن هذا القرار يكون عديم الأثر بالنسبة لأراضى هضبة الأهرام التى تعتبر أموالاً عامة لا يجوز التصرف فيها على أى نحو إلا بقانون يجردها أولاً من صفتها الأثرية حتى تدخل فى ملك الدولة الخاص .. فنذ عهد بعيد - حيث

كانت للآثار حرمتها دائماً - نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بشأن الآثار على أن : « أراضي الحكومة المقررة أو التي ستقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة » .

وأكدت ذلك المادة الأولى من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار التي نصت على أن : « تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية والمنقولة والأراضي الأثرية ... » .

ولا شبهة في أنه في تحديد ما يعد من « أراضي الحكومة المقررة أنها أثرية أو الأراضي الأثرية لا يرجع في شأنه لإرادة جهة الإدارة وحدها إنما يرجع أساساً إلى طبيعة المناطق ورأى المؤرخين والأثرين في شأنها . وإجماع المؤرخين والأثرين العالمين على أن منطقة الأهرام بأسرها - في امتدادها الطويل عبر المحافظات من الجيزة حتى الفيوم - تعتبر منطقة أثرية ، لأن ما تم اكتشافه حتى الآن يقل كثيراً عما تعد به هذه المنطقة الشاسعة من كنوز مادية وتاريخية مدفونة في باطن الأرض . لاسيما إذا علمنا أن الهرم لا يمثل أثراً مستقلاً وإنما هو وحدة متكاملة يعتبر الهرم مركز الثقل فيها .. ولنا في حاجة إلى الاستشهادات في صحيفة الدعوى .

السبب الثاني

انعدام القرار بالترخيص بالعقد لأنه في حقيقته
الزام بإنشاء مرفق عام لا بد من صدور قانون به .

على أنه إذا جاز في الجدل أن الأرض موضوع الترخيص بالتعاقد ليست أرضاً أثرية وأنها بذلك من أموال الدولة العامة التي تخرج حتماً من نطاق أي تعامل حتى لو كانت الدولة طرفاً فيه (والأمر ليس كذلك) ، فإن هذا العقد الذي أهديت به أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة شركة استثمار أجنبية (مطعون في ملاءتها وسمعتها المالية) هو في حقيقته التزام بإنشاء مرفق عام وليس مجرد إدارته :

وقد نصت المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز على أنه :

« يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق

وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدة الامتياز أو نطاقه أو الأتاوة (العائدات) بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة .

ومن الواضح أن هذا النص من الوضوح والقطع بحيث لا يجوز أن يكون محلا لأى تأويل ، ذلك أنه طالما كان الامتياز أو الالتزام خاصا بمرقعى عام ، فإنه لا يجدى فى قيمة صدور الترخيص بعقد من وزير من الوزراء .. والثابت أن القرار المانع للتخصيص صادر من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى . وهو غير منتج على الإطلاق فى هذا الشأن . خصوصا وأن القرار يحمل فى ذاته دليل التناقض الواضح ، إذ نصت المادة الثالثة منه على أنه :

« لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز . »

فى حين أن العقد بنصوصه وأغراضه هو عقد امتياز واحتكار لا شبهة فيه ولا يمكن أن يزىل البطلان أو الانعدام فى هذه الحالة صدور قرار جمهورى بتخصيص الأراضى موضوع العقد للاستغلال السياحى ، إذ فضلا عن أن هذا القرار غير منتج فى منح امتياز لأنه يشترط صدور موافقة من مجلس الشعب) فإن القرار لم ينصرف إلى منح شركة الاستثمار الامتياز ، وإنما كل ما فعله هو تخصيص جزء من أملاك الدولة (تصورت وزارة السياحة أنها أملاك خاصة) للاستغلال السياحى بمعرفة مؤسسة الفنادق أو إحدى شركاتها ، دون أن تعفيا بداهة من متطلبات القانون فى حالة إبرام عقد التزام .

ولسنا فى حاجة إلى التدليل على أن الترخيص بالعقد هو فى حقيقةه ترخيص بالتزام ، ذلك أن مطابقة المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ تؤكد أن الأمر يتعلق بإنشاء مرافق سياحية جديدة وصفتها المذكرة بأنها : « مناطق سياحية متكاملة الأركان والمرافق » .

وإذا كان المألوف فى عقد الامتياز هو إدارة مرفق عام قائم بالفعل ، فلنأنا - بالنسبة لمشروع هضبة الأهرام ورأس الحكمة - نجد عقدا بإنشاء مرفق .

بالإضافة إلى ذلك فإن مطالعة شروط العقد وما يحتويه من سلطات للشركة المستثمرة بما فى ذلك سلطة منح التراخيص ، لا تترك أدنى شبهة

فى طبيعة العقد وأنه التزام ينطوى على أشد صور الاحتكار وأعتها ، حيث تتمتع الشركة بهذه السلطات المتغولة لمدة تسعة وتسعين عاما وهى ثلاثة أضعاف أقصى المدد فى عقود الالتزام طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ! وما غابت هذه الحقيقة عن بعض أعضاء مجلس الشعب الذين سارعوا إلى تقديم طلب إحاطة لمعرفة السبب فى حصول شركة استثمار على قرار بالترخيص دون الحصول على قانون بذلك فلقد أشاروا إلى أن المشروع « قد تجاوز مجرد الترخيص لشركة استثمار مشتركة .. إلى استغلال مرفق عام يدخل فيه بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى والنوادي والقرى . بل تجاوزه إلى التخطيط وإقامة الطرق وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضي ... وأن المرء ليتساءل كيف غابت حقيقة طبيعة العقد عن أجهزة الدولة كلها !

وما هو السحر العجيب الذى خدر هذه الأجهزة فجعلها تمنح التزاما لشركة استثمار بدون الحصول على قانون ، ولمدة تتجاوز الثلاثين عاما المقررة لأى التزام إلى تسعة وتسعين عاما ؟ !
ويؤكد بطلان العقد :

- (١) عدم وجود التزامات محددة به بأوصاف محددة .
 - (٢) عدم تقييد الالتزامات المحددة - وهى غير موجودة - بمواعيد يترتب على عدم الوفاء بها جزاءات مشروطة .
 - (٣) الانحراف به من السياحة إلى الإسكان .
- هذا بالإضافة إلى أسباب البطلان الأخرى .

لقد أعلنت الشركة الأجنبية عند إشهارها أنها ستقوم بعمل مشروعات قيمتها ٤٦٠ مليون دولار (والمفروض أن هذه المبالغ المنفقة هى التى ستوفر الثمار وفرص العمل والخير الوفير) . هذه الشركة تعلم الدوائر المصرفية أنها لجأت إلى معظم البنوك المصرفية الدولية تطلب التحويل على أساس أنها حصلت على عقد عظيم (بل قل غنيمة هائلة) يمكن استثماره مثل قناة السويس واعتذرت كل البنوك المصرفية ورفضت المخاطرة بإعطاء أموالها لأيد غير خبيرة .. وحاولت الشركة بيع نصيبها إلى مجموعة يابانية حضر مندوبوها إلى مصر (بعد فترة غير قليلة من إشهار الشركة وعانوا الموقع

واجتمعوا بالمسؤولين عدة اجتماعات يعلمها وزير السياحة ثم انسحبوا بلا رد ..

وأخيرا اتجهت الشركة إلى طلب التمويل العربي في المشروع ، ورفض الممولون العرب إلا بشرط أصروا عليه هو أن تكون المعاونة عن طريق مساهمتهم في الشركة الأصلية بنصيب ضمانا لمكسبهم من ربح بيع الأراضى .. وقد تم ذلك فعلا .

ثانيا : والمخالفة الثانية لفائدة الاستثمار التي تشوب قرار الترخيص

ليست أقل جسامه :

فالثابت من المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ أن الهدف الوحيد من منح الترخيص هو هدف سياحي وليس هدفا إسكانيا . ذلك أن الشركة الأجنبية لم تهد أراضى هضبة الأهرام ورأس الحكمة لكي تفرج أزمة الإسكان ، وإنما لخلق مناطق وأنماط سياحية جديدة لكي تكون عوامل للجذب السياحي حتى تحصل مصر على نصيبها العادل من الدخل السياحي العالمى .. ولهذا السبب فإنه يهدم هذا الغرض الأساسى أن تتحول الشركة الأجنبية من جهة استثمار سياحي إلى سمسار بيع عقارات ، ومقاوول أعمال بناء .. ويخرج الترخيص عن أغراضه الأساسية بتحول الشركة من السياحة إلى الإسكان . وظاهر من تصرفات الشركة أنها كانت تهدف من الحصول على الترخيص إلى هذه النتيجة هازئة بقوانين الدولة ، ومستغلة نظام الاستثمار ومنحرفة به عن أغراضه .. إذ بدلا من أن تهيب المنطقين إلى ما خصصتا له وهو السياحة ، قامت ببيع الأراضى لكي تحصل على الأرباح الطائلة دون أى ضمان للدولة فى أن تخصص هذا العائد الضخم من جيوب المشترين - الذى حصلت عليه الشركة قبل الأوان - لتحقيق المشروع أو بعضه .. ! ولو كان الترخيص يسمح بذلك مخالفا مخالفة صريحة لقانون الاستثمار حيث أخرجت المادة ٣- أ ، « شراء أرض وإعادة بيعها من مشروعات الاستثمار . كما قصرت المادة ٤- أ مشروعات الإسكان على رأس المال العربى دون الأجنبى . وحتى بالنسبة لهذا المال العربى حددت المادة ٢٢ بند ٣ طريق تحويل الأرباح بنسبة ٦ ٪ فقط .

إجراءات تقييم الأرض بالنسبة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة :

قيم حق الانتفاع لمدة ٩٩ سنة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة بمبلغ مائة جنيه للفدان الواحد كما رأينا ولطول المدة يكون ذلك بمثابة البيع حسب تعريف مجلس الشعب في قانون منع "ملك الأرض للأجانب حيث أنه اعتبر حق الانتفاع لمدة تزيد عن ٥٠ سنة بمثابة بيع للأرض . (وهو ما أكدته وكيل مجلس الشعب حيث يقرر أن منح امتياز للشركة لمدة ٩٩ سنة يحيل هذا الحق إلى ما يشبه الملكية) .

وقد شكلت لجنة ابتدائية لتقدير ثمن الأرض وقدرتها بمبلغ ٣٥٠ ثلثة وخمسين جنيها للفدان ولو أخذنا بما قرر السيد الوزير أن حق الانتفاع يمثل ثلث قيمة الملكية فإن القيمة تكون حوالى مائة جنيه للفدان .. وهذا تقدير مجاف للحقيقة ولما به تقييم ملكية الدولة .

فلقد حدد المشروع طرق التصرف في الأرض المملوكة للدولة لضمان حسن التصرف فيها ، حيث نظم هذه التصرفات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المواد من م ٢٦٣ إلى ٢٧٩ في التصرف للشخصيات الاعتبارية الخاصة أو العامة لمشروعات ذات نفع عام أو تفيد في تنمية الاقتصاد القومى .

وتنص المادة رقم ٢٢ على إنشاء اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ولتقوم بمراجعة أعمال لجان التقييم لضمان حسن التصرف في أملاك الدولة . وفى المادة ٢٧٠ من نفس اللائحة نص على عرض تقديرات الأجرة أو الثمن على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى حسب الأحوال للنظر في التصديق عليها . وبعد أن تراجعها اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة المنصوص عليها في المادة ٢٢ .

وشئ من هذا لم يحدث بالنسبة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة . وكل ما حدث هو أن شكلت لجنة ابتدائية لتقدير الثمن وقدرته بمبلغ ٣٠٠ ثلثة جنيه للفدان ولم تتم باقى الإجراءات ولم تعرض قيمته على اللجنة العليا . لتأمين أراضي الدولة ولا على مجلس إدارة هيئة الإصلاح الزراعى ولا على مجلس إدارة مؤسسة تعمير الصحارى . ولم يرض القائل بما أصاب القليل ..

إن السادة المستثمرين الأجانب استكثروا مبلغ ثلثائة جنيها للفدان وقيمة الأرض ثلث القيمة « مائة جنية فقط » على أساس أنه انتفاع بالأرض لمدة ٩٩ سنة فقط !!

ثم باعت الأرض بسعر المتر ثلاثين جنيها في المتوسط أى بمائة وستة وعشرين ألف جنية للفدان !! الذى حصلت عليه بمائة جنية لاغير . وهو أمر يناهض ما جرى به تعامل الدولة في أراضيها المملوكة . ولنتظر على سبيل المثال كيف قيم مجلس إدارة الهيئة العامة لتعمير الصحارى واللجنة العليا لتنمية أراضى الدولة ، أراضى الساحل الشمالى والأراضى المجاورة لهضبة الأهرام . بالنسبة للساحل الشمالى :

قرر مجلس إدارة تعمير الصحارى مجلسه المتعقد فى ٥ - ٩ - ١٩٧٤ بيع أراضى الساحل للجمعيات التعاونية المملوكة بالكامل لمصريين ولنفس أغراض التنمية السياحية (بها أيضا مرافق وحزام عازل) بقيمة أقلها ١٠٠٠ (ألف جنية للفدان الواحد) والأراضى تقل فى قيمتها الطبيعية عن رأس الحكمة التى هى أجمل مناطق الساحل الشمالى كله . وقد كان كل هذا فى سنة ١٩٧٤ وقبل انطلاق أسعار الأراضى فى مصر . وهذا ينهنا إلى حقيقة أخرى وهى أن الثمن البخس الذى ظفرت به الشركة ينسحب على المستقبل أيضا حين تتضاعف مساحة الأرض أضعافا فتصبح عشرة آلاف فى هضبة الأهرام وعشرين ألف فدان فى رأس الحكمة بنفس السعر وهذا مخالف لقانون الاستثمار الذى ينص على مراعاة الأسعار العالمية فى التقدير وفقا لرأى الخبراء .

كيف تباع الأرض بعد سبع سنوات بسعر سنة ١٩٧٤ ؟
بالنسبة لمنطقة الأهرام :

قيمة الأراضى المجاورة لطريق الإسكندرية الصحراوى وهى مناطق تقل قيمتها كثيرا عن هضبة الأهرام تقدر بمبالغ أدناها ٤٠٠٠ (أربعة آلاف جنية للفدان الواحد) وتصل إلى أكثر من ١٥,٠٠٠ (خمسة عشر ألف

جنيه للفدان أى ١٥٠ (مائة وخمسين ضعفا لأراضى الهضبة) !!
بقى ما ذكر السيد وزير السياحة من أن الدولة أعطت الأرض لبناء هيلتون بقيمة رمزية وهو قياس مع الفارق لأن الدولة مشتركة فى ملكية الفندق وإدارته ومع ذلك لتنظر الآن لبناء الهيلتون الجديد الذى يبنى الآن والذى تصادف أنه نشر قرار وزارة الاقتصاد بتأسيس الشركة العربية الدولية للفنادق السياحية بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ لتقوم بإنشاء فندق هيلتون الجديد فى الجريدة الرسمية فى نفس التاريخ ونفس العدد (٤٩) تابع الذى نشر فيه عن إنشاء الشركة المصرية لتنمية السياحة .

وسيقوم مبنى الهيلتون الجديد على مساحة ١٠٥٠٠ متر حوالى فدانين ونصف وهى أراضى مخازن الترام القديمة بماسيرو (كحصة عينية قدمها المصرف العربى الدولى قيمتها مبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ (ثمانية مليون دولار) التى تساوى نفس قيمة الـ ٣٠,٠٠٠ ألف فدان لمشروع الشركة المصرية لتنمية السياحة فى المرحلة الثانية (أى أن ١٤٠ مليون مترا يساوى فى القيمة ١٠ آلاف متر) ولكن الفارق الوحيد أن هيئة الاستثمار شكلت لجنة من الخبراء لمراجعة قيمة الأرض موضوع الحصة العينية المقدمة من المصرف العربى الدولى فقدرت المتر بحوالى ٣٠٠ (ثلاثمائة جنيه) ولم يحدث ذلك فى حالة الشركة المصرية لتنمية السياحة .

السبب الرابع

المخالفات التى ارتكبتها الشركة والتى يترتب عليها إلغاء قرار الترخيص

أوضحنا فيما تقدم المخالفات القانونية الجسيمة التى شابت قرار الترخيص منذ البداية بسبب خروج الأراضى الخاصة بهضبة الأهرام من التعامل لأنها أراضى أثرية ، ولعدم انتقال ملكيتها من ذمة الدولة - لو فرض أنها مملوكة ملكية خاصة للدولة - إلى المؤسسة . وتعاقدا المؤسسة عن مال لا تملكه ولا تملك حق الانتفاع بالنسبة له . ولأن العقد بحسب تكييفه الصحيح هو التزام ينطوى على احتكار وكان لابد لكى يكون الترخيص مشروعاً أن يصدر بقانون . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن قرار الترخيص قد خالف نظام الاستثمار الأجنبى .. غير أنه بجانب ما شاب قرار الترخيص منذ البداية من مخالفات جسيمة ،

فإنه مما يؤدي إلى إلغاء قرار الترخيص أو فسخ العقد أو إلغائه ، تصرفات الشركة المستثمرة المخالفة للقانون وتتمثل فيما يأتي :

أولا : تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ الخاصة باستثمار المال العربي والأجنبي على أن :

« . . وتسقط الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جديدة بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز ستة شهور . . » والشركة لم تتخذ أية خطوات خلال سنة ١٩٧٦ إلا تقسيم الأرض على الورق ولم يتم البيع إلا في سنة ١٩٧٧ . ولو أننا سلمنا جدلا بأن بداية المشروع تكون ببيع الأراضى - وهو ما لم نسلم به - فإن الشركة قد استنفدت المهلة المعطاة لها وتسقط الموافقة . ويسقط الترخيص بسقوط الموافقة .

ثانيا : تنص المادة ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه :

« يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذى يجب مراعاة شرط الوحدة والنخصص فى شأنه ... » .

ورأس المال الذى حددته عقد الشركة لا يكفى المصاريف الجارية لمدة سنة ، وبالتالي لا يمكن أن يحقق الغرض من انشائها .

وقد اعترفت الشركة بأنها اقترضت مليوناً وستمائة وثمانين ألف دولار فى السنة الأولى من حياتها لتغطية مصاريفها .

ثالثا : ينظم القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، فهو يمنع بيع الأرض أو حتى بيع حق الانتفاع كما يمنع التأجير لأكثر من خمسين عاما . وقد باعت الشركة قطع أراض لأجانب بالعملة الصعبة باعترافها وقد تصورت الشركة أنها تستطيع أن تحتوى وراء التسمية الخادعة التى وردت فى العقد بأن المؤسسة باعت فحسب حق الانتفاع ، فى حين أن حق الانتفاع الذى يباع لمدة تسعة وتسعين عاما ليس فى حقيقته إلا حق الملكية .

ومع ذلك فإن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ كما يحظر بيع حق الملكية التامة ، يحظر كذلك بيع حق الانتفاع .

ومن حيث أنه يترتب على قيام القرار الوزارى الترخيص بتأسيس الشركة

المصرية لتنمية السياحة رغم انعدامه بسبب العيوب الجسيمة التي شابته
وبسبب انحرافات الشركة المستثمرة ، نتائج يتعذر تداركها سواء بالنسبة لثراث
مصر القومي أو بالنسبة للاقتصاد القومي . يكفي أن جريدة التيمس
الانجليزية طالبت العالم المتحضر أن يتضامن لحماية آثار مصر من مصر .

وهي لظمة يضاعفها مشروع شركة .. هونج كونج .
لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها من الأسباب التي سيبيدها الطالبون
بالمرافعة والمذكرة .

بناء عليه
يرجو الطالبون تحديد جلسة حتى تسمع سيادة المعلن لإلهم .
الحكم بصفة مستعجلة

بوقف تنفيذ القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ الصادر من وزير
الاقتصاد والتعاون الاقتصادي فيما تضمنه من الترخيص في تأسيس الشركة
المصرية لتنمية السياحة .
وفي الموضوع

أصلها . بالغاء القرار المطعون فيه
واحتياطيا . ببطالان عقد تأسيس الشركة أو فسخه وما يترتب على ذلك
من آثار ... الخ .

* * *

ندع الآن مجلس الدولة لنقف وقفة عند القضية التي رفعتها الشركة ضدني في
محكمة عابدين الجزئية ، وضد جريدة الأخبار التي نشرت فيها مدعية أني أسأت
إلى سمعتها مطالبة بتعويض مؤقت قدره (٥١ جنيه) واحد وخمسون جنيها .
وجاء موعد القضية فلم تحضر وتبين لنا أنها دون أن نعلم رفعت قضية
أخرى في محكمة مصر الكلية الكائنة بباب الخلق مطالبة بتعويض مؤقت
قدره ألف جنيه .

وكانت ترمي من وراء هذا إلى أن تمتص اهتمامنا بقضية محكمة عابدين
التي أعلنت عنها في جميع الصحف ، لعلها تتمكن من الحصول على حكم
غيابي في المحكمة الكلية .
ولكننا اكتشفنا لعبتها سريعا وواجهناها في المحكمة الكلية .

لقد تطوع للدفاع عنى من رجال القانون كثيرون .. وبعضهم لم أكن أعرفهم معرفة شخصية بل إن المرة الأولى التى مثلت فيها أمام القضاء ، ما إن نطق القاضى اسمى ، حتى تقدم إليه جمع من رجال القانون المحامين يعلن كل منهم وكالته عنى ، وبعضهم حرص على الإسراع فى الانصراف بعد الجلسة كى لاأتكلف شكره !

حتى الشكر زهلوا فيه !!

إنها مصر التى غابت حقيقتها عن شركة هونج كونج .

أعلم أن فى السماء إله يقف مع مصر وشعبها لأن اسمه الحق وهو مع الحق يُعليه ويظهره .

وأعلم أن على الأرض الطيبة فى مصر ، أفذاذا فى القانون . ندبوا أنفسهم للدفاع عن أرضهم ، وندروا جهدهم للثود عن وطنهم من خلال هذه القضية التى يعتبرها كل مصرى قضية شعب .

أعلم هذا ولكنى كتبت دفاعا ألقيه فى ساحة المحكمة بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن الانسان المصرى الذى راموا ظلمه ، وأضمرؤا نهبه ... الانسان المصرى فى كل موقع عرف أم لم يعرف ما يراد بهضبة الأهرام . سوف أقول :

إنى فى وقتى هذه ، استشرف إلى العدل المصرى فى قدس قضاه ، فأناشد المحكمة أن يكون حكمها ناصعا كصفحته ، أصيلا كصيريته ، كبيرا كبلده الذى وعى القيم ورعى الحضارات والديانات والحريات وكه أئمة الانسان ، ومن الحرية ، الجهر بالرأى ، والمعالجة بالتعبير عن الرضا والغضب . إن النقد واجب ولاء للوطن وواجب ائثار بالدين الذى وصف المؤمنين

بأنهم يأمرؤن بالمعروف وينهؤن عن المنكر .

أى منكر أفلح من تقدم ثلاثين ألف فدان غير (المدخر) من هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة ولمدة ٩٩ عاما مقابل نصف مليون دولار ؟ ولئن ؟ لشركة أجنبية محدودة المسئولية متعددة الجنسية حذرت من أمثالها :

هيئة الأمم المتحدة .

منظمة العمل الدولية .

السوق الأوروبية المشتركة .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماع باريس المنعقد في يوليه سنة ١٩٧٦ .

وهبنا نزلنا بالنقد من مرتبة الواجب ، إلى درجة الحق فهو اباحة واتاحة لكل مواطن أن يحمي المال العام . أقرت هذا جمعية الأمم المتحدة يوم أعلنت حق كل شعب في حماية موارده الاقتصادية والحضارية .

وحين نقدت مشروع هضبة الأهرام فن منطلق موقعي من المسؤولية أدبية وكاتبة وأستاذة حضارة وصاحبة عشرين كتابا في الأدب والنقد وقبل هذا كله مصرية ، على أن من حق كل مواطن أن ينقد جهاز حكمه وقد نقدت جهاز الحكم لما وقع فيه من تفريط وتوريط بالعقد المبرم بين وزارة السياحة وشركة هونج كونج . فاذا استلزم النقد تعيب شركة أجنبية فباعبارها الطرف الثاني في العقد الذي أبرمته الحكومة واستحق النقد في استقصاء وشمول وإلا لزمه التقصير والتفسير .

إني بالنقد أدبت واجبا وما رست حقا .

حقا يزداد عنه باليد فان لم يستطع المرء فباللسان ولا أتدنى أو أتدلى إلى أضعف الايمان لأن هذا الدرك لم يخلق للكتاب وهم ضمير الأمة الحى ، ولسانها المعبر وجنانها الواعى والداعى والمهيب والمهيب .

وحين نقدت لم آت جديدا في حياتي العامة فطالما نقدت على صفحات الصحف والمجلات كلما مس الصالح العام .

أقد نافحت عن المال العام بيد تمسك القلم فان لم يقطر هذا القلم دما ، وهضبة الأهرام تباح وتستباح فلا كان القلم . فلت الكتابة وشلت اليد الكاتبة . وهضبة النقد في نظر شركة هونج كونج جريمة .. والصمت الأبله في نظر الضمير المصرى هو الجريمة الكبرى .

ولا أحسب القضاء المصرى إلا مستمعا لنداء الضمير المصرى الذى يصرخ في راقد الوعى أن يستيقظ ، وفي غائب الحق أن يثوب .

إن القضية ليست بينى وبين أشخاص من هونج كونج ، ولا أصف هونج كونج وما أدراك ما هونج كونج ، ليست القضية بينى وبين أشخاص أنا أصلا لا أعرفهم وبالطبع ليس بينى وبينهم علاقة من صدقة أو عدا .

إنما القضية بين مصر وغرمائها .. بين مصر والغزو الجديد .. بين مصر ومغامرين لهم في المغامرة باع طويل وتاريخ سابق — وهنا أحيل المحكمة إلى المحلة الكندية الاقتصادية عدد يونيو سنة ١٩٧٧ .. بين مصر وبين مطرودين من بلدهم ، محكوما عليهم فيها بالافلاس والغرامة .

فاذا كانت حكومة كندا ، طردتهم ودمغتهم من أجل قرض قدره ١٢ مليون دولار فأولى بمحكمة مصر أن تدمغهم من أجل الأرض والعرض وهما شيء واحد في هضبة الأهرام فان (من صان مجد قومه صان عرضا) ... إن من يسقط في بلده لن تقوم له قائمة في بلاد الناس بعامه ، وفي بلد التاريخ قبل التاريخ ، بخاصة .

كم آوت مصر على مسار تاريخها ، ولكنها آوت العلماء والأحرار والشرقاء لا المغامرين من هونج كونج الذين وصفهم مجلة بلدهم بأدنى النعوت وأسوأ الصفات . والمحلة الكندية الاقتصادية التي أشير إليها ، بين يدي المحكمة للتحقق والتوثيق .

أصحاب شركة جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) أو أصحاب

مشروع هضبة الأهرام هم : بيتر مونك وديفيد جيلمور اخوان .

المحلة الكندية تقول عن بيتر مونك بالحرف الواحد :

أنه (يعيد تكوين ثرواته المالية الخاصة على الورق بل إن أكثرها دائما يكون على الورق) .

— انهارت ديناه المالية واهتز احترامه لنفسه .

— حديثه إلى رئيس وزراء فيجي ص ٦ من الترجمة له فحيح مخيف .
وتقول المحلة :

— خرجت الصحف الاسترالية لاهثة تصرخ قائلة : إن رجلا غامضا يروح ويغدو لإدماج فنادق قيمتها ١٥ مليون دولار .

ومن العجب العجيب أنه تعاقدنا معه ، لأعلى ١٥ مليون دولار بل على ثلاثين ألف فدان في أغلى هضبة وأجمل شاطئ في الدنيا .. هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة .. تعاقدنا في هدوء سعيد !! .

وتقول المحلة أيضا :

حين نضبت الموارد البريطانية ، استطاع بيتر مونك أن يمسك بسنارته الآبار العربية المتدفقة وخاصة عدنان خاشقجي وهو سمسار القوة .

وتقول المحلة عن بيتر مونك :
جاء من أصل متواضع كصبي مجرى أرسل إلى أحد أعمامه في كندا بعد
طلاق أبويه في أوروبا .

بيتر مونك الذى استولى من مصر على ثلاثين ألف فدان مقابل نصف
مليون دولار يقول عن رجل الحكومة المصرية الذى قابل شريكه جيلمور
في مأدبة عشاء (ما كان في وسعى أبدا أن ألتقى في مأدبة عشاء بشخص
مصرى ! لا بأس فلعلى كنت أقابله ، ولكنى ما كنت أصغى إليه أبدا) .
هذه هى اللهجة التى يتحدث بها عن المصريين أصحاب الهرم ورأس
الحكمة .

أما جيلمور شريكه في الصفقة وزميله في مجلس الادارة ، فتقول عنه
المحلة الكندية الاقتصادية :

- إنه رجل شديد الاقتناع .
- ينشئ أندية اسطوانات للجميلات .
- قام جيلمور بتمهيد الطريق كله في مصر ، وعمل التسهيلات
والتسهيلات ثم مرق مونك يكتسح بميزانياته وشروط تعاقداته

* * *

أبها القضاء المصرى .. مصر بين يديك فلا تسلمها إلى بيتر مونك
وديفيد جيلمور . مصر أمانة أجيال غائبة تطل علينا من عليين ، وأجيال
حاضرة تقف وراءها آلاف السنين ، وأجيال مستقبله هى شريكة بالحق
والوراثه والأصل والأصالة في الأرض والدم والتاريخ والمجد والمصر فليس
الهرم ملك مصرى واحد كائنا من كان . وخوفو نفسه صاحب الهرم إنما
هو أحد أبناء هذه الأمة . بل هو أحد أبنائها في جيله لا الأمة كلها بكل
أجيالها بل ، مرة أخرى ، إن الهرم من النفاسه بالقدر الذى يجعله ملك
الانسانية لا في مصر وحدها ، بل في كل أرجاء العالم وفي كل العصور ...

والهرم بعد هذا قدس له حرم وحرمة يقول رجال الآثار مصريون
وأجانب (إن حرم الأهرام يمتد من أبى رواش شمالا إلى ميدوم جنوبا) .

وقد اكتشفت آثار نفيسة يشرف بها المتحف المصرى بل يشرف بها
الانسان في كل مكان ، على عمق ٩٩ قدما من سطح الهضبة مثل آثار الملكة
«حتب حرس» التى تملأ جناحا في المتحف المصرى . فكيف تقسم الأرض وتباع
على بعد كيلو ونصف من الهرم ؟

ولحساب من ؟ لحساب بيتر مونك ودافيد جيلمور اخوان . ١٩

إنها قضية شعب كشف عنه الغطاء .

يا قضاء مصر وقاضيها :

لتسمح لي المحكمة بوقفه عند اعلان الدعوى ، كمدخل فقط للقضية ..

قضية الشعب المصرى :

جاء فى إعلان الدعوى المرفوعة ضدى ، أنا كاتبة المقالات ، والتي

أصر على كل حرف جاء بها ، هذه النقاط :

الإساءة إلى السمعة :

السمعة للتاجر هى :

سمعة مالية وأصحاب الشركة ، استنادا إلى المحلة الكندية الاقتصادية

التي تصدر فى بلادهم ، مفلسون ومطرودون ، للافلاس ، من شركة

«كلبرتون» التي أنشئوها فى كندا ، وقدم أحدهم ، وهو «بيتر مونك»

إلى المحكمة بتهمة بيع أسهم الشركة وهى تهوى إلى الخسيفض وحكم عليه

بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ دولار .

سمعة تخصصية :

وأصحاب الشركة : نكرات» فى مجال السياحة فوزير السياحة ، المصرى

حين أنكرنا على وزارته أن تسلم هضبة الأهرام إلى شركة محدودة المسئولية ،

متعددة الجنسيات ، مسجلة فى هونج كونج ، قال إنه سأل عنها جهات

الأمن ، والقنصلية المصرية فى هونج كونج !!

ترى لو كان أفرادها عالمي السمعة ، أعلاما ، هل كان الأمر يستدعى

سؤال جهات الأمن عنهم ؟

هل مصر حين تعاملت مع شركة هيلتون ، سألت عنها جهات الأمن ؟

هل الشركة المليئة تقسط مليونى دولار على خمس سنوات ؟

وهل الشركة الشريفة تدفع القسط السنوى باليمن لتأخذ به بالشمال حيث

أن ثلاثة من أصحابها المبعجلين ، هم أعضاء فى مجلس الإدارة تزيد مكافاتهم

ومكافآت الأعوان على القسط السنوى وهو ٤٠٠,٠٠٠ ألف دولار ،

المفروض فيه أنه جزء من رأس المال المقسط ، على تفاهته ..

هل هى شركة وهمية ؟ إذن لا سمعة هناك .

أم شركة فعلية سمعتها وهمية ؟ إذن لا مكان للحساب والادوم .
هل شركة شريفة تنحرف بالمشروع من السياحة إلى الاسكان وتبدأ
بتقسيم الأرض وبيعها ؟
لو أنها شركة شريفة نفى بتعهداتها ، هل كانت هيئة الآثار توقفها عن
العمل وتبلغ سلطات الشرطة لتنفيذ هذا الايقاف لحين التزامهم الكامل
بأساليب العمل المطلوبة ، والمتفق عليها كما جاء بحديث مدير الهيئة الأستاذ
أحمد قدرى بمجلة آخر ساعة العدد ٢٢٣٨ الصادر في ١٤ - ٩ - ١٩٧٧ ؟
هذه هي شركة هونج كونج ذات السمعة .
أنعم بها من سمعة وأكرم .

إن الإساءة التي تبلغ حد الجريمة ، هي أن يقبل مصرى مثل هذه
الشركة المأفونة ، على أرضه يوما واحدا ، ولن تبقى باذن الله . شركة
صاحبها بيتر موند الذي يقول عن نفسه وهو يرتجف من الذكرى - وهذا
تعبير المحلة الكندية - (أذكر أنني ذهبت إلى حفل عشاء فوجدت الناس
يلتفتون إلى فجأة ويقولون : لعله كان لصا) .

التشهير دون مقتضى أو مبرر :

إن ما ارتكبته شركة هونج كونج لايشكل « مبرا » للنقد . هذا
إذا سلمنا بأنها في حصانتها أو قداسها ، يجوز عليها النقد وهي من الدوات
المصونة التي لاتمس .

هل كاتب له مستوى فكرى وعلمى واجتماعى يبذل مثل هذا الجهد
للتشهير المجرد دون « مقتضى » أو « مبرر » ؟

هل بين الكاتبة والشركة معرفة بالصدقة أو العداة ؟ هل التي كتبت
عن (شخصية مصر) وعن (النيل) كانت تشهر بمشروع يعود على مصر
بالخير ، لو عرف عن هونج كونج خير أو أمانة ؟

إن في مصر ما يربو على ستمائة شركة استثمار لم أتعرض لها . على أن الباب
المفتوح الذي يندفع فيه الداخلون لا يتوقع المرء أن يكونوا كلهم أطهارا أبرارا .

وقائع لأساس لها من الصحة :

إن ما طرحته من وقائع مثبتة ، لم ينكرها السيد وزير السياحة
في رده الذي أعترف فيه :

بالبيع - بالعمولة - بأنها شركة محدودة المسئولية - متعددة الجنسية - مسجلة في هونج كونج . بأنها شركة نكره حتى أنه سأل عنها جهات الأمن وهو ما لم يفعله بلد من البلاد مع الشركات العالمية المأمونة والمضمونة . هذه الوقائع لماذا لم ينكرها الضالعون مع الشركة في ردهم وإعلاناتهم ؟ بل اعترفوا بما هو أدهى :

- اعترف رئيس مجلس الإدارة بأن ٥٪ من أرض الهضبة وحدها بيع بثمانية ملايين من الدولارات . (تذكروا أن رأس المال المقدم منه نصف مليون دولار وبعد أقساط على امتداد خمس سنوات يصير رأس المال مليونين) . - اعترفوا بالطراز الأندلسي المنشورة صورة في إعلاناتهم . - اعترفوا بالإسكان .. (والمشروع سياحي أصلاً) .

وينصح محامي الشركة (١) لأفض فوه ... بالتوثيق أو اتخاذ الحيلة في استيفاء المعلومات من مصادرها الصحيحة .
حياه الله ويياه ... هل هناك مصدر أكثر صحة من العقد المنشور بالجريدة الرسمية ؟

أليس العقد شريعة المتعاقدين ؟

الإعلان يلوم على (إضفاء ثوب الصالح العام) ويندد بتناسي رقة شعور المستثمر وزعزعة ثقته !! التي تزعزت قبل هذا في كندا

من هو المستثمر ؟ ما قيمته في بلده نفسه ؟ ألم يعلن إفلاسه ؟ ألم يطرد من شركة كليرتون ؟ ألم يحكم عليه بغرامة أداها صاغراً ؟ ألم يشر إليه المجتمع قائلاً : لعله كان لصاً كما يحكى عن نفسه . يبدو أن الأستاذ محامي الشركة لم يقرأ المحلة الاقتصادية الكندية التي فرح بها فرحاً شديداً .

إن وجود مثل هذا المستثمر في مصر يجعل المستثمرين الشرفاء يربأون بأنفسهم أن ينخرطوا معه في سلك واحد حتى لا يقرنوا (بالفاضلين بيتر مونك أو جيلمور) .

والإعلان ينوه بالسياسة الرشيدة ودراسة المشروعات الأجنبية :

هذه النقطة يرد عليها بحوث المتخصصين من محامين كبار أفذاذ وطنيين ، ومهندسين واقتصاديين عن مشروع هضبة الأهرام مما سبق أن أوردته .

(١) محامي شركة هونج كونج هو السيد نائل البابلي :

إن ألف باء السياسة الرشيدة أن تعرف أن الانفتاح معناه : ادخال رأس مال + خبره + تكنولوجيا متطورة . ماذا دخل مصر من هذا ؟
هل نصف مليون دولار رأس مال ؟
هل بناء فندق من ٨٤ غرفة وردم مستنقعات فينجى ، خبرة ؟
هل التكنولوجيا المتطورة هى أن يخطط للمشروع مهندس ميكانيكى هو بيتر مونك ؟

إن مصر أكبر بلد واعد بالسياحة عما يملكه من كنوز المكان والزمان .. كيف يخطط له بيتر مونك الذى فشل فى شركة كليرتون لانتاج التليفزيونات واتهم وطرد هو وزميله جليمور وحكم عليه بالغرامة ؟ بل بالطرد .
من يفشل فى شركة كليرتون ، يفلس فى أعظم أثر عالمى وعلمى وتاريخى وقيمى ؟ يفلس فى هضبة الأهرام ؟ من يفشل فى شركة كليرتون ، يفلس فى أجمل وأروع شاطئ فروعى عرفة البحر الأبيض المتوسط ؟ بل عرفته الدنيا ؟ أى عقل يصدق هذا ؟ بل أى جنون ؟
الدراسات الميدانية المتوالية للمشروع :

الدراسات الميدانية التى يزعمها اعلان الدعوى يقول عنها محامى الشركة أنها أخذت ما يزيد على عام ونصف قبل اقراره .

عندما واجهت الشركة عضى عامين على اقرار العقد وقبل أن تنفذ شيئاً (وهو قانوناً ، اخلال ، بانهى العقد) . قالت أنها فى هذين العامين قامت بالدراسات الميدانية (! أى بعد اقرار المشروع) .

أهما نصدق : الشركة أم اعلان دعواها ؟ أى محاميا ؟
اتفقوا معا على رأى واحد .

هل الدراسات تمت قبل أم بعد ؟
قبل العقد أم بعد العقد ؟

حملة دون دراسة فنية :

الشركة ومحاميا يتحدثان عن (الفنية) و (التخصص) والذى يخطط لأعظم بلد سياحى حضارى (ميكانيكى) بالطبع لم يدرس السياحة بله الآثار . ومع هذا أقول لهم : إن الدستور يقول (للأموال العامة حرمة وحمايتها

واجب على كل مواطن) فما بالكم بأستاذة حضارة ؟ ألا ترون أنى ، مصرية ،
أحرص على الهرم من بيتر مونك وديفيد جيلمور ؟

وأقول : هل ثلاثون ألف فدان مقابل نصف مليون دولار تحتاج
إلى (فنيه) لإدراك ما وراءها من غصب ، ونهب ، ووهب فنجرى ؟
مشروع يتكلف خمسمائة مليون دولار ، يدفع منه نصف مليون دولار
مقدما ثم مليون ونصف على خمس سنوات !! كيف ؟؟

بالقروض ؟ وقد بدأت الشركة الهامة تقترض لتتفق على مجلس الإدارة
اللى يضم بيتر مونك وجيلمور ، ودافيد سليد - الثلاثة إياهم أصحاب
فضيحة شركة كلرتون - وتتفق على العلاقات العامة وعلى الأعوان من كل
لون وجنسية .. أم أن المشروع سيبنى نفسه بنفسه ولهذا بدأت بيع الأرض
وأرض الهضبة بالذات ؟ وهذا هو الأرجح فان رئيس مجلس الإدارة يعلل
بيع الأرض بأنها (عملية اقتصادية فاذا جاءت بالمبلغ المحدد فى الدراسة
وهو ٥٠٠ مليون فلماذا أقترض ؟) .

ونحن نسأل بدورنا : إذا كان ثمن الأرض لو جاز أنها مما يباع ، سيغضى
تفقات المشروع ، وهو مرفوض أساسا ، فلماذا جاءت شركة أجنبية ؟
ما دورها ؟ وما مبرر وجودها ؟ ومقابل أى شئ تأخذ ٦٠٪ ؟
أهمية التمويل على التمويل :

اعتراف عريضة الدعوى بأن المشروع يقوم على القروض الخارجية !!

أين عالمية الشركة ، وملاءتها ، وخبرتها ، نسيته ، وسمعتها ؟

يقول اعلان الدعوى أو محامها :

(العبارات إذا كانت صداقة تستوجب عقاب المقلوف) .

أنا أطالب بتطبيق هذه المادة على الشركة المدعية لصدق العبارات لأقول
التي جاءت فى مقالاتي، وحدها بل التي جاءت فى مقالات الكاتين جميعا
عن المشروع :

وما دام الحديث عن (القذف) ، ألا يعد قذفا فى حق أعرق بلد عرفه
التاريخ أن يقول مثل بيتر مونك فى المحلة الكندية :

ويبدو أن مجتمع الاستثمار متوتر قليلا عند سماع أخبار الخبطة المصرية

الكبيرة ، وعانت أسهم ممتلكات جنوب الباسفيك من هبوط مفاجئ ،
المجلة الصادرة في يونيو ١٩٧٧ .

تذكروا هذا قبل بداية الحملة المصرية فقد كتبت مقالتي في ٧ يولية
سنة ١٩٧٧ .

— يستطيع المرء أن يفكر في تحد أكبر من مداعبة الأهرامات وأعني أخذ
كمية من البراز والماء وخلق واحة خضراء حيث كانت هناك رمال فقط
وحيث تستطيع كل طائفة من أوروبا في طريقها إلى الشرق الأوسط أن
تري أرنولد بالمر يلعب الجولف وخلفه الأهرام .
الأهرام ديكور لارنولد بالمر .

— تقول الحملة الكندية :

إنه يريد تعليم أطفاله في كندا . ويوما ما حين تنجح مغامرة الأهرام
يريد مائك أن يكون عمله في كندا إذا كان عندى قاعدة في تورنتو ،
واستطعت تمويل ٢ بليون دولار في معونات تنمية لكندا .
— إنه أول رجل منح كارت بلانش للعبث بالأهرام .
— لقد قام جيلمور بكل التهديدات والتشبهيلات الحلوه في مصر ثم مرق مونك
بأوراقه وخرائطه وجملته الموحية بالتعاقد .

ثم لماذا لم تعتبر مانشيتات الصحف التي تعلن افلاسه أو (نعي وفاة
عمله) كما يقول مواطنه الكاتب الكندي ، وتجميع هذه المانشيتات في
الصفحة الأولى بالحملة الكندية تشهيرا به ؟

لماذا لم يعتبر تشهيرا ، ما جاء بالحملة الكندية عن الفضيحة المالية ،
وعن مشروع فيجي الذي كلفه ٣٥ مليونا وباعه بمائة مليون وهو يعلم
أنه (أحلام) على حد تعبيره ؟

لماذا لم يرفع دعوى على الحملة الكندية ؟ حفاظا على (السمعة)
(الكرامة) في بلده وبين الذين يعرفونه ؟ وهذا أدعى أو أن المسألة حفاظ على
(الصفقة) ؟

ما دلالة تناقل وكالات الأنباء العالمية لمقالتي ؟ ألا يعنى هذا احساس
وكالات الأنباء بجدية المقالات ومنطقها وأهميتها ؟
هل تتناقل وكالات الأنباء تشهيرا (مجردا) ؟

لماذا اهتزت الشركة كل هذا الاهتزاز ؟ لأنها على باطل .. وتعلم بحجم هذا الباطل حتى يسميه صاحبها (مغامرة) .

اهتزت لأنها غير جادة وغير قادرة وغير راسخة القدم وغير قانونية... والقش لا يقوى على عصف الريح ، والغش لا يبقى على النقد والافتضاح .
لن يبقى بمشيئة الله وبحكم القضاء المصرى مشروع هضبة الأهرام .
أبدا وحق الحضارة على الانسان .
أبدا وحق مصر على الأديان .
أبدا وسالفة المدنية وسابقة التاريخ .

* * *

وبعد ...

فليس هدفا أن أكتب كتابا عن هضبة الأهرام . فقد كتبت كتابا عن شخصية مصر .. مصر كلها .. أهراماتها وفيلها وأرضها وتاريخها وتراثها ولإنسانها وحضاراتها بكل ما تعنيه كلمة الحضارة من عطاء فى ساحة العلم ، وباحة الفن ومحراب الدين .

ليس هدفا أن أكتب كتابا فالكتب ، خذى اليومى أن أكتبها وأقرأها .
إنما الهدف أن يكون هذا الكتاب عنوانا لورقة عمل .

عقد شركة هونج كونج يتحتم إلغاؤه بل حساب المتسبين فيه .

شركة هونج كونج مرفوضة رفضا كاملا :

من الأثريين

من المهندسين (١)

من الاقتصاديين

من القانونيين

من المثقفين

من الجامعيين

من المصريين جميع

(١) وضعت جمعية المهندسين تقريرا ضد مشروع هضبة الأهرام .

يل من الشرفاء وأنصار الحق في كل مكان من الدنيا ، وأصحاب
الحفاظ على الحضارة في كل أرض ترعى القيم والقسم والمعاني وكرائم الانسان .
والرفض ليس كلمة (لا) ولكن عمل إيجابي .

ما هو العمل الإيجابي ؟

ليس واحدا ، وليس قالبا ، فأنا أترك كل إنسان وكل فئة وكل هيئة
تتخذ ما تراه درءا للخطر المحدق ، ورفضاً لمشروع أسود لم يحدث في
تاريخنا أو حتى في تاريخ شعب من الشعوب .
إنه أشد بغضا ومهانة من الاستعمار نفسه .

أليس عجيباً أن يأتي نابليون مصر غازيا ولكنه يعرف في داخله أنه
يغزو عظيما ماجدا ، خالدا ، يغزوا غزوا سياسيا حريبا ، ولكن بعيدا عن
السياسة ، يعرف أنه يسعى إلى التاريخ في داره ، وإلى المجد القديم في دارته .
فاضطحب في حملته على مصر بعثة علمية وهو ما لم يفعله في بلد من بلاد أوروبا
التي اجتاحتها قبل مجيئه إلى مصر سنة ١٧٩٨ .

. وهيئة العلماء التي أتى بها ، موثرا إلى قيمة مصر الحضارية حتى في
ضعفها السياسي . وحين استطاع شامبليون أن يفك رموز حجر رشيد ،
كان كشفه علامة على طريق علم المصريات ، الذي جنّه به الغرب منذ
ذلك اليوم .

ولم يمكث الاحتلال الفرنسي في مصر غير ثلاث سنوات قتلت فيها
قائده كليبر ، ومصرت « مينو » وخرج منها نابليون بلييل . وهو ما لم يفعله
بلد من بلاد أوروبا .

ولكن نابليون الغازي ، احقاقا للحق ، أنشأ المجمع العلمي المصري .
لا الاحتلال الفرنسي ولا سواه اجترأ على الهرم أو هشم مقابر الأسلاف .
أقول هذا بمناسبة غزو المغامرين ، الذي يحدث اليوم ، ويدمر باسم
« الاستعمار » لا الاستعمار ، آثارا لم يجرؤ الغزاة على المساس بها !!
احترم الاستعمار الهرم .

وعبث الاستثمار بالهرم ، فأحبال الهضبة الأثرية إلى شقق اسكانية وملعب جولف .

أليس عجيبا ؟ أليس مذهلا ؟

إنى أكرّر : مشروع هونج كونج أشد عدوانا ومهانة من الاستعمار مع ظلمه وظلامه .

إنه أخطر اعتداء على مصر .

... ..

ليس وقتا للكلام .

لابد أن يلتقى اجماعنا على عمل .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله) .



وثائق ومستندات

« قال من ينجيكم من ظلمات البر والبحر »
« والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم »
(قرآن كريم)

هذه الوثائق أضعها بين يدي القارئ ليعرف على وجه التوثيق والتحقيق حجم الجريمة التي ترتكب على أرض مصر في أواخر القرن العشرين . وثائق عندي كثير غيرها ولكني أكتفي ، الآن ، بهذا القدر منها طالما فيه ما يدين شركة هونج كونج وأعوانها ويضيق عليهم الحصار حتى لا يدع لهم فرصة للنجاة من حساب شعب صبره طويل ولكن غضبته مفزعة مروعة . (إن الظالمين بعضهم أولياء بعض . والله ولي المتقين) .

هذه الوثائق أضعها بين يدي القارئ لأن شركة هونج كونج وأعوانها استطاعوا — ولا أدري كيف — أن ينكروا الآثار بعد اكتشافها ، وهي موجودة على وجه اليقين حتى قبل الاكتشاف ، والذي يفعل هذا ، يصنع ما يشاء .. يقدر أن ينكر أى شيء وكل شيء .. ولهذا أدع الوثائق تحيط بهم وتكشف خيبتهم بعد أن تدمغهم وتركهم (في ظلمات لا يبصرون) . دنت ساعتهم (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار) هذه الوثائق تضم العقد وشواهد من بياناتهم المدفوعة .. تضم الحقائق التي نستند إليها معززة بالأرقام والتواريخ .

لا يغيب عن هذه الوثائق إلا « عقد تأسيس » شركة هونج كونج ، التي تحديناها واتباعها أن تظهره فخلق فوق رؤوسهم الطير ، إذ فزعوا لأن هذا العقد لا وجود له ، أو لأنه لا يشرف به صاحبه . وهكذا الهونج كونجيين تراهم (مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم) . صدق الله العظيم .

بسم الله الرحمن الرحيم حفظه

السنة الثامنة عشرة
العدد ٤٩ طابع ٢١
٢ ذى الحجة ١٣٩٥
٤ ديسمبر ١٩٧٥



جمهورية فلسطين العربية
رئيسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

قصر :

مادة أول - - يرخص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم
" الشركة المصرية لتسيه السياحة " بين المؤسسة المصرية العامة للسياحة
والفنادق ، وشركة " اس. بي. بي " (الشرق الأوسط) المحدودة المسجلة
والمسجلة بموجب كوتنج (شركة بريطانية) برأسمال قدره ٣,٤٠٠,٠٠٠
(ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دولار أمريكي) موزع على ٣,٤٠٠ سهم
قيمة كل سهم ١,٠٠٠ دولار أمريكي ويبلغ نصيب الجانب المصري
٤٠ ٪ من رأس المال وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣
في شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام
استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، والفرايزم الخاصة وقاعد
والنظام المرافق .

مادة ثانية - - غرض هذه الشركة هو تنمية المناطق السياحية في منطقة
الأهرامات ورأس الحكمة في حدود المنطقة العامة المختلفة على التحويلات
في النظام الأساسي المرافق .

مادة ثالثة - - لا يقرب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار
أو امتياز .

مادة رابعة - - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في :

تحريراً له أولاً إلى الجهة ١٣٩٥ (٣ ديسمبر ١٩٧٥)

دكتور : محمد زكي شافعي

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

قرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥

بالترخيص في تأسيس الشركة المصرية لتسيه السياحة

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على المستودع

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية
والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بتفويض
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي في بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بتفويض القيد
الابتدائي والنظام الأساسي للشروعات التي تتألف وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة تخطيط رقم ١٩٧٥/١٩/٥٠ الصادر بمجلس ٢٠ يوليو
سنة ١٩٧٥ ؛

وعلى مذكرة نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار العربي المؤرخة في أول
ديسمبر سنة ١٩٧٥ ؛

قرار الترخيص بتأسيس الشركة المصرية لتسيه السياحة والذي ينص
في بنده الثالث : لا يترتب على صدوره منح أى احتكار أو امتياز .

عقد ابتدائي

تأسيس شركة مساهمة مشتركة

تحريراً في الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٧٥

بين الموقعين أدناه :

(١) المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والمنشاء وفقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

(أيجوت) ومقرها شارع أمريكا اللاتينية جاردن سیتی - القاهرة .
ويتمثلها السيد / أحمد زكي عبد الحليم ، رئيس مجلس الإدارة .

(طرف أول مصري)

(٢) اس.ب.ب. (الشرق الأوسط) المحدودة شركة مسجلة بموجب كوتج (شركة بريطانية) .

- ويمثلها السيد / هاريسون جيلجورد نائب رئيس مجلس الإدارة .

(طرف ثاني أجنبي)

قد أقر الطرفان بأحقيتهما وانفقا على ما يأتي :

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية بتخصيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن للشركات السياحية والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ - يكون اسم هذه الشركة هو "الشركة المصرية لتنمية السياحة" .

مادة ٣ - أغراض هذه الشركة هي :

(١) القيام بخدمات السياحة العالمية بمنطقة الأهرام وراس الحكة في حدود المنطقة العامة المتمثلة عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهي وإسكان الإقامة السياحية والفنادق السياحية والتراخي والملاهي إلى غير ذلك من المنشآت السياحية .

للشركة حق إدارة واستغلال وتأجير وبيع وإيجار وإيجار وبيع من الوجهة في المنشآت المنفذة طبقاً لما يتبع .

(٢) خلق وتغذية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة وإقامة عطلتها ومداها بالمرافق والطرق والمباني ولما في سبيل ذلك شراء وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضي الصحراوية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكة (على شاطئ البحر الأبيض المتوسط) للأغراض السياحية .

(٣) القيام بتأثيرات المنشآت السياحية المشار إليها في البنود المذكورة وتجهيزها بالمعدات والأثاث والإسكانيات اللازمة (ولها الحق في المالك) .

(٤) القيام بإدارة واستغلال المشروعين المشار إليهما أعلاه وبالاستئانة بالتجارب العالمية والخبرات على أن تراه نسبة ٩٠ (تسعون في المائة) من حصة المالكين للمشروع للصين .

(٥) إدارة الفنادق والكازينوهات والمطاعم والفنادق والفنادق في أي مكان داخل حدود جمهورية مصر العربية وكذلك حق شراء أو ومنع التراخيص وخلافة والقيام بفنشاط التنمية السياحية وتوليد في جمهورية مصر العربية .

(٦) القيام بعمليات التسويق للسياح والإعلان السياحي وبيع وتأجير التملكات السياحية من كافة الأنواع في داخل جمهورية مصر العربية .

(٧) القيام بكافة الأعمال المملوكة لأنشطة الشركة وللتنمية في الأنشطة في مجالات السياحة وأعمال الوكالات السياحية وتنظيم الرحلات السياحية وإعداد وسائل النقل لخدمة الأغراض المنفذة .

ويجوز للشركة أن تقوم بهذه الأعمال - إما كشركة أصيلة أو في أو خلافة كما يجوز لها أن تقوم بأي أعمال تؤدي الأغراض السابقة إليها أعلاه كما يجوز للشركة أن تشترك في الهيئات الدائمة بملات الأسماء أو تشتريها أو تلحقها بها على شرط أن يتم ذلك بموافقة الهيئة الإدارية لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٤ - مدة هذه الشركة هي ٩٩ (تسعون) عاماً من صدور القرار الجمهوري المرنص بتأسيسها .

مادة ٥ - مقر الشركة الرئيسي هو مدينة القاهرة ومقرها الفرع شارع النيل بالجيزة ويجوز لمجلس الإدارة أن يفتح فروعاً أو أوكلاء بجمهورية مصر العربية أو بالخارج .

مادة ٦ - مسند رأس المال المبدئي يبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (ثلاثة مليارات ومائة الف دولار أمريكي) موزعة على ٢٠.٠٠٠ (عشرون ألفاً) سهماً .
قصة كل سهم منها ١٠٠٠ (ألف دولار أمريكي) منها ٤٠

عقد الشركة الذي ينص في المادة الرابعة على مدة ٩٩ سنة ١١

واختباراً من بداية السنة السادسة بتقريباً زيادة رأس المال .
(٢) ونبدأ في السنة السادسة الزيادة في رأس المال ليصل إلى خمسين مليون دولار أمريكي) وكل أن تم الزيادة على النحو التالي :

الحصة النقدية تزيد بالكامل من شركة يمتلكات جنوب الليبتيك وعدد أسهمها ٢٠٤٠ وتبلغ ٩٦٠,٠٠٠ (قسمة ألف وستون ألف دولار أمريكي) كلفة أول إضافة إلى جانب ٢,٠٤٠,٠٠٠ (مليون وأربعون ألف دولار أمريكي) التي يتم دفعها في الخمسة سنوات الأولى ليصل الإجمالي إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين دولار أمريكي) .

وتعقد الشركة أسهما جديدة ليكون عدد أسهم الجانب الأجنبي ١٢,٠٠٠ (اثني عشر ألف) سهم قيمة كل منها ١,٠٠٠ (ألف دولار أمريكي) يسد منها ٢٥٪ والباقي يسد على النحو التالي :

السنة السابعة ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون دولار أمريكي) .

السنة الثامنة ٢,٥٠٠,٠٠٠ (مليون وأثنان وخمسون ألف دولار أمريكي) .

السنة التاسعة ٢,٧٥٠,٠٠٠ (مليون وسبعمائة وخمسون ألف دولار أمريكي) .

السنة العاشرة ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين دولار أمريكي) .

ولذلك تصل مشاركة الجانب الأجنبي إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثني عشر مليون دولار أمريكي) .

(٤) واختاراً من نهاية السنة الخامسة كما ذكر آنفاً تصدر الشركة مسدد ٦,٦٤٠ (ستة آلاف وستمائة وأربعون) سهماً جسيمة قيمتها ٦,٦٤٠,٠٠٠ (ستة ملايين وستمائة وأربعين ألف دولار أمريكي) للوثة المصرية العامة للسياسة والتفادق تحتل في حق الانتفاع بالأراضي الإضافية المملوكة للوثة المصرية العامة بمطابق الأحكام ورأس الشركة وتبلغ مساحتها ٩٠٠٠ (تسعة آلاف) فداناً للثقة الأولى و ١٨,٩٠٠ (ثمانية عشر ألف وتسعمائة فدان) للثقة الثانية ليكون مجموع مسدد الأسهم الخمسة بالمائة ٨,٠٠٠ (ثمانية آلاف) سهم قيمتها ٨,٠٠٠,٠٠٠ (ثمانية ملايين دولار أمريكي)

(٥) وتظل مشاركة الجانب المصري تمثل ٤٠٪ (أربعون في المائة) من رأس مال الشركة حتى الخمسين سنة الأولى من حياة الشركة وفي نهايتها تقول نسبة ١٠٪ من حصة الأجنبي ويحدد من اسمه المسدد للثقة الإسمية لكل منها ١,٠٠٠ (ألف دولار أمريكي) دون مقابل للوثة المصرية العامة لتصل مساحتها إلى ٥٠٪ (خمسون في المائة) في المشروع

(ألف وأربعون) فداناً حصص نقدية ١٣٩٠ (ألف وثلاثمائة وستين سهماً) مقابل حق الانتفاع بالأراضي المستقلة للمشروع بالمطابقين (الأحكام ورأس الشركة) . والمطابقة للوثة المصرية العامة للسياسة والتفادق وتبلغ مساحتها ٩,٠٠٠ (أربعة آلاف) فداناً بمطابقة الأحكام ١١٠٠ (ألف ومائة) فداناً بمطابقة رأس الشركة وقد وضعت خططاً لزيادة رأس المال المخطط وفقاً للمادة ٧ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثون مليون دولار أمريكي) يتم توزيعها على ٣,٠٠٠ (عشرون ألف) سهم قيمة كل سهم ١,٠٠٠ (ألف دولار أمريكي) - منها ١٢,٠٠٠ (اثني عشر ألفاً) تتدبى الحصة الحرة و ٨,٠٠٠ (ثمانية آلاف) مقابل حصص مبنية مقابل حق الانتفاع بالأراضي بمطابق الأحكام ورأس الشركة والمطابقة للوثة المصرية العامة للسياسة والتفادق وتبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) فداناً بمطابقة الأحكام و ٢,٠٠٠ (عشرون ألف) فداناً بمطابقة رأس الشركة .

مادة ٧ - يكتب الميسون الموصوف على هذا العقد في رأس مال الشركة يكمل أسهمها على النحو التالي :

(١) للوثة المصرية العامة للسياسة والتفادق (مؤسسة مصرية) عدد الأسهم ١٣٩٠ (ألف وثلاثمائة وستين سهماً) قيمتها ١,٣٩٠,٠٠٠ (مليون وثلاثمائة وستون ألف دولار أمريكي) حصة من حصة تحتل في حق الانتفاع بالأراضي المملوكة للوثة المصرية العامة للسياسة والتفادق والمستقلة في مشروع بمطابقة الأحكام ورأس الشركة وتبلغ مساحة الأولى (أربعة آلاف) فداناً والثانية ١١٠٠ (ألف ومائة) فداناً .

(٢) شركة "أس. بي. بي" شركة ذات مسئولية محدودة ومسجلة بموجب كودج (أم. أي) "أس. بي. بي. أم. أي" عدد الأسهم ٢,٠٤٠ (الف وأربعون) سهماً قيمتها ٢,٠٤٠,٠٠٠ (مليون وأربعون ألف دولار أمريكي) مسدود بها وقدره ٥١٠,٠٠٠ (خمسة عشر ألف دولار أمريكي) أودعت في البنك الأمل المصري للزكوى الرئيسي بإيصال رقم ١١ توثيق استثمار والباقي يسد على النحو التالي :

(أ) ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للثقة الثانية (لويهاة ألف دولار أمريكي) .

(ب) ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للثقة الثالثة (لويهاة ألف دولار أمريكي) .

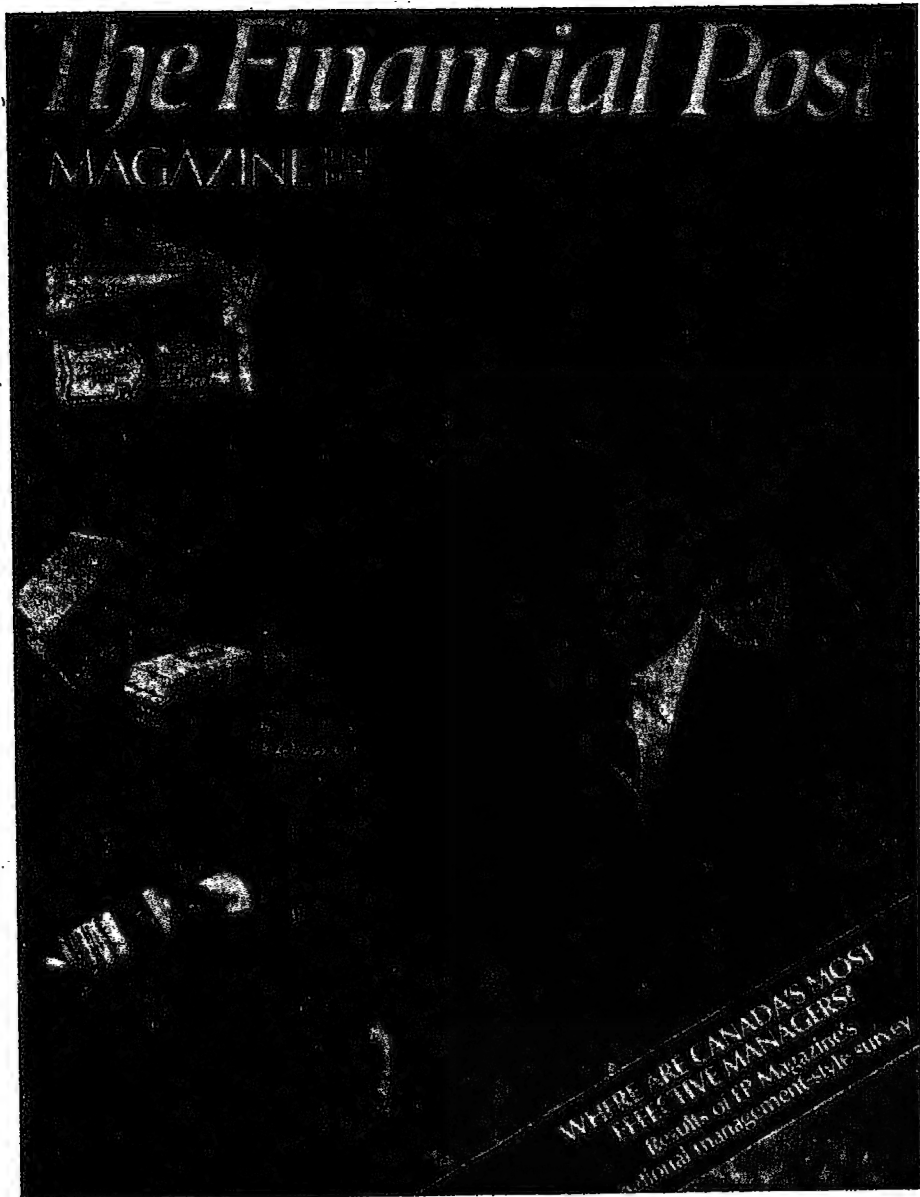
(ج) ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للثقة الرابعة (لويهاة ألف دولار أمريكي) .

(د) ٣٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي للثقة الخامسة (لويهاة وثلثون ألف دولار أمريكي) .

عقد الشركة الذي ينص في المادة السابقة بند (٤) على نقل ملكية

١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) فداناً في هضبة الانجرام و ٢٠,٠٠٠ (عشرين

ألف) فداناً في رأس الحكمة !!



غلاف المحلة الاقتصادية الكندية وفيه يظهر بيترمانك على شكل صقر
يحجب الهرم بجناحيه . ودلالة هذا لا تخفى !!

1. The first part of the paper is devoted to the study of the asymptotic behavior of the solutions of the system (1) as $\epsilon \rightarrow 0$. It is shown that the solutions of the system (1) converge to the solutions of the system (2) in the sense of the weak convergence in the space $L^2(\Omega; \mathbb{R}^n)$.

[illegible][illegible][illegible]

THE UNIVERSITY of the Pacific is seeking a full-time faculty member in the Department of Economics to teach and conduct research in the field of international trade and development. The successful candidate will be expected to teach at the undergraduate and graduate levels and to contribute to the department's research efforts. A Ph.D. in Economics is required, and a minimum of five years of teaching experience is preferred. Salary and benefits are commensurate with experience. Interested candidates should send their curriculum vitae and three references to the Department of Economics, University of the Pacific, 620 Lincoln Drive, Stockton, CA 95211. The University is an equal opportunity institution.

الصفحة الأولى من مقال المحلة الكندية الاقتصادية بعنوان (عودة بيترومانك) واستهله بأنه منذ عشر سنوات كان قد دفن في رماد شركة كليرتون .

was over," he says. "And you couldn't think of a bigger challenge than to tackle the pyramids. I mean, to take a little water and a little shit and make an oasis of green where there's only been sand for 5,000 years, to create a golf course where

Gilmour laid all the groundwork in Egypt, did all the nicing. Then Munk swept in with his balance sheets and contractual clauses. Now, sometimes, one of their business associates will complain that he would prefer to deal with Mr. Gilmour. "They would all prefer to deal with Mr. Gilmour," says Munk. "He's much nicer to deal with. But I don't want

But he won it—backed by a whole new source of financing. Because, as British money had dried up, Peter Munk had managed to hook up with the gushing Arab financial wells—and specifically with Adnan Khashoggi, the most legendary and powerful of the power brokers for the new sandal-and-burnous jet set.

and the two Saudi Arabian princes, Emir Rauf Bin Abdul Aziz and his brother, the governor of Mecca, who are partners in the pyramids venture and who have so far put up \$15 million to buy 23% of the South Pacific Properties subsidiary

The Financial Post Magazine/June 1977

fired.

He still winces at the memory. "I remember going to a dinner party that night and suddenly people are starting to look at you and say, 'Maybe he was a thief.' Your financial world collapses, your self-respect is shaken up. You won-

(What he got, in fact, was a civil suit, brought by a Clairtone shareholder, charging that Munk had recently sold some shares knowing full well that the company's fortunes were about to plummet. Munk later settled out of court for \$21 173.)

eson. The company's assets were being valued at an astronomical \$100 million and its shares were selling like hot cakes at \$1. All of London society seemed to be prattling about Fiji—while in Fiji there were still only bulldozers and aspirations. "I knew the shares couldn't continually go up," Munk says. "I'd seen what could happen with public euphoria."

Bay island every summer. He wants his children to be educated in Canada. And one day, when the pyramids venture is completed, he wants his business to be in Canada. "If I could take the people Gilmour knows and if I had a base in Toronto and could channel US\$2 billion in development funds into Canada . . ." his voice drifts off. "Canada is very dear to

مقططات من مقال المجلة الاقتصادية الكندية وقد حلتها في الفصل السادس
(أسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة) من الكتاب .
وبعضها يكشف عن فضيحة مشروع جزر فيجي الذي باع أسهمه
بأرقام فلكية وهو يعلم أن المشروع ليس به إلا بلدوزر وأحلام . حتى أنه
كان يخشى أن يفيق المخدوعون من حملة الأسمم على الحقيقة المرة .
والمأساة تتكرر الآن في هضبة الأهرام .

« تلقت « الإخبار » كتابا من المهندس محب رمزي سنيو وزير السياحة والطيران ، بهذا البيان من وزارة السياحة حول مشروع هضبة الاهرام .. وداعلى الاستثمارات التى وجهها مقالات الدكتور نيمات احمد فؤاد الى هذا المشروع .

شركة هونج كونج

٧ - ورد من القسالى ان شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محدودة اى انها شركة المراد ونود ان نوضح ان الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق لم تتعاقد مع شركة ممتلكات جنوب الباسفيك الا بعد الاستئجار منها من سفارتنا فى لندن وقنصلتنا فى هونج كونج ومن جهات الامن المختلفة والبنوك ، كما

هلاله المشروع

١٢ - فلما وفى النهاية نود ان نذكر ان الدراسات الاقتصادية وفقا لما مرخص على هيئة الاستثمار توضح ان ما ينتظر ان يستثمر المشروع من عائد سنوى هو حوالى ٦ ملايين دولار فى السنة الاولى يصل الى حوالى ٤ مليون دولار فى السنة السادسة كما سيوفر فرص عمل جديدة حوالى الالف عامل فى السنة الاولى تبلغ اجورهم ٢٥ مليون دولار سنويا وفى السنة الثانية الفى عامل اجورهم ٦ ملايين دولار سنويا واعتبارا من السنة الثالثة حتى السنة الخامسة ٢٥٠٠ عامل اجورهم السنوية من ٦ ملايين - ١١ مليون دولار .. هذه هى حقائق هذا المشروع وات وزارة السياحة وضعا امام الراى المصمم .. والله ولى التوفيق ..

سعر العمولة

١٠ - اما ما ذكر من بيع المتر بالخارج وان ممولته تصل الى ١٥ دولارا فان العمولة للبيع فى الخارج تساوى ١٠٪ وهى فى حدود ٢ دولارات فى المتوسط .
١١ - ان مهديد مدة حق الانتفاع ٩٩ سنة قد روى فيها حجم الشروع والمدة التى يحتاجها مسد المرافق الاساسية اليه من طرق وانارة ومياه ومجارى والصنالات سلكية ولاسلكية ومواصلات كذلك ، المدة اللازمة لتنمية هذه المناطق الواسعة والتى سوف تستغرق حوالى ربع مدة حق الانتفاع خاصة وان منطقة وهى الحكمة لم تمتد اليها بعد اى من هذه المرافق .

والحق ان بيع حق الانتفاع بأرض هضبة الاهرام - وليس بيع الارض ذاتها او معها - تم بسعر حوالى ٤٠ قرشا (اربعون قرشا) للمتر الواحد بعد استبعاد الاراضى الداخلة ضمن المساحة الكلية والتى لا يتفهمها الاستقلال والتنمية ، وانما تعتبر كهرم مساكن للمشروع Buffer Zone فضلا من استبعاد الاراضى المخصصة للمرافق . واذا

هذه فقرات من رد وزير السياحة هى بمثابة اعتراف بالبيع - والعمولة - وهوان الشركة حتى ليسأل عنها جهات الأمن والقنصلية المصرية بهونج كونج . أما عائد المشروع وأحلام الاعماله فهى خلدعة كبرى تسلفت عليها حتى تقتنص المشروع . وبعد هذا لم تدفع بل أخذت وأخذت بعد أن باعت الأرض وقبضت الثمن .

والشركة المصرية لتنمية السياحة تراعي الدقة التامة في تنفيذ خطة التنمية الخاصة بواجهة الأهرام طبقاً للخطة العامة الممتدة لمساحة تبلغ ١٠,٠٠٠ فدان وهي من أصل المساحة المدخرة التي تبلغ ٢٠,٠٠٠ فدان .

فقرة من كتالوج الشركة ص ٨ تكشف عن كارثة مبيته فالشركة لم يكفها عشرة آلاف فدان في هضبة الأهرام ، فدبرت أن تقتنص في المستقبل عشرة آلاف أخرى (ملخرة) كما تقول

ان عدد القطع المطروحة لبيع حق الانتفاع فيها في هذه الطريقة الاولى طبقا للخطة التفصيلية المتضمنة تشكل جزءا صغيرا من حجم المشروع لا يزيد عن ٢٥ %

حصوله البيع حتى الآن طبقا لدفاتر الشركة كالآتي :
مليون وستمان وثلاثة وسبعون الفا
وللاية واحد وخمسون دولارا
ومليون ومائة وسبعون الف
وخمسمائة وثلاثة وخمسين جنيهات مصرية

الإخبار « الصفحة الثامنة

● ١٩٧٧/٩/١٨ ●

ان اسهم شركة SPP العالية من ٩١٠.٠٠٠ دولار ومبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار اخرى سيتم استثمارها في نهاية هذا العام وهذه الاسهم سيتم زيادتها لتصل الى ٢٠٤٠.٠٠٠ دولار في نهاية عام ١٩٧٦ . بالانضافة الى ذلك فان شركة SPP قد اخذت على عاتقها توفير قروض تصل الى ١٥ مليون دولار قد تم استخدام ١٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار منها حتى الان في المشروع نفسه .

الإخبار - ١٩٧٧/٩/٢١

٤ ملايين جنيه

لمرافق ٣ مدن جديدة

تقرر اتخاذ الإجراءات التنفيذية عاجلة ، لتوصيل مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي والخدمات ، الى ثلاثة مدن جديدة هي : مدينة السادات ، و ٦ أكتوبر ، والمدينة السياحية على هضبة الأهرام ، وذلك للاسهام في حل مشكلات الزيادة السكانية ، والتوسع العمراني ، واستيعاب الاعداد الكبيرة من الزوار السياحية التي قد لزيارة المعالم والآثار التاريخية .

وقد اعتد المهندس احمد عبد الاخر محاسب الجيزة ، أربعة ملايين جنيه مصفاة عاجلة ، لتكاليف تخطيط وبناء مرافق المدن الجديدة ، وتقرر تخصيص مليوني جنيه لانابة الكوبري المطوي البديل لنفق الأهرام الذي أصبح معرضا للانهيار نتيجة لرشح أسفله .

٨ - الأهرام - ٧٧/١٢/٢٥

فقرات من بيانات الشركة تدنيها بالاقتراض وتدنيها بالفرق الفاحش بين النصف مليون الذي دفعته وبين ثمن بيع الأرض التي بلغ حصيلة ٥ ٪ منها أربعة مليون دولار .



محافظة الجيزة تتولى إقامة المرافق التي ينص العقد على التزام الشركة بها !

عاجزة الكلمات عن التعليق .

اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر في هضبة الأهرام

تم اكتشاف مجموعة من الآثار منها مقابر فرعونية ترجع الى عهد الاسرة السابعة والعشرين وبداية العصر الروماني في منطقة هضبة الأهرام بالجيزة في مساحة ٤ أفنة على بعد ٥ كيلو مقرات جنوب شرق الهرم الثالث .

تم الاكتشاف أثناء قيام أحد عمال شركة هضبة الأهرام باستخدام «بلدوزر» لتمهيد الأرض لبناء فنادق وقرى سياحية على الأرض التي خصصتها الدولة للشركة وأصدر المهندس أحمد عبد الآخر محافظ الجيزة قرارا بوقف العمل في هذه المنطقة وتشكيل لجنة لتقييم الآثار المكتشفة .

وصرح السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشي الآثار بمنطقة الأهرامات بأنه عثر على أوان فخارية وأخشاب فرعونية وهياكل لعظام بشرية ، تشير الى وجود آثار ثابتة تمثل في مجموعة كبيرة من المقابر والمعابد الآتية التي ترجع الى ٥ آلاف سنة .

وقد ابلغ السيد السيد مصطفى عبد المعطي مفتشي آثار منطقة الأهرامات النيابة بأن الشركة خالفت شروط التصاقد وقامت بالحفر في منطقة « التجميل » التي اكتشفت الآثار بها وترتب على ذلك تخطيط وتلف مجموعة من الآثار التي وجدت مهشمة ، وقد تم اللصظ عليها بقسم شرطة الهرم .

١ - الأهرام - ٧٧/١١/١٥

الشرطة تعالين الهضبة السياحية

٢- تعالين من الحماية التي أجراها قسم شرطة الأهرام ، أنه ليست هناك أية آثار ظاهرة في الأماكن التي تار الصديق حولها بالنسبة لمشروع هضبة الأهرام السياحية .

كما تذك ، أن عمليات الحفر بمعدة ليليا من المنطقة التي أثير الصديق حولها ، وقد أثبتت الحماية الرسمية ذلك

١٩ - الأهرام - ٧٧/١٢/٢

ومنذ أيام اكتشفت هيئة الآثار المصرية مجموعة جديدة لمقابر ترجع للمصور الفرعونية المتأخرة في عهد الاسرة السادسة والعشرين وبداية العصر اليوناني بمنطقة أهرامات الجيزة في مساحة ٤ أفنة على بعد ٥ كيلو مقرات جنوب شرق الهرم الثالث « منقرع » ، وتم هذا الاكتشاف بالصدفة أثناء قيام أحد بلدوزرات الشركة المصرية لتنبيه

السياحة بالحفر وتمهيد الأرض بمنطقة مشروع هضبة الأهرام السياحية ، حيث ظهرت فجأة .. عظام متناثرة لهياكل بشرية وعدد من الأواني الفخارية والأخشاب داخل حفرة يبلغ طولها مترين وعرضها مترا واحدا . واكتت لجنة كبار مفتشي الآثار التي قامت بمعاينة هذه الآثار وجود مقابر ومعابد بهذه المنطقة ترجع الى ٥ آلاف سنة . وقد تقرر تعيين شرطة خاصة لحراسة هذه المنطقة تمهيدا لبدء تنفيذ خطة عاجلة لاجراء الحفائر العلمية ، لاستخراج كنوز الآثار المدفونة .

ويقول السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشي آثار الهرم إن هيئة الآثار لا تعلم شيئا عن مشروع هضبة الأهرام السياحية الا أنه سينفذ في مساحة ٤ آلاف فدان ، كما أن الشركة لم تقدم لهيئة الآثار الخرائط التفصيلية عن المشروع ، وذلك رغم أن الشركة بدأت عملها منذ ٧ شهور ، ويضيف كبير مفتشي آثار الهرم أن هيئة الآثار قدمت عدة بلاغات لقسم شرطة الهرم ونيابة الجيزة لوقف الشركة بالمنطقة لعدم تقديم الخرائط التفصيلية عن مشروعها ، وطالبت الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة لمخالفاتها نصوص العقد ، وتم تسجيل محاضر ادارية .

بشرطة الهرم وذلك بتاريخ « ٧٧-٩-٤ » و « ٧٧-٩-٢٢ » وبلاغ لرئيس نيابة الجيزة يوم ٧٧-١٠-٢ .

أول ديسمبر ١٩٧٧

●●● خلاف حول هضبة الاهرام بعد اكتشاف آثار فرعونية بها !

● **البحر الحلال** فجأة بين هيئة الآثار وشركة هضبة الاهرام وذلك بعد الاكتشاف الاخرى الذي حدث بالمصادفة في منطقة هضبة الاهرام وعلى مسافة خمسة كيلومترات جنوب شرق الهرم الثالث .. وقد تقدم مفتش الآثار في المنطقة ببلاغ الى النيابة بطلب التفتيش خالفت شروط التماسد وقامت بالاطار في منطقة "التجمل" التي ما زالت تحت التفتيش ، وادى ذلك الى تعطيل وتلك مجسومة من الآثار الفرعونية التي ترجع الى عهده الأسرة السادسة والعشرين .. ووجد مفتش الآثار هضبة هضبة .. وكان أحد عمال البولدوز يقوم بتمهيد الأرض لبناء فتادق في منطقة الهضبة وعلى امتداد أربعة أمتار عنقاصطم بهذه الآثار - مقابر ومسابد فرعونية عمرها خمسة آلاف سنة - ووجد أواني وتماثيل نادرة وقد حسم للهندس احمد عبد الاخر معالمة الجيزة هذا الخلف مؤلفا وأوقف العمل والبناء في هذه المنطقة وشكل لجنة لتقييم هذه الآثار ..

نقل مفتش الآثار الذي قدم تقريراً عن آثار الهرم

أصدر اللواء المراسي وكيل وزارة الثقافة قراراً بنقل مفتش آثار الهرم الحسيني عبد الحظي الذي كان قد قدم تقريراً عن وجود آثار فرعونية في منطقة عمل شركة مونتج كونج في هضبة الاهرام . خير مفتش الآثار المستبعد بين ست منساق اثرية ليختار واحدة منها ينقل إليها .

الاهرام ١٩٧٨/١/١٦

حقيقة الآثار
ومهزلة الابتكار

في ١٥ - ١١ - ١٩٧٧ تعلن
الاهرام عن اكتشاف آثار فرعونية
خلال الحفر في هضبة الاهرام .

مصر اخبار مصر

١٩٧٨/١/١١

وفي ١ - ١٢ - ١٩٧٧ يؤيد الاهرام الاقتصادي الواقعة بعد أن أورد أرقام محاضر الشرطة والنيابة وتوارى عنها
وفي ٢ - ١٢ - ١٩٧٧ يشايح الاهرام الزعم بعلم وجود آثار بناء على معاينة الشرطة ١١

لم يحدث أن تحبطت الصحيفة الكبرى مثل هذا التخطيط الذي انفردت به . مما لا تحسد عليه ، لاسيما وأن الموضوع يهز وجدان الشعب المصري بل يهز العالم المتحضر .. بوقد بلغت المأساة ذروتها بنقل مفتش الآثار الذي قدم تقريراً عن آثار الهرم ..

والآن ما الذى يجب ان يعمل

لا أشرح الآن الى ما ينبغي عمله ،

أولاً - مكاتبة ٩٩ سنة هذه قد انتهت من
الدرءا كلها ، وانهم ان تكون لشركة
الدولة نفسها ، اما ان يتفق عليها
مع شركة اجنبية فموضوع يؤخذ
ان يترك حرية فى هذا لانه لو لا
اننا يجب ان نتوقع بعض الأخطاء
يفتح فيها بعضنا بسلامة نية .

ان المدة لا يجب ان تزيد عن
عشر سنوات بأى حال من الأحوال
ثانياً - يجب ان يكون الجانب المصرى

سيدنى الفاخلة

ذلك ما عنى ان أبعث به اليك
ليكون نعيها من نفديرى لتتوصل
ولك ان تغوى دائماً اننى معك فى
مهلك الموفقة التى كشفت فيها الستار
عن امر طير يعتبر الاستمرار فيه على
هذا الخط مبرجة . - ثمرة سوف يجلب
عليها كل من اشترك فيها ، ولعبرتها
تستمر يوماً واحداً دون ان يرفعهاد
ولك دعواتى

أحمد حسين
عاجز متول

١٩٧٤/٤

ما ان فتحت هذه الأمة عينها على الكارثة حتى وقف الكل الى جانبي
أو على الأصح الى جانب ترأثم وكيانهم .. ووصلتني عشرات الرسائل ..
بلغتني مئات التوقيعات التى استنكر فيها أصحابها ، المؤامره أى المشروع
الأسود . توقيعات كتب أصحابها أعمالهم وعناوينهم وأرقام بطاقاتهم
تأكيداً لمشاركتهم المسئولية .

أما أن يكتب على جلال المشيب ووهن المرض وضعف اليد ، مصرى
فهذا هو : الموقف ، والمعنى .

هاتان صفحتان من خطاب طويل فى عشر صفحات بعث به الى الاستاذ
أحمد حسين .

لا العجز ولا المرض استطاعا أن يحولا بينه وبين كتابتها لأن حذاب
مصر بالمشروع الأسود فاق حذابه ، ومحنتها غلبت محنته . ولعل امضاءه
الحزين يترجم الجرح الدامى .. جرح تاريخ أمة .

ضم الكتاب كلمة الاقتصاديين والقانونيين وعلماء الآثار
واساتذة الجامعات . وهذا هو تقرير المهندسين الذى وجهوه الى
المستولين جميعا (لا نداء ولا رجاء وانما هو امر مصر الى ابنائها
ان يحموا جزءا مقدسا منها ان يلهو به طامع عن جهل .)
انضم التقرير كاملا وثيقة علمية تدين المشروع الاسود .

مشروع هضبة الأهرام

يضع علم تخطيط المدن المناطق الأثرية ، فى مقدمة العناصر ذات الأهمية الكبرى فى تثبيت
أركان التصميم المبرأى للمشروعات الحضرية أو الريفية أيا كان حجم المشروع بدءا من إنشاء
مدينة متكاملة إلى الكوخ القروى البسيط .
واعتبارات التخطيط فى هذا المجال المؤثر متشعبة وتمتد بحدودها إلى أعماق علوم الآثار
والخضارة والتاريخ والفنون والحفريات والمحافظة على كيان أجزاء حية من الحياة عاصرت
للدهور حتى صارت أصنع على الزمن من التغيير والتبديل .
وجمعية التخطيط إذ درست الجوانب الفنية لموقع إنشاء مشروع هضبة الأهرام وطلبت
على تخطيطه العام وبعض النماذج المعمارية المقترحة لبناء على هذه الهضبة وكذلك بدراسة العلاقات
المكانية للمشروع بالنسبة للبيئة والقاهرة وامتداداتها العمرانية وكذلك دراسة المناطق الأثرية المحيطة
بالأهرامات وما أوردته المراجع الأجنبية والعربية وآراء خبراء الآثار والمصريين والحفريات ،
وبالرجوع إلى أصول التخطيط لم يسع الجمعية إلا أن تقوم بدراسة تحليلية للمشروع من
الناحية التخطيطية والمهندسية والتاريخية والأثرية بصرف النظر عن الجوانب الاقتصادية والقانونية
التي وإن دخلت فى الاعتبار فسنما إلا أن هناك قصصات أخرى تغطيها بشمول وتعمق كاف .

الرأى التحليلى

اختيار موقع المشروع أثريا :

يقع المشروع حرمة المنطقة الأثرية على هضبة الأهرام ويقع فى قلب دائرة تأثيرها
Circle of Influence المقترحة نظريا بنصف قطر سواى ١٥ كيلومترا والمعتبرة
حسب المراجع الأثرية المصرية محددة بأبو رواش شمالا ويمدوم جنوبا . ووجود المشروع
على الهضبة سوف يؤدى إلى تليجبتين :

أ - وقف الحفريات والاستكشافات المستقبلية فى منطقة المشروع .

ب - احتمالات التنقيب الفردى فى مكان المشروع وما يستتبع ذلك من عمليات تهريب
للآثار ولزوم الرقابة . وستهدو المنطقة ماثلة فى الآثار لمناطق انفجار آبار
البترول فى الحدائق الخاصة فى تكساس .

وقد اتفصح ذلك بما نشر فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ عن اصطدام البلدوزرات وآلات الجريدر
التي تقوم بتمهيد طرق المشروع بنظام آدمية وبآثار وأواق من الفخار وأدوات من الحجر
جود بها محضر . وسعى وكل ذلك فى نطاق خارج المنطقة الأثرية المحددة حاليا .

اختيار الموقع تخطيطيا :

المفروض أن الحل الأمثل لاختيار موقع هذه المدينة السياحية هو أحد مواقع الأراضي الواقعة على طريق مصر الأسكندرية أو مصر الفيوم الصحراوى على مسافة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ كيلومترا حتى تكون هذه المدينة مستقرا هادئا للاستجمام والرياضة مع اتصالها بالمناطق الأثرية بمنطقة الهرم وما حولها وتسهيل اتصالها بالجيزة ووسط القاهرة والمطار والسكة الحديدية مع استقلالها في حركة مرورها ونشاطها اليوى .

أما اختيارها على هضبة الأهرام فهو يمثل احتلالا سكنيا لمنطقة أثرية ويشكل في نفس الوقت مركز جذب قوى وخطير للخدمات تلقائية من البدو والفلاحين المجاورين يخلق حزاما من المباني العشوائية والأكوخ يزيد الإساءة إلى المنطقة ، مما يستوجب وجود مسطحات متسعة من مواقف السيارات بكل ضجيجها ودخانها ومشاكلها .

خط السماء :

يؤدى مشروع الهضبة المذكورة إلى تحطيم خط السماء Sky Line الانسيابي والإثري والذي دام قرونا محتفظا بتوازنه وجماله ويقحم عليه خطوط دخيلة وأشكالا مستحدثة ومنفرة للإحساس الفنى بهذا الموقع التاريخي الفريد والذي قاوم بمكس غيره من عجائب الدنيا السبع كل واقف عليه من غزو وموثرات .

وستفقد الهضبة هذا المشروع تكامل هالتها الفرعونية التاريخية بمزيج عظمة الحجم والخطوط والمسطحات مع الصمت والهدوء والسكينة .

الدراسة العمرانية للمشروع :

المشروع مخطط كأنه إحدى ضواحي مدينة معاصرة وليس كدينة سياحية متناسقة مع جوارها الأثرى المحيط . والجمعية وإن كانت ترفض أساسا مبدأ اختيار الموقع ولا تقبل تخطيطيا المناقشة في قبوله فإنها في نفس الوقت تستشهد بما ورد في العقود الخاصة بتوزيع أراضي المشروع من تسب لمسطحات المباني إلى مسطح الأرض وبالمسافات المطلوب تركها من الشوارع والجيران وارتفاع ثلاثة أدوار للمباني والتي تتيح الفرصة لدور رابع لبعض المنشآت كالسلاالم وغرف السطح كأنها عمارات سكنية مما يعطى الانطباع واضحا بعدم مراعاة الأصول المعمارية وكذلك بعدم مراعاة أصول التخطيط العمراني في المشروع ولو كانت المنطقة قريبة من مطار وليس من الأهرامات الخالدة لتجدد ارتفاعها بدور أو دورين .

الدراسة المعمارية للمشروع :

ما ورد بالكتيب الخاص بشرح المشروع من اتباع الطراز الأندلسي «موريش ستايل» في البناء إنما يتنافى مع أبسط قواعد الذوق المعماري وأصول التصميم . ومع ذلك كله فالجمعية ترفض بتاتا إقامة أية منشآت معاصرة ولو على الطراز الفرعوني نفسه على هضبة الأهرام بل وتبين على أن يسود المشروع بأكمله حسب توصية الأمم المتحدة بسياس المنطقة بأكملها حتى يترجل السائح الأجنبي أو الزائر المصري ويسمى إلى رنخاب عظمة الأهرام على مرقدته سلوا

على قدميه حتى يحس بالمقياس المائل للأثر الخالد بالنسبة للمقياس الإنسانى وأبعاد الأفق ويطوف المكان فى احترام. لا يدمر الإحساس به فرقة زجاجات المشروبات أو تناثر اللعب الصغير.. ولقائف بقايا الطعام. كما يجب عند إقامة أى منشآت ضرورية للمشروع كنفرة التذاكر أو بعض الخدمات أن تبنى فى أماكن متوالية أو مدفونة وبخس حجارة المنطقة.

ومثل كبير على التنازل الموجود حالياً والذي لا يحتمل إضافة مآس أخرى إليه، المبنى المشكل من الصلب والزجاج ويضم مراكب الشمس وما لقي من نقد عاصف ولاذع من كل من زاره من المتفهمين والدارسين للأثار.

الدراسة الانشائية للمشروع :

(١) يضم المشروع بحيرة مياه كبيرة سوف يؤدى نشع المياه وتسريه من جوانبها إلى إتلاف الآثار القائمة فيها والتي بنيت على هذا الموقع بالذات بسبب جفافه وارتفاعه عن مستوى النيل والمياه الجوفية، كما سيؤدى لإتلاف المدفون من الآثار التي لم تكتشف بعد.

(٢) كما أن أعمال تصريف المجارى العامة والخاصة مهما بلغت من إتقان مستوى بطبيعتها إلى نشع جزئى أو تسرب كما تستلزم بالضرورة حفريات عميقة على مناسيبها.

الدراسات التاريخية :

صدر قانون من وزارة التعليم المالى تدعمه خريطة مساحة سنة ١٩٥٥ بتحديد منطقة هضبة الأهرام الأثرية لم يرجع إليه قرار مشروع الهضبة. والمنطقة ليست من أملاك الدولة التابعة لإدارة أملاك الحكومة والتي يمكن للدولة التعامل فيها بالتأجير والبيع وإعطاء حقوق الامتياز وإنما هى أرض ملكية عامة للوطن ولا يجوز إجراء تصرف يخصها إلا بموافقة مجلس الشعب. وترى جمعية التخطيط أن حالة كهذا المشروع تستوجب أكثر من موافقة مجلس الشعب بالرجوع إلى استفتاء عام للشعب كله صاحب الحق.

ودليل على أهمية الهضبة مقارنتها بآثار «أبو سمبل» التي تكاثفت الأمم المتحدة والدول المتحضرة الكبرى لتسابق لإنقاذها ورفعها فوق المنسوب الجديد للنيل مستخدمة الأموال الطائلة والتكنولوجيا الممارسة فى عملية تقطيعها ورفعها لأنها اعتبرتها كنزا ملك الإنسانية كلها وإن كانت مصرية الجنسية وعلى أرض مصر. فهل هضبة الأهرام أقل من «أبو سمبل»؟.. وهل نخصى بمشروع الهضبة حتى تأذن الدول المتحضرة لتنفيذها من فيضان الاستئثار أن يفمرها؟..

هذا رأى جمعية التخطيط تناشد به المسئولين وقف المشروع وهو لم يخرج عن الورق وبعض الزيارات على الطبيعة بعد وإعطاء الشركة المتعاقد معها أضعاف المساحة المغطاة على طريق الإسكندرية أو الفيوم الصحراوى درءاً لنظرة الأجيال القادمة إلى جيلنا أن كان هناك مثل هذا العبث بالتاريخ أماننا وتركناه يمضى دون التعرض له بالوقف الخامس.

هذا ليس نداء من الجمعية ولا رجاء. وإنما هو أمر مصر إلى أبنائها أن يحرموا جزءا مقبلا منها أن يلهو به طامع عن جهل..

واقه ول التوفيق..

جمعية التخطيط

١٩٧٨/١/١٠ م

وقد كتبت عشرات الرسائل في مصر والخارج الى :
المستولين ، والمختصين وكبار اعضاء مجلس الشعب ، واساتذة
الجامعات ، وعلماء الآثار والهيئات .

وهذه نماذج من هذه الرسائل :

السيد رئيس الوزراء مهتوح سالم

تكتب إليك أدبية مصرية تربي الأجيال في الجاسة ، وتعرف مسئولية الكلمة والانتهاء
إلى مصر .

ليس لي مطلب شخصي أكتب عنه ، ولكن حدثني إليك أكبر كثيرا من الأشخاص والمنافع
وكل عروض الدنيا .

إنها هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة .. ثلاثون ألف فدان فيها قدمتها معا وزارة
السياحة إلى شركة ممتلكات جنوب الباسفيك المحدودة المسئولة المسجلة في هونج كونج مقابل
نصف مليون دولار (١٠,٥٠٠,٠٠٠ دولار) دفعت مقدما ثم أقساط سنوية على امتداد خمس
سنوات يصل في نهايتها رأس المال إلى ٢ مليون دولار وامتيار ٩٩ عاما هل هذا انفتاح ؟
هل لا يزال في القرن العشرين امتياز ٩٩ عاما ؟ .. هل هذا رأس مال انفتاحي ؟
هل تعلم أن الشركة بدأت بتقسيم الأرض وبيعها ثم إدخال قروض بفوائده أى قيود وديون
جديدة . ونسأل نحن المصريين ما حملها إذن ؟ ما ضرورة وجودها ؟

أرفق لكم المشروع كاملا وموثقا .. أقرأ بنفسك لتتوَقن من خطورة خطره ، وفداحة
آثره ، واستياعة أصحابه لنا نحن المتخمين بالجراح .

إنه أشد حارا من هزيمة ١٩٦٧ لأنها فرضت علينا فرضا من داخلنا وخارجنا في وقت
واحد ، ولكن حين تباع الهرم شركة فاهية من هونج كونج باختيار وزارة السياحة التي
قالت في ردها حل إنها سألت عنها جهات الأمن .. هل كانت تحتاج إلى سؤال جهات الأمن
لو أنها شركة عالمية عالية السمعة في مجال السياحة ؟

قد يشغل الآخرين من مصر ، هموم الجيش أو من يمولون ولكن مصر بالنسبة إليك البلد
والولد والسند .. أنقذها من الشركات المتعددة الجنسية الواردة من هونج كونج والتي حذرت
منها الهيئات العالمية .

أنقذ مصر بالفاء عقد شركة جنوب الباسفيك وأنت تملك هذا رئيسا للحكومة التي تحمل
وزر وزارة السياحة .. أقرأ للدراسة المرفقة ثم استمع إلى نداء سميرك ونيك وهرمك وأهلك
نحن المصريين لا الباسفيك .

نعمات فؤاد

الهندس عثمان احمد عثمان

تكتب إليك كاتبة مصرية تصدت لمشروع يهدد مصر شعبا وتاريخا وأرضا وكرامة . إنه مشروع هضبة الأهرام الذى تدمرنا به شركة متعددة الجنسية محدودة المسئولية وارادة من هونج كونج باسم شركة جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) .

أرسل لك المشروع كاملا برققة هذه الرسالة لترى بنفسك خباياه السوداء . فأصحابه مغامرون مطردون من شركة كليرتون بكندا بلدهم والمجلة الكندية تفضح خباياهم . هذه المجلة التى يستغلون الصور المنشورة بها استغلا لا لى يلقى بكرامة مصر ورجالها ويؤيد هذا ما ورد فى هذه المجلة من إدعاءات أسسك عن ذكرها حتى تقرأها .

هذه الشركة انحرفت بالمشروع من السياحة إلى الإسكان .. وفى عملية تغطية لجرائمها تسمح بالسلطة وتزج بأسماء كبيرة فى إعلاناتها ودعاياتها للإسكان وفرض الصمت المطبق . وهى الآن تتسلق على أسسك وماضيك بأن تعهد إليك بجزء من العمل . ويقينى أنك قبلت التعاون معها كرجل أعمال .

ولهذا أطلب إليك دراسة المشروع^١ فالمثقفون المصريون وكل الأحرار الشرفاء ، يهينون بك أن تسحب تعاونك معها حتى لا تقوم لها قائمة فلن تجد لك بديلا ، ولن تتذرع باسم له حاضره لتبرير جرائم استغلالها .

المثقفون المصريون يطالبون كل قادر فى موقعه أن يوقف هذه الجريمة قبل أن يستفحل خطرها الدائم . إن هضبة الأهرام كلها آثار بشهادة علماء الآثار مصريين وأجانب . المثقفون يطالبون الحكومة بإلغاء عقدها . (مجلس الدولة قضية رقم ٢٩٩ لسنة ٣٢ ق بتاريخ ١٧-١-١٩٧٨) .

ويطالبون عصاميا كبيرا مذك أن تنتصر لبلدك بما تملك من وسائل الحماية واعتباراتها خاصة بعد أن داس البلدوزر التابع لكم مقبرة أثرية هامة . إنها مسئولية كل مصرى .. ولكنها مسئوليتك مرتين .

نعمات فؤاد

من خطاب السيد وزير الثقافة

الأديب المصرى الأستاذ عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة :

أن تباع هضبة الأهرام ، وترخص الأرض الغالية فى شاطئ رأس الحكمة ، فهذا ما لا يصدق عقل ... ولكن الحقيقة المزلزلة تكشف عن وجهها الكالح . وتقول نعم .. نعم قدمت وزارة السياحة ثلاثين ألف فدان فى هضبة الأهرام ورأس الحكمة وامتياز (٩٩ عاما) لشركة هونج كونج مقابل نصف مليون دولار .

هل هذا يصدق ؟ حتى أعداء مصر الظاهرين لم يفعلوا بها هذا . قصارى ما فعلوه أن يملئوا الحرب ، وينقضوا على قطعة من الأرض فى الأطراف لم ينقش عليها التاريخ سطوره . أو يسطر المجد بها آياته .. ومع هذا تدرهم مصر أو تمتصهم أو تلو عليهم بالحضارة وتدل بالأسرار . ولكن الغزو الجديد يمكن لنفسه باسم الانفتاح وهو انذباح يقطر منه القلب المصرى دما ..

قل « لا » لشركة النصف مليون ..

إن المثقفين المصريين يحملونك أمانة كبرى فى هذه الحقبة التى تعيشها مصر .. ليست وزارة السياحة كل شئ فى الموضوع . إن الاعتبار الحضارى والاعتبار القومى أكبر من أموال الدنيا .

نعمات فؤاد

فأياك إذا كان (المال) نصف مليون دولار ؟

هذا الكتاب

« ولينصرن الله من ينصره
ان الله لقوى عزيز »

سمعت في نقابة المهن الزراعية
محاضرة من الاستاذ الهندي ثوتاملال
تجيب عن المحافظة على البيئة الذي
يتهدده في الشعوب العريقة ، شركات
الاستغلال الوافدة عليها .

روى الاستاذ الهندي فيما روى
ان شركة من (اياهم) جاءت الهند
تشتري غابة هندية وتعاقبت مع
الحكومة كالعادة ولكن الهنود من
اهل القرية المجاورة ، خرجوا الى
الغابة واحتضن كل منهم شجرة
فاذا تعب خلفه عليها انسان آخر
من جيرانه ! وظلت القرية على هذه
الحال ، ليلا ونهارا .. واسقط في
ايدي المستغلين والمتعاقدين على
السواء .. ولم يستطع احد ان
يقتلع شجرة واحدة .

وعند هذه الحكاية سقطت من
قلبي دمعة ، تبعثها من عيني دموع .
لقد استطاع الهنود حماية غابة ،
عندهم غيرها كثير .. ولكننا في مصر
يسلبوننا آثارنا بالاهداء والبيع
والتاجير .

لقد باعوا الهرم .. وبنصف
مليون دولار !!

كيف نحمله ومن ورائه الوف
الستين والتاريخ وعمرنا على الزمان؟
هل نحتضن الهرم ؟

دكتور

نعمات احمد فؤاد

الفهرست

صفحة

مقدمه : بقلم الاستاذ الكبير مصطفى مرعى

- ١ - هضبة الاهرام : الأرض والتاريخ ٨
- ٢ - المشروع الاسنود ١٩
- ٣ - الصراع : نقطة امة ٣٤
- ٤ - ديلسبس الجديد ٦٣
- ٥ - قضية شنعاب ٧١
- ٦ - اسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة ٩١
- ٧ - في ساحة القضاء ٩٨
- ٨ - وثائق ومستندات ١٢٨
- ٩ - هذا الكتاب ١٤٦